الأرض. العمل. رأس المال

تركيز

التفكير الاجتماعي في أزمنة التحوّلات الكبرى

شباط/فبراير 2026

التفكير الاجتماعي في أزمنة التحوّلات الكبرى

تحرير
ريما ماجد

ترجمة
سري أبو المنى

تصميم بصري
رينا حاسبيني

أعدّ هذا الملف من قبل برنامج «مقاربات نقدية للتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» في الجامعة الأميركية في بيروت، ونشرت النسخة العربية منه في «صفر».

صورة الغلاف لـ باسكال ڤان دي ڤيندل ومنشورة على منصة Unsplash.

المحتويات

1. **ملاحظات افتتاحية: لا مستقبل اجتماعي داخل هذا الحاضر** 04
فواز طرابلسي

2. **إعادة الإنتاج الاجتماعي: بين البقاء والتمرّد في غزة** 10
مي طه

3. **الممارسات الفلسطينية العابرة للحدود في الجنائز الرقمية** 14
ناديا حج

4. **آفاق وحدود الحركة العمّالية اللبنانية قبل الحرب: نموذج «نوردي» للبنان؟** 18
زاكاري كايلر

5. **ما بعد التحويلات: إشراك الشّتات ومستقبل الحوكمة المحليّة في لبنان** 22
لمى مراد

6. **العمل غير المرئي للحركات الاجتماعية: الإستراتيجية الخفية** 26
ماري جرمانوس سابا

7. **ماذا يريد أحمد الشرع من الاقتصاد السوري؟** 30
جيمي ألينسون

8. **ما هي استراتيجية هيئة تحرير الشام لترسيخ سلطتها على سوريا؟** 33
جوزيف ضاهر

9. **النفط والزراعة والتكنولوجيا في الخليج العربي: زراعة الصحراء** 40
سينتيا غاريوس

10. **من المناجم إلى الشوارع: بنية الاستخراجية وديناميات الاحتجاج في إرث شركة فسفاط قفصة** 44
هالة اليوسفي

11. **جينيالوجيا نقدية للتنمية في المنطقة العربية: الملكية والتكنولوجيا والإيكولوجيا** 49
رولان الرياشي

جدارية لفنان الغرافيتي بانكسي

ملاحظات افتتاحية

لا مستقبل اجتماعي داخل هذا الحاضر

فواز طرابلسي

كنتُ أفضّل أن أسمّي هذه المداخلة «التنمية في زمن الوحوش»، لكن اقتباس غرامشي صار مثيراً للريبة بعدما ظهر في تغريدة السفير السعودي في لبنان (تشرين الثاني/نوفمبر 2021). ومع ذلك يأتي معه أيضاً شعار «تشاؤم العقل وتفاؤل الإرادة»، وأحتفظ بالباقي لغرامشي لنفسي.

مهمّتي غير محبّبة، إذ عليّ أن أتحدّث عن قضيتين معقّدتين وأن أربط بينهما. تبدوان متباعدتين، لكنهما تلتقيان على نحو غريب، كما سأحاول أن أبيّن. أعني بذلك الحروب والتحوّلات الكبرى، مع محاولة في الوقت نفسه، تخيّل مستقبل اجتماعي للمنطقة.

في آذار/مارس 2024، وصفتُ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 في محاضرة في «مسرح المدينة» في بيروت بأنه أنجح عملية حرب عصابات في مسار التحرّر الوطني منذ معركة مدينة الجزائر في العام 1957. نعرف ما تبع ذلك.

ظنّ كثيرون أن العملية ستنتهي في خلال بضعة أشهر، وأنا من بينهم، مع قدر كبير من القتل والدمار، ثم يُفرض وقف إطلاق نار بعد ذلك وتتبعُه صفقة تبادل رهائن، كما حصل في حروب غزة السابقة. لكننا اصطدمنا بمفاجأتين.

أولاً، على الجانب الإسرائيلي، أُطلق العنان لبرنامج اليمين المتطرّف بلا مواربة وبلا سقف. ونادراً ما نربط عناصره ضمن لوحة واحدة، مع أنّها امتدادٌ طويل لبرنامج «الليكود» واليمين المتطرّف، الذي عارض ثلاث محطّات مفصلية في الملف الفلسطيني: الانسحاب من غزّة، والانسحاب من لبنان، واتفاق أوسلو. تحوّل هذا الانفلات إلى حرب إبادة قُتل فيها عشرات آلاف المدنيين، وغالبيتهم من النساء والأطفال. لم يكتفِ بإحياء الدعوات إلى إعادة الاحتلال والتطهير العرقي، بل ألهم دعوات إلى إلقاء قنبلة نووية على غزة، وأفضى إلى عمليات نقل متكررة لمئات الآلاف داخل القطاع، ومشروع لترحيل ما لا يقل عن نصف مليون من سكانه في نكبة جديدة، وبلغ ذروته في نقاش داخل الكنيست عن احتلال الضفة الغربية كلها، وعودة الدعوات إلى قيام «إسرائيل الكبرى».

ثانياً، استعداد المقاومة الفلسطينية لخوض نضال ممتد ومتعدّد الأوجه، والمقاومة الملحمية والبطولية للشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية، وصولاً إلى العام الثاني من الحرب.

ماذا عن المواقف العربية والدولية؟ الحدث الأكثر إيلاماً، ونادراً ما يُناقَش، هو انقسام الشعب الفلسطيني. أدان رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس مقاومة غزة، ودعا «حماس» إلى إطلاق الرهائن وتسليم سلاحها، وأعلن استعداد السلطة لتولّي إدارة القطاع بعد هزيمة المقاومة. لزمت سلطة عباس الصمت فيما كانت القوات الإسرائيلية تهدم المخيمات وأحياء المدن وتُفرغها من سكانها. كوفئ عباس على مواقفه؛ إذ نفّذت القوات الإسرائيلية عمليات عسكرية داخل عاصمته رام الله، ومنعه دونالد ترامب من دخول نيويورك لحضور اجتماع الأمم المتحدة.

ساهمت مصر في حصار غزة، فيما أدّت في الوقت نفسه دور الوسيط في وقف إطلاق النار وإطلاق الرهائن. ومارست قطر دور الوساطة في أكثر من نزاع. وكلتاهما، المصرية والقطرية، كانتا تدركان، وهما تتعاملان مع نتنياهو، أن السلطة الفعلية والقرار النهائي في مآلات الوساطة ليسا بيدهما، بل في يد دونالد ترامب. أما السعودية فنجحت في حجب موقفها خلف الدعوات إلى قيام دولة فلسطينية. انهار النظام السوري في خلال الحرب، واتضح أنه رفض في البداية طلباً إيرانياً بالانضمام إلى محور المقاومة والقيام بعمليّة عسكرية مساندةً لغزّة.

لا أرى وصفاً للموقف الأوروبي من حلّ الدولتين سوى النفاق. فعرقلة اتفاقات أوسلو منذ لحظاتها الأولى خرجت من سياسة مزدوجة: الولايات المتحدة بصفة «الوسيط» الأميركي «المهتمّ»، وأوروبا تُثبّت بيروقراطية السلطة الفلسطينية وتؤمّن لها المال، مع شبكة المنظمات غير الحكومية وسائر أدواتها.

في المقابل، يفرض غياب فاعلين آخرين نفسه على النقاش، هما روسيا والصين. لا يكفي التذرّع بانشغال روسيا بحرب أوكرانيا، إذ إن المواقف المطلوبة حيال غزة، ثم لاحقاً حيال الحرب على إيران، لم تكن تستدعي أي تبعات عسكرية. ومع ذلك، وبحسب ما نعرف، ما زال فلاديمير بوتين بعيداً جداً عن أي صفقة مع الولايات المتحدة.

يمكن النظر إلى الموقف الصيني من زاوية غاز ونفط دول الخليج. غير أنّ الصين بادرت، في خطوة فريدة، إلى جمع مختلف الفصائل الفلسطينية في بكين، على أمل التوصّل إلى موقف موحّد إزاء الحرب، وإلى رؤية مشتركة لإدارة غزة. على الأقل، سواء وعى الصينيون الأمر أم لا، فقد أظهروا مدى خطورة الانقسام الفلسطيني.

ثم يجيء سؤال شديد الحساسية: أين كانت الجماهير العربية؟ إن مشهد الشوارع والجامعات الخالية في معظم البلدان العربية، إذا ما قورن بما شهدته بلدان غربية كثيرة، باستثناءات محدودة في المغرب العربي وتونس، يستدعي تفسيراً. ثمة تفسيرات عديدة ومثيرة للاهتمام. إليكم بعضاً منها:

أولاً، الخوف من القمع. ليست مسألة بسيطة، لكنها تفسير ممكن، ويمكن الرد عليه بسهولة: الجماهير العربية تجرّأت قبل وقت غير بعيد على مواجهة الجيش بصدور عارية. سقط شهداء وامتلأت السجون، ومع ذلك لم يختفِ الخوف تماماً. من شعارات الربيع العربي: «كسرنا الخوف».

ثانياً، الإحباط بعد الربيع العربي. يمكن القول إن الإحباط غالباً فردي، ومن الصعب الحديث عن جماهير «محبطة». الناس تواصل العمل والعيش وإنجاب الأطفال... إلخ. ومع ذلك يمكن قبول المصطلح، لكنه لا يصلح سبباً أساسياً.

ثمة تفسير أكثر إثارة للاهتمام وربما أكثر صلة: أن الناس جلست خلف الشاشات، تفرغ غضبها وإحباطها على الإنترنت ووسائل التواصل. وهذا، بالمناسبة، أدّى دوراً مهماً يتجاوز مجرد «عدم التحرك»؛ أسهم أيضاً في إضعاف التعبئة لدى قطاعات واسعة من الشباب، وفي تقديم صورة مختلفة عمّا تدور حوله الحرب. سنعود إلى ذلك.

وأريد أن أضيف عنصراً آخر: فلسطين والصراع العربي-الإسرائيلي لا يترجمان، بالضرورة وبشكل تلقائي، إلى مصالح داخلية ومطالب وتطلّعات. هذا درس من عقود سابقة: هل تكفي فلسطين بذاتها لتقود إلى معاداة الإمبريالية، وإلى تغيير اجتماعي، وإلى ثورة؟ أم يمكن أن يحدث العكس؟ سنعود إلى ذلك. لكن المهم أن ما كان مطلوباً هو قوى وأشخاص يترجمون فلسطين إلى شؤون الداخل، يترجمونها إلى سؤال السلطة، وإلى قضايا المعيشة، وإلى رفض القمع الداخلي والاستغلال الداخلي. لا تحصل هذه العملية فوراً ولا تسير بصورة مباشرة. ما نعرفه من الخبرة أن منظمة التحرير نجحت في تأدية هذا الدور في حالتين قبل أوسلو، لبنان والأردن، وهما البلدان اللذان وُجدت فيهما معارضة محلية قوية تحالفت مع الفدائيين الفلسطينيين، واستجابت للمعاني الأعمق لرسالة فلسطين الشاملة.

ثمة أمر تكشّف في هذه الحروب، لا يحتاج تفصيلاً مطوّلاً، لكنه يحتاج إلى قول واضح: إسرائيل مستعمرة استيطانية، تقوم من جهة على أكثرية تقهر أقلية، وهي من جهة أخرى دولة أقلية في الإقليم، تتغذّى برؤية اسمها الصهيونية، تقوم على الاعتقاد بأن الأقليات لا يمكنها العيش مع الأكثريات. هذه هي، في جوهرها، فلسفة الدولة اليهودية، ومن الضروري التذكير بها.

ثانياً، لا يحتاج الأمر إلى جهد كبير لإدراك مدى كون إسرائيل جزءاً عضوياً، لا من الولايات المتحدة فحسب، بل أيضاً من ما يُسمّى التحالف الأطلسي، على الرغم مما يعتريه من تصدّعات ومشكلات راهنة.

لكنني أودّ التوقّف عند مسألة أكثر آنية، هي دلالة مشاركة إدارة ترامب في الحرب. فلا يكفي الحديث عن الروابط العضوية بين إسرائيل والإمبريالية الأميركية، ولا اختزال هذا التأثير بنفوذ «اللوبي اليهودي» في واشنطن، وهو تفسير شائع اليوم.

الأفضل أن نبدأ من البداية. مع ترامب الأوّل، قطعت الإدارة الأميركية شوطاً بعيداً في إنجاز مهمّتها الإمبريالية التاريخية، أي جمع ركيزتي هيمنتها معاً: أوليغارشيات النفط في السعودية والخليج، وإسرائيل. وعلى مستوى أكثر مباشرة، صُمّمت اتفاقيات إبراهيم لخدمة الولايات المتحدة. يومها، سحبت قوات من منطقة الخليج السعودي كي تحشد قدرة عسكرية أكبر في مواجهة الصين، وتُسند أمن تلك المنطقة و«الحماية» من إيران إلى إسرائيل بوصفها قوة شبه إمبريالية إقليمية. والأمر نفسه يُجرَّب مع ترامب الثاني، لكن بوسائل عسكرية، خصوصاً بعد انكشاف أن إيران قطعت شوطاً بعيداً نحو إنتاج سلاح نووي. لم تنجرّ الإدارة الأميركية خلف إسرائيل إلى حربها على منشآت إيران النووية؛ بل إن الضربات الاستباقية التي نفّذها سلاح الجو الإسرائيلي ضد دفاعات إيران الجوية النووية وبناها العسكرية مهّدت الطريق للضربات النهائية التي نفذتها قاذفات B-2.

أودّ التوقّف الآن عند ما أطلقت عليه حركات محور المقاومة اسم حرب الإسناد. لم تشارك سوريا في الأنشطة العسكرية، ومع انهيار النظام تبيّن أن السلطة هناك لم تُبدِ أصلاً أي رغبة في الانخراط في الحرب دعماً لغزة. أمّا دور العراق فبقي محدوداً؛ اتخذ تبادل الصواريخ طابعاً رمزياً، وخسر العراق موقعه الأساسي في مسار نقل السلاح إلى لبنان بعد سقوط النظام السوري. في المقابل، نجح الضغط العسكري والسياسي الأميركي في إدراج نزع سلاح «الحشد الشعبي» والتنظيمات الجهادية الشيعية المختلفة على جدول الأعمال. تمكّن الضغط العسكري والسياسي الأميركي من وضع نزع سلاح «الحشد الشعبي» وسائر التنظيمات الجهادية الشيعية على جدول الأعمال.

ما كان مطلوباً هو قوى وأشخاص يترجمون فلسطين إلى شؤون الداخل، يترجمونها إلى سؤال السلطة، وإلى قضايا المعيشة، وإلى رفض القمع الداخلي والاستغلال الداخلي

أما في اليمن، فالحوثيون حركة هامشية انتزعت قيادة شمال اليمن بالقوة، مؤكّدةً انقسام البلاد إلى شطرين: شمال خاضع لنفوذ إيران، وجنوب تديره حكومة «شرعية» تحت نفوذ السعودية والإمارات. سيطر الحوثيون على قطاعات واسعة من سواحل البحر الأحمر، ويحصرون تحركاتهم حالياً بإطلاق صواريخ بالستية نحو مطار بن غوريون وباستهداف السفن الإسرائيلية، بعد تفاهم مع الإدارة الأميركية، فيما يواجهون حرباً جوية إسرائيلية مدمّرة. يتعلّق جوهر الأسئلة بمصير اليمن: إلى أي مدى يمكن للحوثيين الاستمرار، بمعزل عن ضرباتهم الحالية ضد إسرائيل؟ هل تتّجه البلاد إلى تسوية بين السعودية والإمارات وإيران، أم إلى حملة ضغوط واسعة للتخلّص من هذا النظام؟

ما يتبقى لنا هنا، في الأساس، هو لبنان، البلد الحدودي الذي يعيش فيه عشرات الآلاف على بعد كيلومترات قليلة من مستوطنين مسلّحين في أعالي الجليل. وأقترح فرضية: لو أن حزب الله لم يفتح الحرب في 8 تشرين الأول/أكتوبر، لبادرت إسرائيل إلى الهجوم. لا أقصد أن هذا هو ما دفع حزب الله إلى اتخاذ قرار الهجوم، لكن الوقائع تقود إلى هذا الاستنتاج، وترتبط بفشل النقاشات السياسية حول الحدود البرّية. ثم إننا نعرف اليوم، بأثر رجعي، أن إسرائيل كانت تُعدّ منذ 12 عاماً للهجوم على لبنان. لذلك يصعب الاعتقاد أنه كان يمكن في ذلك اليوم الاكتفاء بالقول:

«هناك جمود، لا أحد يتحرك». لكن هذا ليس الأهم. يمكن إضافة أمر آخر: كان معروفاً أن حزب الله أعلن خطة للتسلل إلى جزء كبير من أعالي الجليل، أو احتلاله، بما فيه المستوطنات والقرى هناك، عبر ما يُعرف بقوة الرضوان. كان ذلك سراً مكشوفاً. وأظننا نعرف الآن إلى أي حد استُخدم هذا الأمر من الإسرائيليين، لا بوصفه اتهاماً، بل كذريعة؛ أولاً لحشد الحرب الشاملة على لبنان، وثانياً لاتخاذه مبرراً للحرب.

إذاً نحن أمام حرب غير متكافئة بين جيش صغير، حزب الله، يطلق صواريخ على منشآت عسكرية وأمنية في منطقة حيفا وتل أبيب، وبين جيش متفوّق، بقوة جوية ساحقة، يشن حرباً على امتداد الأراضي اللبنانية كلها، في الجنوب والضاحية الجنوبية والبقاع. وسرعان ما رافقت هذه الحرب الشاملة حربٌ برّية انتهت، أو توقفت، حين سيطر الجيش الإسرائيلي فعلياً على القسم الأكبر من جنوب نهر الليطاني. دفعت مناطق السكان هناك كلفة ثقيلة، شملت دماراً واسعاً في نحو 30 قرية على خط الجبهة، فيما ما زالت إسرائيل تحتل خمس نقاط استراتيجية. وفي الوقت نفسه استمرت عمليات استهداف قادة وكوادر من المقاومة، وخسر حزب الله قائده الذي لا يُعوّض، وعشرات من قادته العسكريين وكوادره، ومئات من مقاتليه، فضلاً عن الجرحى وضحايا هجوم أجهزة النداء (البيجرز) وتدمير البنى التحتية.

لا يعني أن إيران تخلّت ببساطة عن حلفائها، بل إن الحلفاء أُضعفوا، وأن الأولوية داخل إيران أُعطيت، ولا تزال تُعطى، للملف النووي. عند هذا الحد، على الأقل، تستقرّ الأمور

ثم جاءت حكومة جديدة من التكنوقراط، تحت ضغط أميركي وتدخّل سعودي، فتولّت في خلال أشهر دور الدولة، وأقرّت نزع سلاح حزب الله بذريعة حصرية السلاح. الأخطر من ذلك أمرٌ صدر إلى الجيش لإعداد خطة لجمع السلاح. باللغة العسكرية، لا تعني هذه العبارة إلا أمراً واحداً: اذهبوا وابحثوا أين يوجد حزب الله ثم أخبرونا كيف ستهاجمونه. ما لم تكن المسألة لعباً، فهذه خطة حرب. وقد فهم كثيرون من ذلك أنّ هذا المسار آتٍ لا محالة. ويمكن التوقّف هنا عند زلّةٍ إضافية زادت المشهد التباساً: الحكومة اللبنانية قرأت وناقشت ورقة أميركية تتناول آليات نزع السلاح. والأغرب أنّ الحكومة قبلت معظم ما ورد فيها، ولم يُنقذها من تبعات ذلك سوى رفض الإسرائيليين.

إذاً هذه هي الحال التي نعيشها. عرض الجيش خطته لمصادرة سلاح حزب الله. أتحدث عن كل ذلك ليس لأننا في لبنان فقط، بل لأن هذه الحالة هي الوحيدة بين حالات حرب الإسناد الثلاث التي تقوم فيها هذه الخطورة القصوى، بما يلامس احتمال صراعات قاسية بين اللبنانيين. لذلك يمكن التشديد على أن الوحدة الوطنية يجب أن تكون أولوية، وأن مجالاً يظل قائماً لحلّ تفاوضي تُجمع فيه كل إمكانات الجيش والمقاومة ضمن خطة متكاملة للدفاع الوطني، خصوصاً في وقت بات واضحاً أن إسرائيل تخطط لتوسيع الحزام الأمني في سوريا ولبنان، بما يعني مزيداً من الاحتلال ومزيداً من الوجود العسكري.

ثمة أمر لا يُقال في مسألة نزع السلاح، وأجده مثيراً للاستغراب. فالسيد باراك ذهب إلى حد تفصيل أنواع الأسلحة المطلوب تسليمها، من القنابل اليدوية صعوداً. لكننا، على الأقل، لم نُبلَّغ بأنه تطرّق إلى الصواريخ البالستية. وبحسب ما أعرف، وبحسب ما يعرفه الجميع، يوجد بعد حرب 2006، وبمساعدة سوريا وإيران، مستودع ضخم للصواريخ البالستية في شمال البقاع، وفي الجهة المقابلة داخل المنطقة السورية-اللبنانية في القصير. وهنا يطرح السؤال: ما الذي كان عليه وضع هذه الصواريخ خلال الحرب؟

كان الإسرائيليون يتحدثون عن بضعة آلاف. وكنتُ واحداً من السذّج، أو لستُ ساذجاً إلى هذا الحد، الذين صدّقوا ذلك، لأن التقارير العسكرية الإسرائيلية كانت تقول إن هذه الصواريخ لا يمكن تدميرها إلا عبر حرب برّية. ومنذ العام 2006 عشنا في ظل ما سُمّي توازناً عسكرياً بين القوتين المسلحتين، حزب الله من جهة، والطرف الآخر أياً تكن تسميته من جهة ثانية. ما نعرفه أن هذه الصواريخ خُصّصت سلاحاً للاستخدام ضد مفاعل ديمونا النووي في النقب، وأنها ما زالت موجودة. تفيد النظرية الوحيدة المطروحة بأن منصّات الإطلاق تعرّضت لضربات من الطيران الإسرائيلي، فطُمِرت الصواريخ تحت الركام. والفكرة أنها تقع على عمق يتراوح بين 30 و40 متراً تحت الأرض.

لستُ أطلق كلاماً عسكرياً للاستعراض؛ أتحدّث عن أنّ إيران، أولاً، معنيّة بالأمر ومُقحَمة فيه. ففي تلك المرحلة كان يُفترض، على نحو شبه بديهي، أن هذه الصواريخ تقع تحت مسؤولية النظام السوري ثم لاحقاً إيران، لا أنها في يد حزب الله. وثمة أمر آخر: إذا نظرتم إلى خريطة البنك الدولي للعمليات العسكرية في لبنان، تجدون مثلثاً أحمر في الشمال الشرقي من لبنان وسوريا، فيما تظهر الغارات الجوية الأخرى باللون البرتقالي ومتناثرة. وهذا يزيد تعقيد مسألة حصرية السلاح بيد الدولة: من الذي سيذهب إلى هناك ليتسلّم هذا السلاح؟ وبأي معنى؟

أظن أن ذلك يقودنا إلى التفكير في مسألة أخرى، هي ما الذي حلّ، وما الذي يحلّ، بما يُسمّى محور المقاومة. بعد ما سبق، لا بدّ من طرح السؤال، مع التعليق عليه في الاتجاه التالي: حين تتلقّى مجموعة من تنظيمات المقاومة دعماً من إيران، يُفترض أن الدولة لا تكتفي بتقديم السلاح والمساندة، بل تسهم أيضاً في إيجاد مخرج لذلك الصراع، طالما أن هذه التنظيمات تُفهم على أنها «أذرع» لها. واللافت، في هذا السياق، أنه حين ردّت إيران على اغتيال إسماعيل هنيّة في ما أُعلن عنه كحرب أو كهجوم مباشر على إسرائيل، جاء الردّ الإسرائيلي، فانتهت المبادرة عند هذا الحد. بعد ذلك انتقلنا إلى إيران بوصفها ضحية الحرب الإسرائيلية-الأميركية. وفي تلك المرحلة، بدا أن الاستراتيجية الأميركية والإسرائيلية سارتا في اتجاه واحد: إضعاف خطوط الجبهة، وكل ما يمكن أن يجعلها ورقة تفاوض محتملة.

هذا، في رأيي، هو السياق الذي نمر فيه. وهذا لا يعني أن إيران تخلّت ببساطة عن حلفائها، بل إن الحلفاء أُضعفوا، وأن الأولوية داخل إيران أُعطيت، ولا تزال تُعطى، للملف النووي. عند هذا الحد، على الأقل، تستقرّ الأمور.

وقبل الانتقال إلى المستقبل الاجتماعي، ثمة نقطة إضافية حول التطبيع. يكثر الحديث عنه، لكن الغريب أولاً أنه يُسمّى تطبيعاً، كأن ما عشناه تحت القمع الإسرائيلي-الأميركي والحروب كان هو الاستثناء، وأن الآن هو غير الطبيعي: التطبيع. والأدق في الكلمة أنها ليست طبيعي (normal)، بل تطبيع؛ أي أن أحداً ما يجعلك «طبيعياً»، يفرض عليك أن تُطَبَّع.

على أيّ حال، المعنى الفعلي للتطبيع بالنسبة إلى شعوب المنطقة هو إدخال إسرائيل قسراً بوصفها قوة إقليمية تتنافس على النفوذ مع إيران وتركيا على القسم الأكبر من العالم العربي. والمقصود اليوم هو إضفاء الشرعية على واقع قيام ثلاث قوى إقليمية تملأ الفراغات في العالم العربي، في المشرق العربي والخليج العربي وسواهما. ومع ذلك، لا يزال هذا المسار موضع مقاومة، في سوريا والعراق ولبنان، فضلاً عن الموقف المستقل للكويت. لذلك لم يتحقّق بعد بصورة كاملة. في المقابل، فتح التطبيع باب المنافسة بين ثلاث أوليغارشيات نفطية: السعودية والإمارات وقطر، وكلّها تتنافس على النفوذ الإقليمي. وقد أعلنت السعودية سعيها إلى إقامة علاقات مميّزة مع الولايات المتحدة في صيغة اتفاق دفاعي، إضافة إلى مفاعل نووي. والمفارقة أن هذا الاتفاق الدفاعي لا يُمنح حتى لإسرائيل، مع أن إسرائيل نفسها تطالب به.

وأضيف أن حركة مقاومة التطبيع تتحرّك بالفعل، لكنها تحتاج إلى ألا تنحصر في فعل تضامن مع فلسطين فقط، بل أن تتعامل معه بوصفه هجوماً على التضامن العربي وعلى سيادة البلدان المعنية. يضاف إلى ذلك أن كثيراً من الاتفاقات التي تربط الدول المُطبِّعة بإسرائيل تتناقض بوضوح مع مصالحها الوطنية والاقتصادية. هذا الشكل الأخير من المقاومة بدأ في البحرين مثلاً، وأعرف أنه يجري التحضير له في المغرب أيضاً.

يمكنني أن أتوقف هنا وأن أنتقل سريعاً إلى المستقبل الاجتماعي. أظن أن أفضل ما أستطيع تقديمه هو الحديث عن الحاضر الاجتماعي الذي نعيشه منذ أربعين عاماً على الأقل، في ظل العولمة والنيوليبرالية.

وأريد التشديد على أن التفكير في المستقبل الاجتماعي والحاضر الاجتماعي يفترض مقارنتهما باتجاهين كبيرين، فكرياً وعلى مستوى القوى الفاعلة في المنطقة: الأحزاب الإسلامية المُسلّحة التابعة لمحور المقاومة، وحركة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني الليبرالي. كلاهما، بطريقة أو بأخرى، وسأحاول أن أبيّن ذلك:

- ينفيان ويهمّشان ما يمكن تسميته «الاجتماعي»، إذا أردنا استعمال التعبير الفرنسي le social.

- وليس أيٌّ منهما بلا انتماء اجتماعي؛ يمكن القول إن التيار الليبرالي يرتبط أكثر بالطبقات الوسطى، بينما الإسلامية الراديكالية، بل وحتى الإرهابية، ترتبط أكثر بالشرائح الأفقر من السكان.

أريد فقط أن أقول إن أحداً لا يدرس من هم «الإرهابيون الحقيقيون»، أي جهاديّو داعش. جرى شيطنة هؤلاء الناس، وقيل إنهم «لا وجود لهم»... لكن من هم؟ لماذا يقرّر سوري أو لبناني أو عراقي أو فلسطيني أو تونسي أو جزائري، من مناطق الحدود، أن يذهب ويقبل ارتكاب ما يصح تسميته إرهاباً؟ نحن لا نعرفهم. يوجد عشرات الآلاف منهم. ارتكبت خطأ مرة على تلفزيون معارض سوري حين قلت: هؤلاء أهلنا، فوبّخني الصحافيون. كيف تسميهم أهلنا؟ هؤلاء لديهم كلّ شيء... لكن دعونا نترك هذا جانباً.

ما يجب قوله هو محاولة توصيف الطرفين. في محور المقاومة، تظهر رؤية استعمارية للإمبريالية، بدائية إلى حد ما، وتفتح بسهولة على تفسير ثقافوي: الإسلام في مواجهة الغرب. وترافقها مقاربة جيوستراتيجية تُخرج القضايا الداخلية إلى الخارج: دائماً هناك شيء يُفعل بك. تلاحقها مشاريع مؤامرة؛ أحدثها مشروع الشرق الأوسط الكبير الشهير، الذي يعيش معنا منذ العام 2003. ننتظر تطبيق مشروع الشرق الأوسط الكبير، مع أنه، بحسب ما أعرف، اسم استعملته الخارجية الأميركية للمنطقة بعد هجومها على أفغانستان: سمّته الشرق الأوسط الكبير. ثم تحوله نحن إلى مشروع، وعندما تسأل، يقال لك إنه مشروع هيمنة. مشروع لا يتوقف عن الهيمنة علينا. لكن لنكمل.

ثم يجب الحديث عن الوجه الآخر لمحور المقاومة. في اليمن والعراق، انقسم الجيش الوطني أو جرى استبداله. وفي سوريا، باتت البلاد عملياً خاضعة لمنطقٍ عسكريّ. في العراق يوجد الحشد الشعبي، وهو أكبر من الجيش. في لبنان، تعايش صعب مع الجيش اللبناني، وأظن أقول إنه أضعف من المقاومة. وأخيراً الحوثيون في اليمن كسروا الجيش واستبدلوه... إلخ.

ويُضاف إلى ذلك تصوّر جماعاتي للاقتصاد والاجتماع. مثلاً، يقدّم حزب الله في لبنان نفسه مزوّداً للخدمات الاجتماعية والخدمات الصحية والخدمات التعليمية، وهذا ليس حكراً عليه؛ فهذا من عادات البنية الطائفية اللبنانية. لكن يرافق ذلك أيضاً محافظة اجتماعية شديدة، تندمج، بالمناسبة، بسهولة مع قبول غير نقدي للنيوليبرالية. أحياناً يظهر اعتراض على صندوق النقد الدولي بوصفه جهة خارجية تتدخل في شؤوننا، ونادراً ما تجد نقداً فعلياً لما يقترحه الصندوق نفسه. وأذكر هنا أن أول وزير قرّر خصخصة كهرباء لبنان كان وزيراً من حزب الله.

لا أريد المبالغة، لكن في ثلاث أو أربع حالات، ارتبطت هذه الأسلحة بالأنظمة القائمة وببنى السلطة. في العراق ولبنان وقفت ضد الحركات الشعبية في العام 2019. في العراق جرت اغتيالات لناشطين في بغداد والبصرة. وفي لبنان وجّه حزب الله ضربة كبيرة للحركة الشعبية، وقدّم خدمة جليلة للأوليغارشية الطائفية الرأسمالية حين دعا أمينه العام أنصاره إلى إخلاء الساحات والشوارع، ما خفّض بصورة كبيرة الامتداد الشعبي والجغرافي للحركة. وكانت الرسالة: عودوا إلى الطائفة، وسنحلّ مشاكلنا.

وهذا كلام لا بدّ منه، ويمكنني، إن بقي وقت، أن أنتقل سريعاً إلى الطرف الآخر، أي الطرف الليبرالي. أريد أن أشدّد على أننا نعرف القليل جداً عن الثلاثين عاماً من الليبرالية والنيوليبرالية. نعرف بعض الشيء عن الاقتصاد، لكننا لا نعرف كثيراً عن جوانبها السياسية والاجتماعية. وأزعم أن النيوليبرالية عالمياً أنتجت لغة جديدة، لغة نفي وردّ ومعارضة للغة سابقة، أي لغة مرحلة التحرّر الوطني. لنأخذ التنمية مثلاً، بما أننا نتحدث عن التنمية: أُعيد تسميتها بـ«النمو». وهذه التسمية وحدها تحمل برنامجاً اجتماعياً-اقتصادياً كاملاً، من دور الدولة في التخطيط والرفاه والتوزيع الاجتماعي، إلى معجزة اليد الخفية ويد السوق، أو بالأحرى إلى ماكدونالدز والقبضة الحديدية للبنتاغون.

وفي هذا المنظور الليبرالي تُقدَّم حقوق الإنسان أساساً بوصفها حقوقاً فردية وشخصية، مع اهتمام ضئيل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ناهيك عن الصمت حيال حق الشعوب في تقرير المصير، وهو في قلب المسألة الفلسطينية، وهو حق جماعي. هل سمع أحد منظمة غير حكومية تدعو إلى تطبيق حق تقرير المصير في فلسطين؟ لافتات تقول: الحق في تقرير المصير الوطني؟ أنا لم أسمع.

أما الأبارتهايد والتمييز العنصري فقد جرى تسطيحهما إلى «فصل عنصري»، أي «فصل» على أساس العِرق. لا تراتبية، لا استغلال؛ مجرد فصل. اتصلت بأصدقاء في الإعلام وقلت لهم: رجاءً استعملوا «تمييز عنصري». ليست المسألة «فصلاً»، ليست مجرد فصل بينهم. لكنها لا تمرّ. المترجمون لا يحبّونها. وبالطبع يمكن فتح نقاش كامل هنا: إذا لم يكن تحرير جنوب أفريقيا عبر حركة المقاطعة BDS، يمكننا بحث ذلك في وقت آخر.

ما الذي يجب تغييره؟ وبأي وسائل؟ وبأي خريطة طريق؟ ومن الذي سينفّذ التغيير؟ كل المعاني الفعلية للسياسة محظورة هنا: تكتيك، استراتيجية، هجوم، دفاع، مقاومة، انتقال إلى إصلاح، تغيير جذري، أو ثورة

مفهوم التغيير كلمة مفتاحية في ثورتي 2011 و2019، استولت عليها الحركات الاجتماعية والمدنية أكثر مما صاغتها الأحزاب السياسية. لذلك ستجدونه حاضراً بكثافة في أدبيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. لكن ما الذي يجب تغييره؟ وبأي وسائل؟ وبأي خريطة طريق؟ ومن الذي سينفّذ التغيير؟ كل المعاني الفعلية للسياسة محظورة هنا: تكتيك، استراتيجية، هجوم، دفاع، مقاومة، انتقال إلى إصلاح، تغيير جذري، أو ثورة. ويقابل ذلك شعارات محلية أخرى، مثل «بلدي»، وشعار «يسقط»، حيث يوجد دائماً من ينبغي أن يسقط، وخصوصاً «النظام». وهو شعار قديم وجميل يعود إلى عشرينيات القرن الماضي في مواجهة الإمبرياليتين الفرنسية والبريطانية، لكن قل لي ماذا يعني، إن لم يكن أن النظام يجب أن يسقط، ومعه الأسئلة نفسها.

ويمكن رصد انقلاب جذري في المعنى أيضاً في ما يتعلّق بالعدالة الاجتماعية. في الحرب الباردة، صارت كلمة المساواة محرّمة لأنها أُلحقت بالاشتراكية أو الشيوعية، فاستُبدلت بالإنصاف. للكلمة حياة طويلة. حين كنت أسأل طلابي في صف اللامساواة الاجتماعية في الجامعة الأميركية في بيروت: ما نقيض اللامساواة؟ كنت أتلقى غالباً جواباً واحداً: الإنصاف. أخبروني متى تتلقون جواباً يقول: المساواة. بعد نهاية الحرب الباردة، عاد الحديث عن العدالة الاجتماعية لكن مع عملية تجميل، وغالباً ضمن فهم مستلهم من دولة الرفاه. في معناها القديم، كانت العدالة الاجتماعية تشير إلى الضمانين الاجتماعي والصحي، وخدمات دولة سخية، وتوزيع عادل للموارد والثروة. أما العدالة الاجتماعية الجديدة فشيء آخر: منحة بحث من الاتحاد الأوروبي حول تعزيز العدالة الاجتماعية في لبنان تضع العناوين التالية: تمكين النساء، تعزيز البرلمان، حماية حقوق الإنسان، تشجيع الحوار الاجتماعي، تعزيز الوقاية من المخدرات والعلاج، والدفاع عن الشباب. يمكنكم التقدم، فما زالت هناك منح.

وفي ما تبقّى، تحوّل المناضل إلى ناشط. الأولى تفترض صراعاً ونزاعاً، والثانية تفترض نشاطاً محايداً. وصار وصف مناضل يُلصق بالجهاديين والإرهابيين. والتضامن أصبح مناصرة. وليستا الشيء نفسه: التضامن علاقة بين ناس وحركة تقاتل من أجل قضية مشتركة، أما المناصرة فهي مجموعة تناصر قضية مجموعة أخرى.

وأضيف هنا ما يتصل مباشرة بالسياسي والاجتماعي. المجتمع المدني لا يطابق المجتمع ولا الاجتماعي. إنه الجزء غير الدولتي من المجتمع في مواجهة الدولة، ويشمل القطاع الخاص ويستبعد الأحزاب السياسية. في المخيال النيوليبرالي، لا وجود لمجتمع؛ يوجد الدولة والأفراد: أفراد في مواجهة الدولة في خطاب مناهضة السلطوية، أو دولة في خدمة الأفراد. الدستور الوحيد في العالم الذي ينصّ على ذلك حرفياً هو دستور تشيلي في عهد بينوشيه، إذ يبدأ بالقول إن الدولة في خدمة الأفراد. لا مجتمع، لا جماعات. وفي لبنان، بالمناسبة، من الحالات النادرة التي يُدرج فيها الحق في الملكية الخاصة والمبادرة الخاصة داخل الدستور.

وأخيراً، ما يُسمّى الاقتصاد السياسي في كثير من هذه الأدبيات لا يعني سوى قراءة الاقتصاد بلغة سياسية سطحية. مثلاً، اقترح أستاذ في الجامعة الأميركية في بيروت مفهوم رأسمالية المحاسيب (crony capitalism)، ليقول إن عضواً من عائلة مصرفية إذا تولّى منصباً سياسياً، تصبح العائلة كلها عائلة سياسية. وهناك معارض سوري يشرح الأمر على النحو الآتي: «ما أهمية الفقر الاقتصادي مقارنة بالفقر السياسي؟ الأول يشمل 37% فقط من السكان السوريين، أما الثاني فقد عاشه 100% منهم لعقود طويلة». وأنا أقتبس هنا في الحالتين.

وأختم بما يلي: لا مستقبل اجتماعي داخل هذا الحاضر. المستقبل الاجتماعي يحتاج إلى اختراع، والمسألة الاجتماعية تحتاج إلى استعادتها عبر الجمع بين الدفاع والمقاومة ضد الإمبريالية والصهيونية، والنضال ضد النيوليبرالية، على طريق الديموقراطية الاجتماعية.

جدارية لفنان الغرافيتي بانكسي

إعادة الإنتاج الاجتماعي

بين البقاء والتمرّد في غزة

مي طه

ما نراه في غزة الآن إزاحةٌ كلّية لكل ما يمكن أن يُسمّى حياةً اعتيادية. لا أوقات عمل منتظمة ولا جدولاً مدرسياً ولا حتى لقاء مع الأصدقاء في مقهى. فُرضت هذه الإزاحة لما هو اعتيادي عبر مشروع لإعادة الإنتاج الاجتماعي طال المجتمع برمّته. يُدفع كل فلسطيني مقيم في غزة، بمن فيهم الأطفال، إلى إعادة إنتاج الحياة والنجاة. لا يظهر في الواقع ما يتخطّى هذا المشهد: البحث اليومي عن الطعام، والازدحام عند فرق الموت المتنكّرة في هيئة مراكز لتوزيع المساعدات، وبناء البيوت وإعادة بنائها بعدما فقد البيت معناه المألوف. البيت في غزة أصبح على ظهور الناس، في حقائبهم الظهرية أو عربات جرّهم، في خيمة مؤقتة أو في مبنى نصف منهار. تدل هشاشة فضاء البيت على أن الفضاء الذي يتصدّر تقليدياً بوصفه موقعاً أساسياً لعمل إعادة الإنتاج لم يعد قائماً بالطريقة التي نفهمه بها. وفيما توقّفت كل أشكال الحياة الاعتيادية، يستمرّ عمل إعادة الإنتاج الاجتماعي، غير أنّه لا يعود مكرّساً لاستدامة علاقة الأجر كما في «الأوقات الاعتيادية»، بل ينصرف إلى إبقاء الحياة ممكنة في لحظة إبادة جماعية.

إعادة الإنتاج الاجتماعي كبقاءً في اقتصاد الإبادة الجماعية

يُعَدّ هدم المنازل من أكثر التكتيكات الاستعمارية شيوعاً. لجأت إسرائيل باستمرار إلى هذا التكتيك في الضفة الغربية قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر وبعده، لكن ليس على النطاق نفسه الذي تشهده غزّة منذ عامين. يعني تدمير البيت تعطيل شكل العمل الذي يعيد إنتاج الحياة. جادلت النسويات الماركسيات منذ وقت طويل بأن الرأسمالية لا تعتمد فقط على استغلال العمل المأجور، بل تعتمد أيضاً على العمل الإنجابي أو الرعائي غير المأجور الذي أدّته النساء تاريخياً. وبالفعل، قدّمت نظرية إعادة الإنتاج الاجتماعي تحليلاً جوهرياً ضرورياً لفهم أهمّية هذا العمل في إدامة الإنتاج ودوائر رأس المال. لكن كيف نفهم هذا التحليل وتبعاته السياسية لمواجهة ما يحدث في غزة اليوم؟ كيف تبدو إعادة الإنتاج الاجتماعي في سياق إبادة جماعية استعمارية؟ لم يعد الأمر، قطعاً، بسيطاً إلى حد القول إن العمل غير المأجور هو ما يسند علاقة الأجر. مجدداً، تصير غزة كلّها موقعاً لإعادة الإنتاج الاجتماعي، لكن بصيغة مختلفة. كل فلسطيني في غزة يزاول الآن عملاً رعائياً، لكن من نوع مختلف. الشكل الذي تتخذه إعادة الإنتاج الاجتماعي في غزة اليوم يبيّن كيف تواصل الرأسمالية الاستعمارية الاستيطانية في فلسطين التأرجح بين منطقَي الإزالة والاستغلال وممارستيهما، أو الجمع بينهما في آنٍ واحد.

بحلول نهاية العام 2024، بلغ معدّل البطالة في غزة 80%، ما يرقى إلى انهيار اقتصادي شامل. أما الذين ما زالوا يعملون، ومعظمهم في الصحة والمساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية، فيتلقّون رواتب غير منتظمة أو جزئية[1]. حجبت الإبادة الجماعية أيضاً كل إمكان الوصول إلى العمل في أراضي 1948. مباشرة بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر، اعتقلت إسرائيل تعسفياً 10,300 عاملاً من غزة؛ أُفرج عن 3,200 منهم، ورُحِّل 6,441 إلى الضفة الغربية، بينما ما يزال نحو 1,000 عامل في عداد المفقودين. أُعيد آلاف من هؤلاء العمّال قسراً إلى غزة بعد تعرّضهم لسوء المعاملة وتجريدهم من ممتلكاتهم[2].

أفاد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأنه، بسبب الإبادة الجماعية المتواصلة في قطاع غزة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، «التي أدّت إلى تعليق الاقتصاد في قطاع غزّة إلى أجل غير مسمى، فإن معالجة خصائص القوة العاملة في قطاع غزة أمر غير واقعي وليس له جدوى... فضلاً عن ذلك، أصبحت غالبية مفاهيم القوى العاملة غير قابلة للتطبيق لاستخدامها في قياس خصائص القوى العاملة في قطاع غزة، إذ إن أولوية أهل غزة هي البحث عن مأوى وغذاء وأمان[3]».

يمكن القول إن سوق العمل في غزة اليوم يعصى على التمثيل، إذ غدت مفاهيم القوى العاملة غير قابلة للتطبيق. لكن يمكننا أيضاً القول إن هذا تحديداً هو اقتصاد الإبادة الجماعية تحت سياق نظام استعماري استيطاني. إنه، بمعنى آخر، إحدى تجليات الرأسمالية الاستعمارية الاستيطانية كما تعمل بصورة مختلفة عبر مواقع فلسطين التاريخية المتعددة. فبينما بلغ معدّل البطالة مستويات غير مسبوقة، لم ينسحب رأس المال من غزة، بل أعاد تشكيل حضوره.[4] فغزة، المطلة على البحر المتوسّط، تُقدّم بوصفها وجهة عقارية جذّابة لكلٍّ من المستوطنين والمستثمرين. وبالتوازي مع ذلك، اعتمد الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، تاريخياً، على إقصاء السكّان الأصليين جنباً إلى جنب مع توسّع رأس المال واستغلاله. بالفعل، بالتوازي مع تمدّد رأس المال والاستغلال، اعتمد الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي دائماً على إقصاء السكان المحليين.

1 "The Impact of the Gaza Crisis on Human Capital" (June 2025) European Training Foundation.

2 Ihab Maharmeh, "Israel's Exploitation of Palestinian Labor: A Strategy of Erasure" (5 January 2025) Al-Shabaka, available at: https://al-shabaka.org/briefs/israels-exploitation-of-palestinian-labor-a-strategy-of-erasure/ (emphasis added).

3 Ola Awad, Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), "The Current Status of Palestinian Labor Force in 2024: Unprecedented Unemployment Rates and Sharp Contraction in Employment in 2024," available at: https://www.pcbs.gov.ps/post.aspx?lang=en&ItemID=5980

4 سعى الكثير من منظّري الجنوب العالمي إلى فهم الكيفية التي تتّخذ بها الرأسمالية أشكالاً مختلفة في ظلّ الاستعمار، سواء في ما سمّاه فرانتز فانون «الماركسية الموسّعة»، أو في مفهوم مهدي عامل عن «نمط الإنتاج الكولونيالي»، أو في «نظرية التبعية» لدى سمير أمين. يُراجَع: فرانتز فانون، معذّبو الأرض (Penguin Classics، 1961)؛ مهدي عامل، مقدمات نظرية لدراسة الفكر الاشتراكي في حركة التحرّر الوطني (دار الفارابي، 1972)؛ وسمير أمين، التراكم على صعيد عالمي: نقد نظرية التخلف (Harvester Press، 1978).

صحيح أيضاً أن أولوية أهل غزة هي البحث عن مأوى وغذاء وأمان، أي حاجات البقاء الأساسية، أو بالفعل إعادة إنتاجهم الاجتماعي في زمن الإبادة الجماعية. لكن «البقاء ليس عيشاً. إنه مجرد وجود، يوماً بيوم، لحظةً بلحظة، انتظاراً لأن ينتهي كل شيء»[5]. بات تدمير البيت في غزة مصحوباً بتجويع جماعي، بحيث يغدو مجرد العثور على كيس طحين عملاً شاقاً. لم يعد الأمر تقشير البطاطا والتنظيف بعد الأطفال في المنزل؛ بل مواجهة الازدحام في مركز توزيع المساعدات، أو الصلاة من أجل النجاة عندما تُلقى المساعدات جواً، وهي طريقة توزيع خسيسة تذلّ وتقتل. في الوقت نفسه، قاد كثير من الطهاة الغزيين مطابخ جماعية هدفت إلى توفير مسارات أخرى غير «المساعدات الإنسانية» اللاإنسانية في مراكز توزيع الطعام، بما يطمس الحدود بين إعادة الإنتاج الاجتماعي كبقاءً وإعادة الإنتاج الاجتماعي كتمرّد. لكن تعرّضت تلك المطابخ الجماعية أيضاً للاستهداف بصورة متواصلة من قِبل القوات الصهيونية التي صنعت فعلياً مجاعة كاملة الأركان في غزة.

وصفت آلاء القيسي الوضع بكلمات آسرة وموجعة:

«الجوع بحكم الزمن الآن. أبات المعيار الدائم لكل ساعة. يعيد بناء وعي الجسد بذاته ، فيحرّف الإدراك، ويُطفئ الذاكرة، ويطمس الحدّ بين العاطفة والحاجة. حين يجيء لا يطرق ولا يهمس، بل يهدم. الشوق يتحوّل إلى غثيان. القلق ينطوي في صمتٍ متقلّص. يدخل الجوع بلا إذن ويعيد ترتيب كل شيء، كيف نفكّر، كيف نشعر، كيف نعبر الساعات. بدأت حواسي تخونني. لم يعد للطعام الطعم الذي أعرفه. يلتبس على جسدي الخوفُ بالفراغ، والإنهاكُ بالحاجة. أمدّ يدي إلى الماء فأصادف هلعاً بدلاً منه. ثمّة لحظات أعجز فيها عن الأكل حتى عندما يكون الطعام قريباً. شيء عميق في داخلي يرفضه. وشيء آخر يلحّ على أن هذا الإحساس قد لا يكون جوعاً أصلاً، بل نوعاً آخر من الفقد[6].

تستحضر القيسي، وهي مترجمة وكاتبة وباحثة في الأدب، امرؤ القيس حين يقول:

فَلَو أَنَّها نَفسٌ تَموتُ جَميعَةً وَلَكِنَّها نَفسٌ تُساقِطُ أَنفُسا.

تلك هي غزة. تفكيكٌ متواصل للروح. لا تختفي دفعة واحدة. نسقط على مراحل: جوع وخيبة وسلب وخدر. ومع ذلك نكتب. ومع ذلك نتكلم. لأن تسمية هذا تعني مقاومة شموليته[7].»

بأكثر من معنى، تعجز الكتابة عن غزة اليوم عن أن تتحوّل إلى كلمات. فكيف يمكن الكتابة عن عمل الغذاء والماء في واقع لم يعد فيه غذاء ولا ماء؟ أردتُ في هذه المداخلة القصيرة، بدايةً، أن أقرأ «إعادة الإنتاج الاجتماعي المتمرّد» من داخل التاريخ المديد للثورة الفلسطينية[8]. هذا يعني التفكير من خلال العمل الاجتماعي الضروري للحفاظ على الثورة، بل ولإعادة إنتاجها وإعادة إنتاج ثوّارها. لكن ما إن بدأت الكتابة حتى صار من الصعب جداً التمسّك فقط بالأشكال التمرّدية والعصيانية لإعادة الإنتاج الاجتماعي، فيما تعيش غزة هذه الأشكال المشوّهة من عنف الإبادة المقرون بتجويع جماعي، أجد نفسي أتعثر في بناء تحليل متماسك. أقاوم إغراء النسيان وإغلاق أفق التمرد عبر فلسطين كلّها، لكن من المهم أيضاً التعايش مع هذا الألم، ومع هذه الهزيمة.

الظروف التي يُستدعى فيها الفلسطينيون اليوم إلى إعادة إنتاج حياتهم في غزة محددة. من المطابخ الجماعية إلى المبادرات المحلية للعناية بالأطفال، إلى استخدام الطائرات المسيّرة كآلات موسيقية لإبعاد الأطفال عن وطأة العنف المُدوّي الذي يملأ المشهد السمعي، تتكرّر إعادة الإنتاج الاجتماعي بوصفها بقاءً وتمرداً في آن. أجد صعوبة في تسميتها مجرد هذا أو ذاك. ربما يكون الأمر شديد الصعوبة، أو لا يزال مبكراً—أو ربما متأخراً فعلًا—للجزم. أرغب في التوقّف عند هذا اللااكتمال في التحليل.

كان مشروعي الأوّلي البحث عن هذا البعد التمرّدي في هذه الأشكال من العمل. وكما ذكرت، ثمّة أدبيّات واسعة في النسوية الماركسية عن نظرية إعادة الإنتاج الاجتماعي. انطلقت أعمالي من هذا التقليد ليس فقط كي أجادل بأن عمل إعادة الإنتاج الاجتماعي تعرّض تاريخياً للاستخفاف والتقليل من قيمته فحسب، بل بأنه أدّى أيضاً دوراً ثورياً. أفكّر في البيت في فلسطين بوصفه فضاءً للمقاومة، يكاد يكون ساحة معركة، يؤوي سلاحاً وطعاماً وماءً وثوّار. فإذا أظهرت نظرية إعادة الإنتاج الاجتماعي أنه من دون عمل النساء الإنجابي ببساطة لن يذهب العمّال إلى المصنع، فربما أيضاً، من دون عمل النساء لن «يذهب» العمّال إلى الثورة. لكن الأهم أنّ هذا يطرح سؤالاً أساسياً آخر: من هو الثوري فعلاً، وما الذي يشكّل فعلاً ثورياً؟

لم ينسحب رأس المال من غزة، بل أعاد تشكيل حضوره. فغزة، المطلة على البحر المتوسّط، تُقدّم بوصفها وجهة عقارية جذّابة لكلٍّ من المستوطنين والمستثمرين

شهدت غزة نفسها ولادة واحدة من أكثر الثورات إلهاماً، الانتفاضة الأولى في العام 1987، وربما يذكّرنا استحضار هذا التاريخ بأن غزة تقاوم اليوم، وقد قاومت على الدوام. لا يعني هذا طمس الأشكال القبيحة والوحشية من العنف الاستعماري الاستيطاني التي نراها تتكشف اليوم. إن العودة إلى القرن الماضي تعني مواجهة الفروق بين اقترانات تاريخية مختلفة، والقوى التي جعلت انتفاضة العام 1987 ممكنة.

في الانتفاضة الأولى، بدأت أشكال جديدة مُجمّعة من إعادة الإنتاج الاجتماعي والعمل الرعائي بالتبلور. شملت هذه الأشكال حضانات نظّمتها نساء فلسطينيات، وشملت أيضاً اللجان المنظّمة للاكتفاء الغذائي الذاتي التي انتشرت عبر فلسطين. بالفعل، وقد كان يُنظر إلى بناء اقتصاد مقاومة يضمن إمداداً آمناً بالغذاء

5 Alaa Alqaisi, “The View From Gaza—As Seen Through WB Yeats’s Widening Gyre” (13 August 2025) Literature Hub, available at: https://lithub.com/gaza-through-yeatss-gyre/?fbclid=PAQoxDSwML-rpleHRuA2FlbQIxMQABp2j6UllDc8p-2RHXi-gMy_koDiy_TI-hLLoVfq7Gw-ebwa8LGmlUr9uEZIIK_aem_HR_THdhwaYjoLRdqJvB3bA.

6 المرجع السابق.

7 المرجع السابق.

8 Mai Taha, “Insurgent Social Reproduction: the Home, the Barricade and Women’s Work in the 1936 Palestinian Revolution” (2025) Theory, Culture and Society.

والعناية بالأرض بوصفه أمراً أساسياً لبناء مقاومة أوسع مناهِضة للاستعمار[9]. وكانت إعادة الإنتاج الاجتماعي المُجمَّعة محوراً في بناء هذا الاقتصاد المقاوم. في العام 1989، عملت شابات على خط تجميع مؤقت في أحد المنازل في قرية سعير شمال الخليل. كان العمل يُقسَّم بعناية: طاولة لتقطيع شرائح الليمون وأخرى للعصر وثالثة للتصفية ورابعة للتغليف. كانت هذه تعاونية سعير، التي أسّسها اتحاد لجان المرأة الفلسطينية في خلال الانتفاضة الأولى[10]. انتشر نموذجها عبر فلسطين المحتلة استجابةً للمقاطعة المنظَّمة للسلع الإسرائيلية، وكذلك للحصار الاقتصادي ومنع العمال الفلسطينيين من العمل داخل الخط الأخضر. لم يكن إنشاء اقتصاد مقاوم عبر العمل الرعائي التعاوني جديداً على الفلسطينيين. فثورة العام 1936 ضد المشروع الاستيطاني والانتداب البريطاني في فلسطين بنت أيضاً اقتصاداً سرياً موازياً قادته نساء القرى، أسند المراكز الحضرية بالمنتجات الزراعية، وضمن نجاح المقاطعة العربية والإضراب. بالفعل، هذا هو تاريخ إعادة الإنتاج الاجتماعي المتمرد في فلسطين[11].

يحمل عمل إعادة الإنتاج الاجتماعي هنا، وإن كان أيضاً شكلاً من القهر والاستغلال، جانباً ثورياً كذلك. إن إعادة إنتاج مسار الثورة الفلسطينية الطويلة اقترنت دائماً بعمل إنجابي. لكن، مرة أخرى، كيف نفهم إعادة الإنتاج الاجتماعي بوصفه قهراً رأسمالياً عبر العمل المنزلي غير المأجور، وبوصفه عنفاً استعمارياً عبر الإبادة الجماعية لسكانٍ بأكملهم، من دون أن نترك خلفنا إمكاناته الثورية؟

ليس مفاجئاً أن إحدى أحدث مجازر إسرائيل في غزة استهدفت مخابزها، في سعي دؤوب لتدمير كل العناصر الأساسية للبقاء الضرورية لإعادة إنتاج الحياة. لكن، كما تذكّرنا آلاء القيسي، ما زال أهالي غزة يكتبون ويبقون. وربما كان هذا بقاءً عاصياً. مرة أخرى، البقاء ليس عيشاً، لكنه شرطٌ مسبق للعيش. البقاء ليس بالضرورة تمرّداً، لكنه أحياناً يكون كذلك. وهذا تحديداً هو التحدّي الذي تطرحه غزة علينا جميعاً: كيف نتحمّل الحزن والهزيمة من دون أن نغفل الإمكانات الثورية وتاريخها الثوري عبر فلسطين كلّها.

9 When Pickles Become a Weapon: The Economy of the First Intifada," The Palestinian Museum, available at: https://www.palmuseum.org/en/museum-from-home/stories-from-palestine/when-pickles-become-weapon#:~:text=Back%20in%20the%20year%201989,ir%2C%20north%20of%20Hebron%20.

10 المرجع السابق.

11 Mai Taha "Insurgent Social Reproduction: The Home, the Barricade and Women's Work in the 1936 Palestinian Revolution" (2025). Theory, Culture and Society.

جدارية لفنان الغرافيتي بانكسي

الممارسات الفلسطينية العابرة للحدود في الجنائز الرقمية

ناديا حجّ

منذ العام 2023، تُعرَض على منصّات التواصل والمواقع الإخبارية العالمية، لحظةً بلحظة، صور موت الفلسطينيين في غزّة وجنازاتهم. تؤدّي هذه الصور والمقاطع دوراً محورياً في دفع جمهور خارج المجتمع الفلسطيني إلى مراقبة معاناة الفلسطينيين و«الشهادة» عليها، بما قد يحفّز المطالبة بسلام عادل. يسعى الفلسطينيون في ظلّ هذا الواقع العنيف واليائس واللامعياري، إلى توسيع دائرة التعاطف مع مجتمعهم بين شرائح واسعة من غير الفلسطينيين حول العالم، ممّن يعمدون إلى التعبير عن تضامنهم عبر إعادة نشر الروايات الفلسطينية وتحويل المساهمات المالية، المعروفة بالتحويلات. تتّسع شبكات المساندة والتحويلات لتتخطّى صفحات فايسبوك التابعة للمجتمعات الفلسطينية، وتصل إلى منصّات التمويل الجماعي مثل كيكستارتر التي نالت دعماً واسعاً من أنحاء مختلفة من العالم.

بعيداً عن استخدامها في تحصيل التحويلات المالية الداعمة للمجتمع الفلسطيني، بأيّ طرق أخرى يختبر الفلسطينيون العابرون للحدود البثّ المباشر للتقاليد الجنائزية؟

أجادل بأنّ المجتمع الفلسطيني العابر للحدود، وبسبب وضعه المستمرّ بلا دولة[1]، يتلقّى نقل الجنائز أو الطقوس الجنائزية الإسلامية عبر الوسائط الرقمية بوصفه شكلاً من التحويلات الاجتماعية؛ أي نقل تاريخ مشترك وسردية جماعية ومجموعة من الأعراف والتقاليد، على نحو يتيح للمجتمع الحفاظ على صلته بـ«البيت» وبأفراده، حتى فيما يتكشّف عنف نزع الملكية يوماً بعد يوم.

تبدو علاقة الفلسطينيين بـ«البيت» معقّدة بالنسبة إلى الذين يعيشون في المخيمات أو في موجات الاستقرار الثالثة والرابعة والخامسة وما يليها. فجميع الفلسطينيين تقريباً، باستثناء قلّة قليلة ما زالت مقيمة في القرى والبيوت التي تعود إلى ما قبل العام 1948، يعيشون في فضاءات انتقالية وعتبات معلّقة خارج موطنهم الأصلي. في هذه الفضاءات الانتقالية، يلفت يزيد صايغ إلى أنّ غيتوات اللاجئين الفلسطينيين في دول الاستضافة وفي مناطق (إعادة) الاستيطان «رسّخت ميل الفلّاحين الفلسطينيين إلى قضاء أكبر جزء من حياتهم داخل قراهم [ما قبل 1948] التي لم تحلّ محلّها المخيمات، حيث كانت الأونروا، بدلاً من الحكومة الوطنية، تقدّم فعلياً كل الخدمات الأساسية والوظائف».[2]

في ظلّ هذا الواقع الكارثي، اعتمد المجتمع الفلسطيني بنى اجتماعية وأنماط تواصل تضمن استمراره. تشكّل شبكات الأهل والحمولة، أي الروابط العائلية والعشائرية الممتدة إلى الفضاء الرقمي، عنصراً حاسماً للبقاء ضمن النكبة المتواصلة[3]. وتبقى العائلة والقرية وحدتي التنظيم المركزيتين داخل المخيم، إذ تعيدان إنتاج فكرة القرية باعتبارها فضاءً حيّاً للانتماء. يبقى الجيران الذين جمعهم المكان قبل العام 1948 متجاورين داخل المخيمات[4]. تُستعاد روابط القرابة والجغرافيا المكانية هذه وتستمر حتى مع انتقال الفلسطينيين إلى بلدان جديدة[5]. يصف أحد المراقبين هذا المجتمع الذي يتحرّك في عتبات انتقالية بأنّه نتاج «بوتقة العولمة، بما حملته من هجرات واسعة وثقافة اقتلاع وتطور تكنولوجي يُبقي الناس على صلة بأكثر من مكان في الوقت نفسه[6]».

لا يرتبط هذا المسار بمحاولة الفلسطينيين التوفيق بين ثقافة «البيت» وثقافة الشتات، بل بكيفية إنتاجهم خطابات وممارسات للانتماء تمتد عبر الحقول الاجتماعية العابرة للحدود. وتشير ثيا أبو الحاج إلى أنّ العائلات الفلسطينية في الشتات، حتى قبل انتشار سكايب وفايسبوك، كانت في تواصل دائم مع أقاربها في «البيت» وكانت تتعجّب من سرعة انتقال الأخبار، ولا سيما الشائعات المتعلّقة بالخطوبات المحتملة، إلى الأقارب في البلاد[7]. وتُظهر الأبحاث أنّ الفلسطينيين في جماعات الشتات الأميركية بذلوا جهداً يومياً لترسيخ إحساس بالصلة مع «البيت» الفلسطيني على الرغم من العيش في المنفى. ليست هذه الصلة بـ«البيت» معطى مسبقاً[8]. فالشعور بالهوية الفلسطينية ليس خاصّية جوهرية ثابتة، بل هو نتاج «عمل يومي متواصل يخلق» ثقافة للشتات تُبرز مركزية روابط الأهل والحمولة.[9]

الفضاءات الرقمية للاتصال الفلسطيني العابر للحدود: البثّ الرقمي المباشر للجنائز

تظهر ملامح الحفاظ على المجتمع الفلسطيني العابر للحدود بوضوح في صفحات فايسبوك المخصّصة للقرى والعائلات، حيث تُبثّ الجنائز مباشرة. توفّر شبكات الأهل والحمولة إطاراً يحدّد موقع الفرد داخل الجماعة، وتضمن استمرار الروابط حتى في فضاءات انتقالية مشتّتة. لجأ الفلسطينيون إلى ممارسات مجتمعهم ما قبل العام 1948 بوصفها أدوات للحفاظ على

1 R. Eghbariah, 2024, "Toward Nakba as a Legal Concept." Columbia Law Review, 124 (4): 887-992. https://columbialawreview.org/content/toward-nakba-as-a-legal-concept/.
2 Y. Sayigh, Armed Struggle and the Search for a State, 47.
3 Hajj, Networked Refugees.
4 Nadya Hajj, Protection Amid Chaos: The Creation of Property Rights in Palestinian Refugee Camps, (New York: Columbia University Press, 2016).
5 Thea Renda, Abu el Hajj, Unsettled Belonging: Educating Palestinian American Youth after 9-11, (Chicago: University of Chicago Press, 2015).
6 Abu el-Hajj, Unsettled Belonging, 43.
7 Abu el-Hajj, Unsettled Belonging, 51.
8 L. Cainkar, "Immigrants from the Arab World." In The New Chicago: A social and Cultural Analysis., ed. John P. Koval, Larry Bennett, Fassil Demissie, Roberta Garner, and Kiljoong Kim, 182- 196 (Philadelphia: Temple University Press, 2006).
9 Abu el-Hajj, Unsettled Belonging, 46.

التماسك داخل واقع سياسي واقتصادي سريع التغيّر. يكشف رصد صفحات فايسبوك للقرى الفلسطينية، بالتوازي مع قاعدة البيانات الرقمية «فلسطين في الذاكرة»[10] التي توثّق كل قرية ما قبل العام 1948، أنّ أكثر من نصف القرى أو شبكات العائلات تمتلك حضوراً نشطاً على فايسبوك.[11] تعمل هذه الصفحات بمثابة مجال رقمي عام، يتيح لأفراد القرية الواحدة المنتشرين حول العالم تبادل المعلومات والإعلان عن الخدمات وطلب المساعدة، المالية وغير المالية، والنقاش فيما بينهم.

حتى قبل عصر الإنترنت، استخدم الفلسطينيون روابط القرابة الأبوية لإعادة تصوّر المجتمع الفلسطيني في خضمّ النكبة المستمرة. تتمثّل هذه الروابط في كتب تاريخ القرى التي وضعوها بعد العام 1948 بوقت قصير[12]. سجّلت هذه الكتب تاريخ الحياة في القرى الفلسطينية قبل 1948 عبر مدوّنات مكتوبة وروايات شفهية يقدّمها أحد أبناء القرية، ثم تُجلَّد في كتاب، وقد أتاحت للمهجّرين وسيلة للاتصال بموطنهم، وصوّرت القيم الفلسطينية وأنماط العيش بوصفها مخزوناً حيوياً من الذكريات والأفكار والفهومات القابلة للمواءمة مع التحديات الراهنة[13]. ووفقاً لديفيس، يصرّح مؤلّفو كتب تاريخ القرى الفلسطينية بوضوح بأنهم يعدّون هذه الكتب مورداً أو مرجعاً لأطفال اليوم والمستقبل[14]. تدعو الكتب الشباب الفلسطيني إلى النضال ضد نزع ملكيتهم بالتركيز على القيم الجمعية المتمثّلة في «الكرامة والكرم والتعاون»، والمفهومة جماعياً بوصفها العادات والتقاليد، وإلى جعل خير الجماعة القروية، العَوْنة، فوق أي اعتبار آخر.[15]

اليوم، ينخرط الفلسطينيون في الشتات في أشكال إضافية من صناعة العالم، عبر ابتكار فهارس في مجموعات فايسبوك الجماعية تعمل كنسخ رقمية حية لكتب تاريخ القرى الورقية التي وصفتها روشيل ديفيس. في صفحات القرى على فايسبوك، تبدو النداءات المجتمعية لتمويل العمليات الجراحية أو المنح الدراسية أو رأس المال مشهداً مألوفاً. وعلى الرغم من وفرة الأدبيات التي ترسم خرائط التحويلات المالية إلى المجتمعات المتلقّية الفقيرة، يشير المثال الفلسطيني إلى أنّ تبادل التحويلات ليس نقلاً لسلعة اقتصادية فحسب، بل أداة لما سمّاه كلود ليفي-ستروس «وقائع من مرتبة أخرى» كالسلطة والمكانة والروابط داخل المجتمع[16]. وبشكل جوهري، لا يقتصر تحويل التحويلات على تقديم المال لمن يحتاجه، بل يعمل أيضاً بوصفه «وسيط تجربة» يؤكّد ويعيد إحياء صلة المجتمع بعضه ببعض في ظروف لامعيارية.

نموذج مخيم نهر البارد للاجئين

يمثّل مخيّم نهر البارد مساحة مصغّرة لفهم مسارات نزع الملكية والتذرّر، إضافة إلى الجهود التي يبذلها المجتمع الفلسطيني لإعادة بناء شبكاته العابرة للحدود من خلال التحويلات الاجتماعية. أُنشئ المخيّم في العام 1951 على بُعد نحو 16 كيلومتراً من مرفأ طرابلس، على ساحل البحر المتوسّط. تعرّض في 15 أيار/مايو 2007 لتدمير كامل[17]، ما دفع نحو 27 ألفاً من أصل 30 ألفاً من سكانه إلى النزوح. وتشير تقديرات في العام 2020 إلى أنّ 54% فقط من السكان عادوا إلى المخيّم[18].

وسط موجات متكرّرة من التهجير ونزع الملكية، أُصيب صبي فلسطيني إصابة بالغة أثناء اللعب قرب كراج والده في مخيّم نهر البارد في العام 2019. انتشرت مناشدات عائلته للعون، إلى جانب صور إصابته، على صفحة فايسبوك الخاصة بقرية السموعي. وعلى الرغم من حصوله على أفضل رعاية طبية أمكن لأبناء القرية في الشتات تأمينها عبر التحويلات المالية، توفي الصبي بحلول العام 2020 متأثراً بجروحه. شكّل ذلك مناسبة أخرى دعت فيها الجماعة أبناءها خارج المخيّم إلى المساهمة في تغطية تكاليف غسل الجثمان ودفنه. تُعدّ كلفة الغسل والتكفين، وهما من المكوّنات الأساسية للجنائز الإسلامية، عبئاً يفوق قدرة كثير من سكان نهر البارد، لا سيما مع محدودية الدعم الذي تقدّمه دول الاستضافة ووكالات الإغاثة والأحزاب القومية لمراسم دفن الأشخاص العاديين، مثل هذا الطفل الذي فقد حياته متأثراً بالحروق.

المجتمع الفلسطيني العابر للحدود، وبسبب وضعه المستمرّ بلا دولة، يتلقّى نقل الجنائز أو الطقوس الجنائزية الإسلامية عبر الوسائط الرقمية بوصفه شكلاً من التحويلات الاجتماعية

تقوم الجنائز على مجموعة بسيطة من قواعد الدفن[19]: يُكفَّن الجسد بقطعة قماش أبيض من الكتان في الغالب، وأحياناً تُضاف راية إسلامية خضراء فوق النعش، وإن كانت الأكفان البسيطة أكثر تفضيلاً تخفيفاً للتكلفة وتأكيداً لمبدأ المساواة في الإسلام. ويجد كثير من الفلسطينيين صعوبة في تحمّل تكاليف الكفن والدفن وتقديم الطعام للمعزّين. كما تشدّد التقاليد الإسلامية على ضرورة الإسراع بالدفن، ويفضَّل أن يتم قبل الغروب يوم الوفاة. هذا التراكم بين الحزن وضيق الوقت وارتفاع التكاليف يخلق شعوراً بالضغط والحرج لدى العائلة والقرية في لحظة تعاني فيها أصلاً. وقد ناشدت عائلة الصبي عبر فايسبوك وواتساب أبناء السموعي للمساعدة في ترتيبات الجنازة، فجاء الرد سريعاً، إذ جُمعت الأموال خلال ساعات، ودُفن الصبي فعلاً قبل غروب الشمس.

قد يبدو أنّ الحكاية التقليدية للتحويلات المالية وما يرافقها من عرض رقمي للمعاناة تنتهي هنا، إذ أرسل أفراد الشتات المال إلى المخيّم وتوفّر الدعم المطلوب لتأمين دفن لائق في «البيت». غير

10 Palestine Remembered
11 Hajj, Networked Refugees
12 Rochelle Davis, Palestinian Village Histories: Geographies of the Displaced, (Stanford, CA: Stanford University Press, 2010).
13 Davis, Palestinian Village Histories, 3.
14 Davis, Palestinian Village Histories, 52-53.
15 Davis, Palestinian Village Histories, 71.
16 Claude Lévi-Strauss, The Elementary Structures of Kinship (Boston: Beacon Press, 1969 [1949]), 54.
17 Hajj, Protection Amid Chaos
18 R. De Stone and D. Suber. "The Failed Reconstruction of Lebanon's Nahr al-Bared Palestinian Camp." New Arab. June 11, 2019.
19 L. Halevi, Muhammad's Grave: Death Rites and the Making of Islamic Society (New York: Columbia University Press, 2007).

أنّ هذا المثال يكشف أيضاً تبادلاً رقمياً متعدّد الاتّجاهات للموارد والقيم، يسهم في بقاء المجتمع الفلسطيني العابر للحدود وفي تجديد صلاته. وبعد وفاة الصبي، قرّر والداه بثّ جنازته مباشرة عبر فايسبوك من داخل المخيّم، ليتمكّن أفراد العائلة وأبناء القرية المنتشرون من متابعة الجنازة وتقديم التعازي.

تذهب لوسيا فولك إلى أنّ الصلاة والتجمّع في المقبرة يتجاوزان تكريم الموتى، إذ يشكّلان فعلاً لبناء عالم مشترك، لأنّ المجتمع يعيد عبرهما تأكيد الروابط العميقة التي لا يمكن التخلّي عنها، حتى في لحظة الموت[20]. تظهر قيمة جماعية فلسطينية واضحة عند بثّ الجنازات رقمياً، تُختصر بالقول: «الفرح للجميع والحزن للجميع» [21]. فالمجتمع يختار أن يشارك الفرح جماعياً وأن يتقاسم عبء الفقد جماعياً. وتنتشر منشورات الجنازات بكثرة بين الفلسطينيين، وتشكل أكثر من 20% من مجمل النشاط على صفحة فايسبوك لقرية السموعي[22]. وتتيح الصفحة للمستفيدين من التحويلات المالية أن يقدّموا هم أيضاً، من خلال تأكيد الانتماء إلى القرية وإبراز التعبير الشخصي وتنشيط روابط الأهل والحمولة. وقد أسهم بثّ الدفن في وصل المجتمع الفلسطيني الموزّع عبر الحدود.

الخاتمة

وكما كانت عليه كتب تاريخ القرى من قبل، تُعَدّ الجنازة المنقولة رقمياً مورداً تراثياً صريحاً، أو مرجعاً، للفلسطينيين اليوم وفي المستقبل[23]. يتقاسم المجتمع داخل المخيم صوراً وحكايات تُبَثّ رقمياً للمساعدة في ترسيخ دور المُشاهِد ومكانته داخل إطار «الأهل والحمولة»، وفي (إعادة) وصل المجتمع بعضه ببعض، أياً كان مكان إقامته. وبينما قد يشاهد الجمهور غير الفلسطيني جنازة فلسطينية بُثّت مباشرة، فيشهد المعاناة ويقدّم التحويلات المالية، يتلقّى الجمهور الفلسطيني هذه الأداءات الطقسية للجنائز بطريقة مختلفة. وكما لاحظت إحدى نساء السموعي العابرين للحدود والمقيمة في بوسطن بشأن مشاهدتها المنقولة مباشرة لجنازة الصبي، فإنّ «مشاهدة الأخبار والقصص الآتية من المخيم» جعلتها تشعر بأنها «امرأة فلسطينية متصلة بجذوري» في عالم يسعى فعلياً إلى نزع إنسانيتها ونزع ملكية مجتمعها.

20 Lucia Volk,. Memorials and Martyrs in Modern Lebanon (Bloomington, IN: Indiana University Press, 2010), 25.
21 Rosemary Sayigh Too Many Enemies: The Palestinian Experience in Lebanon (London: Zed Books, 1994).
22 Hajj, Networked Refugees
23 Hajj, Networked Refugees

من اعتصامات معمل غندور
في عام 1972 (من الأرشيف)

آفاق وحدود الحركة العمّالية اللبنانية قبل الحرب

نموذج «نوردي» للبنان؟

زاكاري كايلر

في مطلع سبعينيات القرن العشرين، طرح خبيران في شؤون العمل، عفيف زيناتي ولوسيان بيروتي، سلسلة مقترحات قد تبدو راديكالية اليوم، لكنها كانت في حينها قابلة للطرح ضمن السائد في المشهد السياسي اللبناني. صاغ هذان الكاتبان، إلى جانب قادة عماليين آخرين، رؤية للبنان تشبه إلى حدّ ما «النموذج النوردي»، الذي تُصاغ ضمنه السياسات الاقتصادية والاجتماعية عبر تفاوض ترعاه الدولة بين ممثّلي العمل ورأس المال على أساس تنظيم جماعي. بحلول منتصف سبعينيات القرن العشرين، حظي هذا التصوّر للاقتصاد السياسي في لبنان بدعم حركة عمالية متنامية، تقاسمه طيف سياسي واسع، يضم القوميين العرب والشيوعيين وإصلاحيين ليبراليين وغير ليبراليين.

شهد لبنان تحوّلات اقتصادية واجتماعية كبرى في مطلع السبعينيات. أول هذه التحوّلات، وغالباً ما يُترك جانباً، كان تسارع التصنيع. ارتفع حجم القوة العاملة الصناعية بين عامي 1970 و1974، من 70,000 إلى 120,000 عامل بحسب التقديرات. في الوقت نفسه، خضع لبنان لموجة تضخّم متسارعة، اشتدت حدّتها بفعل ارتفاع أسعار النفط في مطلع السبعينيات.

لكن لبنان عاش أيضاً مرحلة قوة نقابية لافتة. ففي العام 1964، صدر قانون العقود الجماعية بوصفه أحد آخر قرارات فؤاد شهاب في الحكم، في خلال إضراب وطني لعمّال النفط كان يمكن أن يفتح على اضطراب واسع. أتاح القانون التفاوض على عقود جماعية على مستوى المؤسسة أو القطاع، ومنحها قوة ملزمة عبر نشرها في الجريدة الرسمية. مع تسارع التضخّم وقيام هذا السند القانوني الجديد، شاعت إضرابات المطالبة بالزيادات واتسعت التظاهرات ضد الغلاء في أواخر الستينيات ومطلع السبعينيات. تمكّنت النقابات من انتزاع زيادات وطنية في الأجور شملت جميع العاملين الرسميين في التجارة والصناعة في الأعوام 1965 و1971 و1973 و1974. تعمّق دورها مع الوقت في مفاوضات ثلاثية مع رأس المال والدولة، وشغلت مواقع رسمية داخل هيئات رسم السياسات، بما فيها مجلس العمل الوطني والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

لكن قوة العمل المنظَّم في تلك اللحظة لم تكن بلا سقف. فقد أخفقت الإضرابات الدورية في كبح التضخّم، خصوصاً لدى الجزء الأكبر من السكان الذين لا ينتسبون إلى النقابات ولا يعملون في وظائف رسمية ضمن التجارة أو الصناعة. أُقصيت شرائح واسعة من قوة العمل عن قانون العمل اللبناني وعن التنظيم النقابي وعمّا بقي من أشكال رعاية اجتماعية محدودة وفّرتها الدولة، كما جرى إبعادها عن الزيادات الوطنية في الأجور التي حققتها النقابات في أواخر الستينيات ومطلع السبعينيات. من بينهم عمال الزراعة والعاملون في العمل المنزلي وعمال القطاع غير النظامي والعمال السوريون المهاجرون واللاجئون الفلسطينيون، الذين وجدوا أنفسهم على هامش المكاسب، مكشوفين أمام اضطراب اقتصادي آخذ في التفاقم بينما حصد العمال المنظّمون نقابياً انتصارات متكرّرة.

في هذا السياق، شرع قادة النقابات اللبنانية وأعضاء شريحة جديدة من خبراء العمل، المتخرّجين من الجامعات والمرتبطين بمنظمات دولية، في تطوير مقترحات لأساليب «عقلانية» و«علمية» و«لا سياسية» لتجاوز هذه النزاعات العمالية المتكرّرة، تفادياً لما رأوه احتمال انزلاقٍ إلى حرب طبقية مكشوفة.

برز عفيف زيناتي من بين هؤلاء القادة والخبراء، وهو عامل نفط انخرط في الحركة العمالية اللبنانية منذ الخمسينيات، وتولّى رئاسة نقابة موظفي «إسو». مثّل العمل المنظَّم في لبنان في منظمة العمل الدولية منذ الستينيات حتى العام 1973، ثم انتقل في السبعينيات إلى العمل خبيراً لدى المنظمة في قضايا العمل. وكان قد نال دكتوراه في الاقتصاد من جامعة القديس يوسف، حيث تولّى تدريس الاقتصاد والعلاقات الصناعية.

في مطلع سبعينيات، نشر زيناتي كتاباً في مجلدين بعنوان «النقابات العمالية» عبر مؤسسة فريدريش إيبرت الديمقراطية الاجتماعية في ألمانيا الغربية. قدّم الكتاب تشخيصاً لقصور الحركة العمالية في لبنان ورسماً لأفقها الممكن. جادل زيناتي بأن الحركة لم تستوعب ما يكفي من قوة العمل، ولم تُنظَّم بما يتيح لها أن تكون «قوة ضاغطة بالمعنى العصري» أو أن تمتلك «قوة ضاربة». وانتقد ما رآه فردانيةً مفرطة فيها: فهي برأيه تدور حول قيادات عمالية تسعى إلى مصالحها الضيقة، وتتقاسم مع المجتمع اللبناني «روح الفوضى»، وتفتقر، مثله، إلى «الروح الوطنية» و«روح المصلحة العامة». كذلك رأى أن الزبائنية داخل الحركة بقيت عائقاً أساسياً أمام نقابية ديمقراطية فعلية، يمكن أن تساهم في بناء نظام سياسي أكثر ديمقراطية.

صاغ زيناتي برنامجاً إصلاحياً من نقاط متعددة لتجاوز هذه الاختلالات. دعا إلى إعادة بناء الحركة العمالية وفق خطوط قطاعية وعقلانية ووظيفية ومعيارية قائمة على الجدارة، لكبح الطابع الشخصاني الطاغي على قيادة النقابات. في الوقت نفسه، جعل من التفاوض المؤسسي بين الطبقات المنظّمة، استناداً إلى قانون العقود الجماعية اللبناني، أداةً لصوغ وحدة وطنية وسياسة اقتصادية «عقلانية».

هذه الترتيبات الجديدة ستتيح للنقابات أن تؤدّي دورها «الطبيعي» في ديمقراطية ليبرالية: المشاركة في صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذها، والإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوسيع النفوذ السياسي للطبقتين الوسطى والدنيا، بالتوازي مع إعداد العمّال للانخراط في الحياة الديمقراطية الوطنية. وفق هذا التصوّر، تترتّب على الدولة مسؤولية «تأمين الإطار السياسي والقانوني والاقتصادي والاجتماعي الذي يتفاعل في داخله العامل وصاحب العمل على أساس الإنصاف والتوازن والتعاون». هذه العلاقة المُقنّنة بين العمل ورأس المال والدولة تُمكّن الحركة العمالية من تفادي «طريق الصراع الطبقي» وما يُنسب إليه من تبعات غير مرغوبة: «إضرابات طويلة وباهظة الثمن... منافسة سلطة الدولة وأصحاب العمل لمجرد المنافسة، إضرابات ثورية وفوضوية ضد القيادة النقابية، انخفاض في الإنتاجية ناتج عن هزال الضمير المهني لدى بعض النقابات، الخ.» وبذلك، فإن اتخاذ هذه الخطوات وتجنّب الصراع الطبقي يسهم في «بناء وطننا» و«تطوير المجتمع الحديث» على أسس عقلانية وتعاونية.

قدّم لوسيان بيروتي مشروع إصلاح قريباً في خطوطه العامة، لكنّه انحاز بحدّة إلى رؤية غير ليبرالية. كان بيروتي محامٍ حاصل على دكتوراه في الاقتصاد، يعمل منذ منتصف السبعينيات اختصاصيّاً في شؤون القوى العاملة لدى منظمة العمل الدولية. نشر عدداً من الدراسات عن العمل والتنمية الاقتصادية مع منظمة العمل الدولية، ومركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، والمكتب الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.

في كتابه «أزمة العمالة في لبنان»، أشار بيروتي إلى أنه يعتقد أن حرباً طبقية تلوح في الأفق، وأن الحركة العمالية الليبرالية في لبنان والنظام السياسي القائم غير مهيّأين لمنعها. لذلك عرض خطةً لتحقيق عدة أهداف في آن واحد: التشغيل الكامل لـ«القوة العاملة الوطنية»، ومنع تآكل القدرة الشرائية للعمال، و«خفض حدّة النزاعات العمالية ودمقرطة بُنى الإنتاج»، وذلك كله في خدمة «خلق مناخ من السلام الاجتماعي في لبنان، يكون مواتياً لتحسين إنتاجية القوة العاملة، وبالتالي التنمية الاقتصادية للبلد».

انشغل بيروتي على نحو مركزي بسلامة «القوة العاملة الوطنية» وإنتاجيتها. ورأى أن الدولة مُلزَمة بحمايتها من «مخاطر البطالة ونقص التشغيل»، وأن «تضمن لكل لبناني عملاً ملائماً»، وأن تحميها من «التدهور المستمر في القدرة الشرائية». غير أن التهديدات التي حدّدها لـ«القوة العاملة الوطنية» تساعدنا على فهم ما كان يقصده بهذا المصطلح: عمّالٌ ذكور من المواطنين، يعملون في وظائف رسمية، كانوا يشكّلون أصلاً نواة الحركة العمالية. اعتبر بيروتي تشغيل النساء والأطفال مشكلةً لما يخلّفه من أثر على تشغيل الرجال البالغين وعلى مستويات الأجور، ورأى أن العمال غير المواطنين، ولا سيما اللاجئين الفلسطينيين والعمال السوريين المهاجرين، يعرّضون العمال المواطنين لمخاطر أكبر بالبطالة.

رأى بيروتي أن التعبئة العمالية المُعطّلة ستستمر، واحتمال صراع طبقي فعلي سيغدو أقرب، ما لم تنجح الدولة في تحويل إحباطات العمال إلى إطار تنظيمي موحّد وفعّال، شرط أن يكون، على نحو حاسم، منزوعَ التسييس. اعتبر أن الحركة العمالية لا تملك أصلاً القدرة على تفادي صراع طبقي حقيقي، بسبب تشرذمها التنظيمي والسياسي، و«خضوعها للأحزاب والشخصيات السياسية»، وتجاهلها حاجات القواعد العمالية، وتصدّر أرستقراطية عمالية ليبرالية الهوى ومتماهية مع مصالح أصحاب العمل. في المقابل، لفت أيضاً إلى قصور الحركة عن ضمّ مجمل قوة العمل المواطِنة، خصوصاً العمال الزراعيين وعمال القطاع العام.

كان ذلك يشير إلى هدف طموح يقضي بتوسيع العمل المنظّم ليشمل مجمل الطبقة العاملة اللبنانية، كما يتصوّرها على نحو واسع نسبياً، مع أنها ظلّت تستبعد النساء وغير المواطنين. وكان يُفترض أن يقترن هذا بتشديد سياسة الهجرة للحد من عدد العمال غير المواطنين في البلاد. وبالنسبة إلى بيروتي، كانت توسيع العضوية النقابية لتشمل كامل قوة العمل المواطِنة العاملة في وظائف رسمية، وإعادة تنظيم العمل المنظَّم على أسس قطاعية، وتمثيل العمل داخل هيئات التخطيط وصنع السياسات الحكومية، عناصر حاسمة لمواءمة العلاقات بين العمل ورأس المال والدولة وعقلنة هذه العلاقات. ومن شأن ذلك أن يضمن ما سمّاه المفكر التشاركي الفرنسي فرنسوا بيرّو «تكاليف الإنسان: الغذاء والسكن والتعليم والصحة»، وأن يحمي قوة العمل الوطنية من البطالة ونقص التشغيل والتضخّم.

الحركة العمالية لا تملك أصلاً القدرة على تفادي صراع طبقي حقيقي، بسبب تشرذمها التنظيمي والسياسي، و«خضوعها للأحزاب والشخصيات السياسية»، وتجاهلها حاجات القواعد العمالية، وتصدّر أرستقراطية عمالية ليبرالية الهوى ومتماهية مع مصالح أصحاب العمل

اقترح بيروتي برنامجاً قريباً من برنامج زيناتي، يقوم على إعادة تنظيم الحركة العمالية وتوسيعها من أجل بلوغ علاقات «منسجمة» عبر إرساء «توازن القوى القائمة». ورأى أن من حق النقابات أن تتشكّل من دون موافقة حكومية، وأن يُسمح لعمال الزراعة وللعاملين في القطاع العام بتنظيم أنفسهم. بعد ذلك، تؤدي العقود الجماعية التي يجري التفاوض عليها قطاعاً قطاعاً إلى توحيد شروط العمل، ومنع التجزئة، وتمكين عمال كل قطاع من تمثيل مصالحهم الخاصة تمثيلاً عقلانياً. واقترح بيروتي أيضاً تعديل قانون العقود الجماعية لتخفيف القيود المفروضة على الإضرابات، بحيث يغدو العمال أكثر استعداداً لطرح المظالم التي يمكن عندها التوسّط فيها والتحكيم رسمياً.

بعد تنظيم قوة العمل الوطنية بأكملها وتمكينها، يفترض إدماجها في اتحاد عمالي وطني منزوعَ التسييس، منظّم قطاعياً، لتأمين تمثيل عقلاني للمصالح الجماعية للعمال. وبالموازاة، ينبغي إعادة هيكلة جمعيات أصحاب العمل ضمن اتحاد وطني لأصحاب العمل، ليخوض حواراً بوساطة الدولة مع العمل المنظَّم. عندها يُنتِج ميزان القوى بين العمل ورأس المال والدولة إمكانية تجاوز النزاع

المُعطّل، والانتقال إلى تواصل منتج عبر «مأسسة الحوار الجماعي». وهذا، في نظره، يقي العمال من هشاشة عدم اليقين الاقتصادي، ويعيد توزيع نصيب أكثر عدالة من ثروة لبنان لصالح العمل من خلال حزمة من الأنظمة «العقلانية» و«العلمية». ولهذا اعتبر بيروتي أن هذه الترتيبات أقرب إلى الديمقراطية من النظام الليبرالي الفوضوي السائد في لبنان.

كما تقاطع زيناتي وبيروتي عند آلية بدت قادرة، ظاهرياً، على تسوية صراعات التوزيع بصورة آلية. ففي كتابيهما، اقترح كل منهما ما سماه «سُلَّم أجور» يربط الأجور بالتضخّم ويعدّلها تلقائياً على مستوى قوة العمل كلها. وكان هذا الاقتراح الجذري سيؤمّن حماية للمشمولين بقانون العمل اللبناني من وطأة التضخّم، ويؤسس لضمانة مدعومة من الدولة للدخول الحقيقية للعمال.

تبنّى الاتحاد العمالي العام في لبنان هذا المقترح، وحوّله إلى مطلب موجّه للحكومة لتطبيقه. وقبيل اندلاع الحرب الأهلية، بدأت الحكومة تصوغ مشروع قانون لـ«سُلَّم الأجور» بالتشاور مع العمل المنظَّم. وقد راقت هذه الفكرة لأطراف متباينة سياسياً. أيّدها إصلاحيون من طراز زيناتي وبيروتي، وأيّدتها كذلك السفارة الأميركية في بيروت، رغبةً في احتواء اضطراب العمل. وفي الوقت نفسه، أُدرج المقترح في برنامج العام 1975 لاتحاد عمالي شيوعي في لبنان، بوصفه مكسباً للطبقة العاملة.

غير أن هذا النهج «العقلاني» والتقني كانت له حدود. إذ إنه كان سيُطبَّق فقط على العمال المشمولين بقانون العمل اللبناني، ما يعني أنه كان سيستبعد على الأرجح شرائح واسعة من الطبقات العاملة، ولا سيما العاملين في القطاع غير النظامي والزراعة، والعمال السوريين المهاجرين، واللاجئين الفلسطينيين. وكان من شأن ذلك أن يفاقم التمييز المتنامي بين العمال المنتمين إلى النقابات والمنتفعين بزيادات أجور مفروضة وبحمايات اجتماعية أخرى، وبين من لا ينالون شيئاً من ذلك. لكن القوميين العرب والشيوعيين تحرّكوا لتوسيع العضوية النقابية والحمايات القانونية لتشمل هؤلاء العمال، وتمكّنوا في نهاية المطاف من كسب إصلاحيين مثل زيناتي إلى فكرة توسيع أهلية الانتساب النقابي بصورة جذرية. ولو تكلّل هذا المسعى بالنجاح، لكان التضخّم، على الأرجح، قد كفّ عن تقويض الأجور الحقيقية على امتداد قوة العمل بأكملها.

كانت لآلية «سُلَّم الأجور» قيود متعددة. ففهرسة الأجور تلقائياً قد تنزع من الحركة العمالية إحدى أهم قضايا التعبئة لدى القواعد العمالية، وهي قضية تتجاوز القطاعات، ما قد يقلّص وحدة النقابات وقوتها. ثم إن قدرة ضبط الأسعار والأجور على تثبيت الحياة الاقتصادية داخل دولة صغيرة مثل لبنان تبقى موضع شك.

لكن في نهاية المطاف، كانت هذه المقاربة محدودة لأنها تفترض، واهمةً، أن الصراع الطبقي يُحلّ بسلاسة عبر أدوات تقنية «غير سياسية». لم يكن هذا الأفق ممكناً إلا لأن الحركات الشعبية في لبنان كانت قوية ومناضلة في تلك الفترة ، وفي مقدمتها الحركة العمالية. وعلى الرغم من حساسيتهم من السياسة، لم يكن بوسع خبراء مثل زيناتي وبيروتي أن يتصوّروا عقلنة الصراع الطبقي وتسويته لولا أنهم كانوا يستندون إلى حركة شعبية.

صورة مجسم المغترب اللبناني
لجيم هوفمان منشورة على فليكر

ما بعد التحويلات

إشراك الشّتات ومستقبل الحوكمة المحليّة في لبنان

لمى مراد

أصبح القول إنّ بلديّات لبنان تقف في الخطوط الأمامية لأزمات متداخلة لازمةً تكاد تكون مكرّرة. منذ العام 2019، واجه البلد انهياراً مالياً مدمّراً، وانفجار مرفأ بيروت في العام 2020، وحرباً أدّت منذ العام 2023 إلى تهجير أكثر من ربع السكّان وتدمير مئات القرى وتلويث الأراضي الزراعية والقضاء على سُبل العيش. فاقمت هذه الصدمات الضغوط الواقعة على مؤسّسات هشّة أصلاً، وعلى البلديّات التي يُناط بها توفير الخدمات في ظلّ شحّ شديد في الموارد.

على الرغم من هذه الضغوط ومحدودية الموارد المباشرة منذ ما قبل الأزمات الراهنة، ظلّت البلديّات نقطة الاتصال الأولى للكثير من المواطنين في أوقات الأزمات، وما زالت تحظى بمستويات مرتفعة نسبياً من الثقة العامة. عانت بلديّات لبنان طويلاً من وصول غير موثوق ومتقطّع إلى الموارد المالية، ومن تدخّل الدولة المركزية، وتحدّيات توفير الخدمات المستدامة، إلى جانب جملة من الإشكالات البنيوية الأخرى.

على امتداد العقد الماضي، ولا سيما بفعل أزمة اللاجئين السوريين، اكتسبت البلديّات خبرة في التعامل مع تمويل المساعدات الدولية واستقطابه، وهو ما أسند كثيراً من الخدمات الأساسية في أنحاء البلاد. غير أنّ تحوّلين منفصلين في مشهد التمويل عادا في السنوات الأخيرة لزعزعة أنماط التنمية والحوكمة المحليّة في لبنان. يتمثّل التحوّل الأول في تراجع الأحزاب السياسية التقليدية بوصفها قنوات تمويل، ويتجلّى ذلك بوضوح في بلديّات وبلدات الجنوب والبقاع، التي لم تتكبّد خسائر فادحة في خلال العامين الماضيين فحسب، بل باتت أحزابها التقليدية عاجزة عن أداء دور محوري في التنمية المحلية وإعادة الإعمار وتوفير الخدمات. ومع أنّ حدّة التحديات في هذه المناطق أكبر بلا شك، فإنّ نمط تراجع الأحزاب يظهر أيضاً في مناطق أخرى، حيث تؤدّي أحزاب مثل تيار المستقبل أو التيار الوطني الحر، التي كانت تاريخياً فعّالة في جمع الموارد وتوزيعها، دوراً أضعف في هذا المجال. أمّا التحوّل الثاني فيتمثّل في تراجع المانحين الدوليين بفعل عوامل عدّة، من بينها إرهاق المانحين وتداعيات تقليص الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، إضافة إلى تصاعد الأولوية العالمية لتمويل الدفاع.

في هذا السياق، ازدادت أهمية إشراك الشّتات. فقد أسند الشّتات اللبناني البلاد تاريخياً عبر التحويلات التي دعمت استهلاك الأسر. ومع تقديرات تشير إلى أنّ حجم الشّتات لا يقلّ عن ضعفي عدد السكّان المقيمين، كانت التحويلات تمثّل ما بين 15% و20% من الناتج المحلي الإجمالي. غير أنّ الاتجاهات الحديثة تشير إلى تحوّل نوعي: فإلى جانب إعالة الأسر، بات فاعلو الشّتات يستثمرون في مبادرات جماعية تُسند مجتمعات كاملة. فمن دعم المدارس والعيادات، إلى تمويل مشاريع المياه والصرف الصحي، باتت هذه المساهمات تُشبه على نحو متزايد أشكالاً من الحوكمة المحليّة بحدّ ذاتها.

تُظهر أبحاث المجلس الدنماركي للاجئين (2024) أنّ البلديات تعتمد بصورة متزايدة على مشاريع ممولة من الشّتات لسدّ فجوات الخدمات الأساسية، وكذلك لتوسيع فرص العمل وتطوير الأعمال المحلية. لا تمثّل هذه المبادرات أعمال كرم معزولة، بل تعكس نمطاً متنامياً من الانخراط العابر للحدود يتّسم بتنظيم أكبر، ويسهم في تعزيز توفير المنافع العامة والتعافي من الأزمات. كما شهدت شبكات الشّتات تعبئة واسعة بعد انفجار مرفأ بيروت وخلال الانهيار الاقتصادي، مستفيدة من الروابط العابرة للحدود لتقديم دعم عجز المانحون الدوليون عن توفيره. وفي حالات كثيرة، أثبتت مبادرات الشّتات مرونةً واستجابةً أعلى من قنوات المساعدات الرسمية، على الرغم من استمرار الإشكالات المرتبطة بالشفافية وفعالية التوزيع، ولا سيما في حالة انفجار المرفأ، حيث فاقت الأموال المجموعة قدرة المنظمات غير الحكومية المحلية على الاستيعاب.

في هذا السياق الأوسع، يمكن حتى للتدخلات المحدودة من جانب الشّتات أن تحمل وزناً سياسياً معتبراً، ليس فقط عبر تقديم الدعم المادي، بل أيضاً من خلال التأثير في تصوّرات من يحكم، ومن يُعدّ شرعياً، وكيف تتوزّع السلطة. كما أنّ الفاعلين البلديّين ليسوا متلقّين سلبيين لهذه المبادرات العابرة للحدود؛ إذ قد يسعون إلى شراكات مع الشّتات، أو يتوسّطون للوصول إلى الشبكات المحلية، أو يعارضون ما يعتبرونه مساساً باستقلالهم. وهذه التفاعلات ذات طابع سياسي عميق، وتتشكّل في فراغ حوكمي تُعاد ضمنه صياغة التراتبيات التقليدية للسلطة الوطنية والدولية.

تُعمّق الأبحاث الحديثة عن الارتجال البلدي وإعادة الإعمار هذا التصوّر (Zoughaib, et al. 2025). إذ يُظهر القادة المحليون نمطاً من «التكيّف عبر ريادة الأعمال»، معتمدين على الارتجال والشبكات الموجّهة لتنفيذ مشاريع محدودة. وفي حالات عديدة، شملت هذه الشبكات مجتمعات الشّتات بصورة مباشرة. وقد غدت موارد الشّتات، المُفعّلة عبر روابط شخصية وسياسية، إحدى الأدوات الأساسية التي يلجأ إليها رؤساء البلديّات عندما تعجز مؤسّسات الدولة والمانحون الدوليون عن التدخّل أو يمتنعون عنه.

يبيّن ذلك أنّ إشراك الشّتات لم يعد مساراً موازياً، بل بات جزءاً تكوينياً من الاستراتيجيات الريادية التي تُدار عبرها الحَوْكَمة المحليّة في سياق الأزمات. إذ يعتمد رؤساء البلديّات وأعضاء المجالس

البلدية، وحتى الفاعلون غير الرسميين، على هذه الروابط بوصفها من بين المصادر القليلة الموثوقة لتمويل البنية التحتية والخدمات. في هذه العملية، تتحوّل التحويلات من شبكات أمان أسرية إلى استثمارات على مستوى المجتمع، تُعيد تعريف معنى الحكم المحلي في لبنان اليوم.

ومن واقع خبرتي الميدانية، يقدّم مثال من بلدية صغيرة في جنوب لبنان دلالة واضحة، حيث موّل أحد المغتربين إنشاء مضخة مياه عامة وبئر. لبّى هذا المشروع حاجة بنيوية لم تكن الدولة ولا المانحون الدوليون في موقع يسمح لهم بتلبيتها، كما أعاد تشكيل التوقّعات المحلية، مُرسّخاً مساهمات الشّتات بوصفها عنصراً مركزياً في توفير الخدمات الأساسية.

ومع ذلك، كما هو الحال مع أشكال أخرى من «المحلية الريادية»، تظلّ التدخلات التي يقودها الشّتات هشّة. فهي غالباً ما تكون مدفوعة بالأشخاص، ومرهونة برؤساء بلديّات يمتلكون العلاقات المناسبة في الخارج أو بمغتربين يملكون الموارد والرغبة. قد تكون المشاريع شديدة الظهور، مثل مصدر مياه مُرمّم أو شارع مُعاد تأهيله أو سوق مُجدَّد، لكنّها نادراً ما تُدمج في تخطيط طويل الأمد أو تُدعَم بأطر مؤسّسية تضمن الاستدامة. وعلى غرار التدخلات التي يقودها المانحون، قد تنطوي المشاريع الممولة من الشّتات على خطر تعزيز التفتّت، إذ تتنافس البلديّات على الموارد الخارجية بدل بناء أطر تعاونية.

ومع ذلك، يتميّز إشراك الشّتات بسمات تفصله عن المساعدات الدولية. فهو أقلّ تقيّداً بالأولويات الموضوعاتية أو بالإجراءات البيروقراطية، وأكثر سرعة ومرونة وأشدّ التصاقاً باحتياجات المجتمعات. غير أنّه قد يحمل أيضاً بصمات أولويات طائفية أو حزبية أو عائلية، ما يثير أسئلة عن عدالة التوزيع والمساءلة. في المقابل، قد يتعامل المسؤولون البلديّون مع عروض الشّتات بقبول أو رفض استراتيجي، تبعاً لمدى انسجامها مع توازنات السلطة المحلية.

تمويل الشّتات بوصفه سياسة تحتية

تثير هذه الديناميات أسئلة أعمق لا تتعلّق بتنفيذ المشاريع فحسب، بل بالبنى المتوسّطة والطويلة الأمد للسلطة التي تتشكّل في أعقابها. فمساهمات الشّتات، سواء من حيث الجهات التي تتولّى حشدها أو القنوات التي تتدفّق عبرها أو المقاصد التي تُوجَّه إليها، نادراً ما تكون محايدة؛ إذ تعكس التكوينات السياسية القائمة وتعزّزها، وقد تُنشئ أحياناً تكوينات جديدة.

في بعض البلديّات، تُعدّ قدرة رئيس البلدية على «اللجوء إلى الشّتات» شكلاً من رأس المال السياسي، يميّز الفاعلية في الحكم لا بقوة المؤسّسات، بل بمدى الامتداد العابر للحدود. يخلق ذلك حيّزاً جديداً للشرعية، تُكتسب فيه القيادة عبر نتائج ملموسة تُنجَز من خلال قنوات خارجية، لا عبر التخطيط الرسمي أو آليات المساءلة.

وهكذا تغدو بُنى التمويل، سواء نُظّمت عبر أذرع حزبية عابرة للحدود أو روابط بلدات المنشأ أو متبرّعين أفراد، مفتاحاً لفهم الاقتصاد السياسي المحلي. فهي تحدّد من يقود ومن يُنفّذ ومن يُنظر إليه بوصفه فاعلاً موثوقاً. وهذه ليست حلولاً مؤقّتة، بل تحمل القدرة على إعادة تشكيل المنطق التأسيسي للسلطة البلدية في لبنان.

بين المساعدات الدولية والمحسوبية: إعادة التفكير في الإطار المقارن

تُبرز المقارنة بين المساعدات الدولية وتمويل الشّتات فروقاً مهمّة في الحجم والسرعة والمرونة، لكنّ يكمن الأهم في منطقها السياسي. فمشاريع التنمية الممولة من المانحين تعمل عادة عبر آليات رسمية بشروط واضحة وأطر مساءلة وقيود موضوعاتية، مثل التركيز على اللاجئين أو الطاقة المتجدّدة أو إدماج الجندر أو مؤشّرات الشفافية. قد تؤدّي هذه الأجندات، على الرغم من وجاهتها، إلى تشويه الأولويات المحلية أو إلى امتثال شكلي بدل إحداث تغيير مؤسّسي عميق.

في المقابل، تميل المشاريع التي يموّلها الشّتات إلى أن تكون أسرع التقاطاً للحاجات الآنية، وأقرب إلى شواغل تنبت من الداخل المحلي. قد تموّل مهندسة من الشّتات في أستراليا ترميم مدرسة في قريتها، وقد تنسّق مجموعة من المغتربين في غرب أفريقيا إيصال المياه إلى بلدتهم. مثل هذه التدخلات تتجاوز بطء البيروقراطية واشتراطات المانحين، فتفسح المجال لحلول مفصّلة على قياس المكان. لكنّها كثيراً ما تعمل خارج الإشراف الرسمي وخارج أطر التخطيط، ومن دون أنظمة توزيع شفّافة. وقد تكون قوّتها نفسها، أي طابعها الشخصي والعاطفي والسريع الحركة، موضع محدوديتها أيضاً.

> **على الرغم من أنّ المقيمين في الشّتات لا يستطيعون التصويت في الانتخابات البلدية من الخارج، فإنّ قدرتهم على التأثير في الانتخابات المحليّة وفي الحوكمة المحليّة قد تتشكّل بفعل استثماراتهم داخل البلدة**

إنّ تجاوز المفاضلة بين ما هو دولي، من جهة، وما هو شتاتي أو عابر للحدود من جهة أخرى، يتيح في هذه اللحظة فرصة لفهم كيفية تفاعل أشكال مختلفة من الانخراط العابر للحدود مع ديناميات الحوكمة المحليّة القائمة. فعلى سبيل المثال، كيف تتحدّى العطايا التي يقدّمها الشّتات إشكالات المساءلة القائمة، أو كيف تُفاقمها، وهي إشكالات مضمّنة بنيوياً في البنية البلدية في لبنان. ففي 80% من بلديّات لبنان، لا يقيم معظم الناخبين في البلدة التي سُجّلوا فيها ويملكون حق الاقتراع ضمنها. وهذا يطرح أصلاً مشكلة كبرى على مستوى الاستجابة المحلية، إذ لا تتحدّد المصائر الانتخابية للمجالس البلدية على يد السكّان الذين تمسّ حياتهم بصورة مباشرة أكثر من غيرهم. وعلى الرغم من أنّ المقيمين في الشّتات لا يستطيعون التصويت في الانتخابات البلدية من الخارج، فإنّ قدرتهم على التأثير في الانتخابات المحلية وفي الحوكمة المحليّة قد تتشكّل بفعل استثماراتهم داخل البلدة.

قد يؤدي ذلك أيضاً إلى تفاقم اللامساواة الإقليمية، تبعاً لكون بعض المناطق تمتلك شتاتاً أقوى وأكثر وفرة في الموارد. ففي

البلديّات التي يتمتّع رؤساؤها بروابط طائفية أو حزبية متينة في الخارج، قد تتدفّق الأموال بوفرة أكبر. وفي بلديّات أخرى، ولا سيما تلك التي لا تضم جاليات مهاجرة كبيرة أو تفتقر إلى وسطاء سياسيين ذوي شبكات قوية، قد تتعطّل المشاريع بالكامل. ومن شأن ذلك أن يرسّخ جغرافيات غير متكافئة للدعم والإقصاء، حيث تنعم بعض المجتمعات بدعم عابر للحدود فيما تبقى مجتمعات أخرى معزولة.

في بعض الحالات، قد تحاكي مساهمات الشّتات منطق المحسوبية، بينما تعتمد في حالات أخرى على تنظيم جماعي ومساءلة أوسع. وقد تُوجَّه المشاريع إلى أحياء بعينها أو تُعطى أولوية مقابل ولاءات انتخابية أو مكاسب رمزية، مثل حقوق التسمية أو الاعتراف العلني أو النفوذ غير الرسمي. نتيجة لذلك، قد يُكرّس تمويل الشّتات التكوينات القائمة للسلطة بدل تقويضها.

تعكس هذه الإشكالية انتقادات أوسع تطاول كلاً من المساعدات الدولية والشّتات، بوصف كل منهما قادراً على تشويه الحوكمة والمساءلة بطرقه الخاصة. غير أنّ تراجع التمويل الدولي، بفعل التحوّلات الجيوسياسية وإرهاق المانحين، يجعل من تدفّقات الشّتات عنصراً يملأ فراغاً متّسعاً، ولكن من دون الأطر المؤسّسية والتخطيطية التي يُفترض، نظرياً على الأقل، أن توفّرها الدولة أو المانحون.

تكتسب قراءة هذا المشهد المقارن أهمية خاصة. فهي تساعد على إيضاح الرهانات السياسية المترتّبة على الاعتماد على شبكات الشّتات في توفير الخدمات والحَوْكَمة المحليّة. فبدل تمجيد تمويل الشّتات بوصفه أكثر أصالة أو كفاءة، أو التعامل مع مساعدات المانحين على أنها جامدة وغير ذات صلة، ينبغي تحليل الكيفية التي يعيد بها كلٌّ منهما تشكيل بُنى السلطة المحلية، وما يرافقها من لا مساواة.

في ظلّ عدم الاستقرار العميق الذي يعيشه لبنان، تغدو هذه الأسئلة مركزية. ففاعلو الشّتات لا يملأون فجوات تركتها الدولة أو المانحون الدوليون فحسب، بل يمتلكون القدرة على إعادة تشكيل النسيج السياسي والاجتماعي للحَوْكَمة المحليّة. ويتيح فهم هذه التحوّلات نافذة على كيفية تكيّف الدول المتأثرة بالأزمات، وعلى الكيفية التي تُعيد بها الروابط العابرة للحدود تشكيل السلطة والشرعية واللامساواة داخل المجتمعات وفيما بينها.

صورة لفاطمة خواجة التي أصيبت
برصاصة طائشة خلال قمع القوى الأمنية
لمظاهرة عمّال غندور (من الأرشسف)

العمل غير المرئي للحركات الاجتماعية

الإستراتيجية الخفية

ماري جيرمانوس سابا

ما العمل غير المرئي للحركات الاجتماعية اللازم لإبقاء الحركات الاجتماعية قائمة وفاعلة، ومن ينجزه، ولماذا تكتسب هذه المسألة أهمية في أسئلة اليوم حول تنظيم العمل ونزع الاستعمار؟

يصف تعبير العمل غير المرئي للحركات الاجتماعية طيفاً من أنشطة إعادة الإنتاج الاجتماعي التي تُبقي الحركات الاجتماعية قائمة وفاعلة، من إطعام الناس ورعاية الأطفال وإرسال البريد إلى تنظيف المعدّات وصيانتها. وعلى نحو أقل مباشرة يشمل العمل غير المرئي للحركات الاجتماعية أيضاً جهدَ بناء العلاقات ورعايتها. يحرص هذا الجهد على أن يجد الناس عافية، وبالتالي معنى، داخل نضال معيّن، حيث يربط تفاصيل اليومي بالأهداف التي تبدو سامية للتحوّل الاجتماعي. استخدمت الباحثتان الأميركيتان دانا فرانك وأنجيلا ديفيس عبارة العمل غير المرئي للحركات الاجتماعية لإظهار عمل بناء الحركة الذي يتّخذ طابعاً مُجنَدَراً في الغالب ويسند القيادة والتنظيم معاً. وجادلتا بأن هذا الجهد، غير المرئي عادةً، يمكّن القادة الأكثر حضوراً في العلن. يتحدثون أمام الجمهور ويكتسبون بروزاً ويبدون كأنهم ينجزون العمل الحركي الحاسم، بينما ينجز آخرون التنظيم الفعلي خلف الكواليس. لكنني سأبيّن، عبر سلسلة من ملاحظات إثنوغرافية وإثنوغرافية ذاتية، أن العمل غير المرئي للحركات الاجتماعية يتجاوز أعمال الصيانة. إنه ينتج استراتيجية الحركة نفسها.

إعادة الإنتاج الاجتماعي للحركة:
من كنس الأرض إلى مواجهة سلب القدرة

تتمثل إحدى أكثر ذكرياتي حضوراً وحسّية عن التنظيم المناهض للحرب في الجامعة مع بدايات حرب العراق، في أنني كنت ضمن مجموعة صغيرة غالبيتها من النساء و كويريّي الجندر، أعددنا خلوة طلابية لصوغ استراتيجية الحركة في قبو كنيسة في سومرفيل بولاية ماساتشوستس عقب الغزو الأميركي-الأطلسي للعراق. بعد يومين من نقاش مكثف وجدنا، نحن أربع أنثويات من فريق التنظيم الأساسي للمؤتمر، جامايكية وترينيدادية وإيرلندية وفلسطينية لبنانية، أنفسنا نكنس أرض القبو ونرتّب الكراسي ونضعها جانباً، بينما وقف زملاؤنا الرجال في الخارج يدخّنون السجائر ويتحدّثون عن التكتيكات والخطوات التالية. سألناهم باستياء عن سبب ظنّهم أن تنظيرهم أهم من إعادة المكان إلى نظامه.

لكن أين كانت تُصنع الإستراتيجية؟ الجواب التقليدي يقول إنها كانت في النقاشات السياسية المكثفة في الخارج التي فاتتنا نحن الأنثويات. لكنني اليوم أرى أن المسألة أعقد بكثير.

لا يحضرني كيف أطفأنا شرارة هذا الخلاف مع زملائنا عندما كنت في التاسعة عشر من عمري، غير أنّ ما أعرفه بلا التباس أنّ كل ما بذلناه، ومعنا أنتم يا قرّائي الأعزاء، لم ينجح في منع حرب العراق ولا في إنهاء حقبة بوش-بلير-أوباما، حقبة التمدّد الاستعماري الذي لا ينتهي. صحيح أننا في مطلع الألفية الجديدة نظّمنا حول العالم ما كان وقتها أكبر التظاهرات وأكثرها إدهاشاً للعين في تاريخ البشر، لكن حرب الإرهاب انتهت إلى موت أكثر من ثلاثة ملايين عراقي وأفغاني وباكستاني وإلى إعادة هيكلة قوانين الخصوصية والمراقبة والشرطة في أنحاء الغرب، وإلى تغييرات لا تُحصى في الحكم وفي الطريقة التي تتشكّل بها الذوات. نعيش جميعاً اليوم العواقب المتعدّدة الأوجه لهذا العجز الجماعي عن إيقاف حرب استعمارية توسّعية تتسارع وتُبث مباشرة من غزّة.

من جهة، كان إحساسنا الذي صاحب نجاحنا في التنظيم المشترك لتظاهرات ضخمة ومبهرة في أواخر مراهقتي يبعث الحماسة. ومن جهة ثانية، جاء ما بعد تلك التظاهرات قاسياً لأن الحرب لم تتوقّف، ولأن ما شعرنا به بدا عجزاً جماعياً يسلبنا القدرة. أنهكت آلة الحرب كثيرين إلى حد كسر قدرتهم على التحمّل، فكبرت الفجوات داخل الخيمة الكبيرة وابتعدت أعداد كبيرة من الناس، في الغرب على الأقل. قبل كثيرون ضمنياً بحرب لا تنتهي بعيداً من العين ثمناً لراحة نسبية يوفرها استهلاك رقمي تغذّيه منصّات التواصل الاجتماعي وفقاعة التكنولوجيا الحيوية المتنامية. أمّا نحن الذين واصلنا الانخراط في مناهضة العسكرة، فكانت أعدادنا في الاجتماعات تتناقص. نقلنا ثقلنا إلى صيغ أخرى من سياسة الخيمة الكبيرة، بمفارقتها الساخرة، إذ حملت طابعاً استعراضياً، مثل تجربة المنتدى الاجتماعي. أتت بعدها الأزمة التالية فاستقبلناها كما هي، حرب إسرائيل في تمّوز/يوليو 2006 على لبنان، كأننا نستجيب أكثر مما نفهم، ومن دون حصيلة تذكر. بعد عشرين عاماً قد نخرج من هذا المأزق المركب بدَرس واحد، مشهد الحركة وحده لا يكفي دائماً لصناعة تحول مادي. فماذا يمكن أن نتبيّن إذا أدرنا نظرنا عن مشهدية الحركة، واقتربنا أكثر من عملها المنزلي؟

كواليس التنظيم:
الدور الممحُو للنساء في إضراب عمّال غندور

لتوضيح هذا السؤال، أريد أن أنعطف قليلاً في المكان والزمان إلى موقع نضال يتجلّى فيه هذا السؤال بوضوح. أعني بحثي الجاري عن دور النساء والعمّال القاعديين في الحركة العمالية اللبنانية في مطلع عقد سبعينيات القرن العشرين. انطلاقاً من تجاربي

التنظيمية المُجندَرة التي أشرت إليها سابقاً، بدأت البحث في الدور غير الموثّق للنساء والعمّال القاعديين في الإضراب العفوي البارز في العام 1972 في مصنع شوكولاته غندور في الشياح. سرعان ما تبيّن لي أن العاملات شكّلن أكثر من نصف القوة العاملة في غندور، على الرغم من غيابهن إلى حدّ كبير عن السرد العلني لذلك التاريخ.

ما كشفه لي البحث لم يكن فقط أنّ النساء والعمّال القاعديين ينجزون معظم العمل ولا يحصلون على ما يستحقونه من تقدير، على الرغم من أن هذا قد يكون صحيحاً أيضاً. ما تعلّمته أن العمل غير المرئي للحركات الاجتماعية، الذي يُقلّل من شأنه عادةً، كان في هذا الإضراب يصنع فعلياً استراتيجية متقدّمة للحركة، استراتيجية كان يمكن أن تغيّر مجرى التاريخ. لكنها بقيت في معظمها خارج نظر القيادة.

لننظر إلى الإضراب. تقول الرواية المتداولة الآتي: بعد أشهر من التحريض من أجل أجور أفضل، وحق الانضمام إلى نقابة، وإنهاء التمييز الجندري، وإلغاء المادة 50 من قانون العمل التي تبيح الصرف التعسّفي، وقفت في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 1972 لجنة إضراب غندور، وهي تشكيل عفوي يضمّ أعضاء من منظمة العمل الشيوعي والحزب الشيوعي اللبناني وحزب البعث العراقي، إلى جانب عمّال غير منتسبين، أمام المصنع وحثّت زملاءها على وقف العمل[1]. بعد خطابات استعراضية ومشادات مع الإدارة التزم 1,200 عاملاً بالإضراب، فتوقف إنتاج المصنع فجأة وبشكل لافت في فرعيه. على امتداد الأيام السبعة التالية، اكتسب الإضراب العفوي أهمّية تفوق حجمه، مع وفود من طلاب ومن عمّال مصانع أخرى ومن شخصيات عامة تقدّمية بارزة جاءت لدعم العمّال المضربين. في اليوم الثامن تآمرت إدارة المصنع لإدخال كاسري الإضراب. ذكرت الصحف أن العمّال المضربين رشقوا الحافلات بالحجارة واشتَبكوا مع الشرطة التي أطلقت النار مباشرة على المضربين فقتلت عاملين شابين. سار في اليوم التالي عشرات الآلاف في شوارع الشياح وصولاً إلى البرلمان في وسط بيروت مطالبين بمحاسبة القاتلين، والعدالة للعمّال المصروفين. والأقل حضوراً في الأرشيف أنّ إعادة العمّال إلى وظائفهم، بفعل الضغط الشعبي، لم تعنِ تحقيق مطالبهم. ومع تجديد الإضراب بعد أشهر، جاءت النهاية بإغلاق المعمل في وجه أبرز المنظّمين، ثم حُظروا عملياً من العمل في القطاع الصناعي اللبناني برمّته[2].

يقدّم اليسار إضراب غندور بوصفه نقطة تحوّل مفصلية في مسار الحركات الشعبية والثورية على الطريق إلى ما صار لاحقاً حرباً أهلية. ويُعرَف الإضراب ببروزه والاستجابة القمعية للدولة له. كما يُنسَب إليه أنه دفع منظّمة العمل الشيوعي إلى واجهة المشهد السياسي، وأنه صار نقطة اشتعال تشكّل حولها الائتلاف الذي أصبح لاحقاً الحركة الوطنية اللبنانية. يمكن أن يُجمع أغلبُنا، ممّن كانوا جزءاً من القاعدة التنظيمية في الحركات الاجتماعية، على أنّ تلك الحقائق السياسية الجليّة ما كانت لتغدو ممكنة لولا أنشطة القاعدة الأقلّ ظهوراً، ولو اقتصرت على الحضور إلى تظاهرة واصطحاب صديق. فمن بدونهم، كان توقّفٌ عمّالي مُعطّل سيتحوّل إلى حفنة رجالٍ يقفون ليلقوا خطباً في الفراغ. لكن ما يشدّ الانتباه حقاً أن التمعّن في العمل غير المرئي للحركات الاجتماعية لعمّال غندور، بوصفه نشاطاً تنظيمياً خفياً، يفتح أمامنا اتجاهات سياسية إستراتيجية بالغة الأهمية، ويضعنا أمام احتمالات تاريخية مضادّة تُظهر ما كان يمكن أن يحدث لو لم يُنجَز ذلك العمل، بما يُغني فهمنا لتلك الحقبة.

حين يصل العمل غير المرئي للحركات الاجتماعية التجربة المعاشة للناس بالأهداف السياسية التي لا ينتجها إلا الفعل الجماعي فإنه يحوّل إعادة الإنتاج الاجتماعي للحياة اليومية في الرأسمالية الاستعمارية، بما فيها من تعب ومشقة، إلى ممارسة سياسية

بينما كانت قيادة الحركة الوطنية تُلقي الخطب وتستعرض التضامن مع العمّال، انشغل عاملات المصنع وعمّاله بتنظيم الامتثال. دفعتهم إمكانات تحسين شروط العمل القاسية، وإدراج مطالب جندرية محدّدة، و(نعم) الخطب التي ألقاها قادة الإضراب الوسيمون ذوو الكاريزما، إلى انضمام مجموعة متنوّعة من النساء إلى لجنة الإضراب منذ اليوم الأول. المثير للاهتمام أن كوادر نسائية في منظّمة العمل الشيوعي كُلِّفن بتجنيد عاملات غندور - وغالبيتهن مهاجرات شيعيات من الجنوب والبقاع، إلى جانب عاملات وعمّال فلسطينيين - غير أنّ من كان يُفترض تجنيدهن لا يظهر أنهن انخرطن في الإضراب على نحو يُذكر[3]. في المقابل، شدّدت النساء اللواتي تحدّثتُ إليهن على الإحساس الحيّ بعدالة الإضراب، وعلى صدى مطالبه في خبرتهن المعاشة للاستغلال، وعلى المشهد السياسي-الثقافي الأوسع لنضالات أممية. وروين لي تفاصيل تفتيش جسدي مُهين عند الخروج من المصنع، ومشرفين ينهالون عليهن بالشتائم والإهانات، والأثر الجسدي لساعات العمل الطويلة والأجور المتدنية، الأدنى من أجور زملائهن الرجال. لكنهن استحضرن أيضاً صداقات نشأت على خطّ الإنتاج ونُزهات ولقاءات خارج ساعات العمل وألفةً بين الجيران عبرت حدود الجغرافيا والطبقة والطائفة.

وعود أفق ثوري ممكن:
شبكة تتجاوز الطوائف وتضامن طبقي

هذا العمل العلائقي، أي العمل غير المرئي للحركات الاجتماعية، سبق الإضراب ورافقه، بل جرى أحياناً حتى في غياب أفق ثوري مصاغ بوضوح. لكنه القاعدة الضرورية التي تقوم عليها مهمّة شاقّة مثل الإضراب العفوي. حين يصل العمل غير المرئي للحركات الاجتماعية التجربة المعاشة للناس بالأهداف السياسية التي لا ينتجها إلا الفعل الجماعي فإنه يحوّل إعادة الإنتاج الاجتماعي للحياة اليومية في الرأسمالية الاستعمارية، بما فيها من تعب ومشقة، إلى ممارسة سياسية. وهذا لا يحدث على مستوى الأسرة فقط، حيث يُعاد إنتاج الحياة ويُحافَظ عليها وسط تقشف مُصنّع،

1 أنظر ي:
Trabulsi (2008); Petran (1987); Kobeissy (2015); Boueiri (1979); Boutros (2015).
2 تُروى قصة إدراج قادة الإضراب على اللوائح السوداء بتفصيل كامل في فيلمي الصادر في العام 2017 «شعور أكبر من الحب»، على الرغم من غيابها عن سائر السرديات التي تناولت الإضراب.
3 Hajj, Networked Refugees. أقدّم سرداً مفصّلاً وتحليلاً لصعوبات العثور على عاملات مستعدّات للحديث معي عن نضالهن في الإضراب في (2022) Jirmanus Saba، وكذلك في Jirmanus Saba (قيد الصدور).

بل يحدث أيضاً في المجال الأوسع، في المجتمع ومكان العمل والحي وروابط القرابة القديمة والجديدة.

لهذا استخدمت عاملات غندور علاقاتهن في المصنع والحيّ لضمان الالتزام بوقف العمل. ذهبن مثلاً من باب إلى باب إلى بيوت زملائهن التي يعرفنها أصلاً كي يتأكدن من أنهم لن يأتوا إلى العمل ولن يكسروا الإضراب. وتحرّكن بين الزملاء في الغبيري وحيّ السلم وعين الرمانة وما حولها، وهي أحياء فرعية في الشياح لكل واحد منها طابع مختلف قليلاً من حيث الانتماء الطائفي وأصول السكان[4]. لكن العمل غير المرئي للحركات الاجتماعية هنا لا يقتصر على إبقاء الفعل الجماعي قائماً. إنه ممارسة تلتقط بمرونة ما الذي يجب فعله بعد ذلك. أي إن العمل غير المرئي للحركات الاجتماعية هو استراتيجية حركة.

> **روين لي تفاصيل تفتيش جسدي مُهين عند الخروج من المصنع، ومشرفين ينهالون عليهن بالشتائم والإهانات، والأثر الجسدي لساعات العمل الطويلة والأجور المتدنية، الأدنى من أجور زملائهن الرجال**

قبل الإضراب ببضعة أشهر بدأت إدارة المصنع تنقل بالحافلات عاملات من قريتين ذوات غالبية مارونية مسيحية قرب صيدا لاستبدال قوة العمل التي راحت تزداد تشدّداً ونزوعاً إلى النضال. استثمرت الإدارة الفوارق الجغرافية وتصاعد التوترات الطائفية المُصنّعة لتطبيق سياسة فرّق تسد. ومع أن العاملات المسيحيات جئن أيضاً من قرى ريفية مهمّشة اقتصادياً فإنهن كنّ يرتدين زياً مميزاً. واشتبه بعض العمّال في أنهن كنّ يتقاضين دخلاً إضافياً. وعلى الرغم من أهداف الإدارة نسج العمّال صداقات عبر هذه الحدود. وانضمت امرأتان مارونيتان من العاملات المنقولات بالحافلات إلى لجنة الإضراب. نظّمت العاملات مع زميلاتهن وزملائهن المضربين من أصول جغرافية وطائفية مختلفة وفوداً إلى صيدا في محاولة لإقناع قوة العمل المارونية بالتمسّك بوقف العمل. لم يكن شيء من ذلك مخطّطاً له من قيادة الحركة ولا حتى منسّقاً معها. بل جرى عبر عمل منزلي تأملي ذاتي.

لم تنجح جهود العمّال كما هو معروف. وصلت من صيدا في اليوم السابع من الإضراب حافلة تقل وفداً لمحاولة تشغيل المصنع. رشق المضربون الحافلة بالحجارة وقطعوا الطريق لمنع وصولها. أطلقت الشرطة النار على المضربين فانكسر الإضراب.

وللتفكير في هذا الافتراض التاريخي البديل، لو جرى تتبّع العمل غير المرئي للحركات الاجتماعية حتى نهايته لربما ردعت العلاقات الأقوى بين النساء عبر خطوط الطائفة والمنشأ الجغرافي كسر الإضراب. وأكثر من ذلك يجدر بنا توسيع هذا المجاز كي نتساءل عمّا كان يمكن أن يصبح ممكناً لو أُدرج هذا العمل غير المرئي للحركات الاجتماعية في خطّ المواجهة ضمن استراتيجية اليسار العامة في لحظة اندفع فيها نحو حرب أهلية مبنية على بنية طائفية ووضعت جيراناً من الطبقة العاملة في مواجهة بعضهم بعضاً عبر الطوائف.

لم يكن العمل غير المرئي للحركات الاجتماعية المنتج للامتثال ضرورياً فقط لإنتاج الإضراب الشهير الذي شكّل نقطة انطلاق لأبرز ائتلاف سياسي تقدمي، الحركة الوطنية اللبنانية، وفق التحليل الكلاسيكي للعمل التنظيمي غير المرئي، بل إن العمل غير المرئي للحركات الاجتماعية خلق أيضاً إمكاناته السياسية الخاصة وبصائره الاستراتيجية التي لا ينبغي تجاهلها.

التأمل في الحركات المعاصرة: أعمال البيت هي استراتيجية حركة

ماذا سيحدث لو أخذنا اليوم دروس أعمال البيت في الحركات الاجتماعية لنعيد التفكير في حركاتنا المعاصرة؟ لنعيد توجيه البوصلة وسط خبرة متواصلة بقوة تبدو أشدّ مناعة من أي وقت تجاه أفعالنا الجماعية. أن نعيش التصعيد المتزامن للاحتجاج الاجتماعي والمقاومة إلى مستويات لم تُشاهَد حديثاً، إلى جانب تصعيد وحدة الدولة والشركة في تثبيت سلطتها وسيطرتها ومواردها، فيما تختبر تكتيكات جديدة على مستوى الثقافة الجماهيرية لتجعلنا نشعر بفقدان القدرة وبخيبة الأمل، وكل ذلك في ظل انهيار مناخي يزداد وضوحاً.

كثيراً ما يكون هذا العمل الذي يجري خلف الكواليس، والقادر على إتاحة إعادة توجيه ضرورية، وإعادة وصلٍ بنا، وبحسّنا بالمكان، وببعضنا بعضاً، حاضراً حرفياً أمام أعيننا. الأمر متروك لنا كي نبحث عنه.

المراجع

بطرس، جويل. 2015. «أزمة معامل غندور: عندما كان القانون يحمي الطرد التعسفي». مجلة المفكرة القانونية 31.

Khuri, Fuad Ishaq. 1975. From Village to Suburb: Order and Change in Greater Beirut. Chicago, ILL: University of Chicago Press.

قبيسي، فرح. 2015. «أسطورة موت الطبقة العاملة: من مصنع غندور إلى عاملات المنازل». المنشور, 9 كانون الثاني/يناير.

Jirmanus Saba, Mary, dir. 2017. A Feeling Greater Than Love. Tricontinental Media.

Jirmanus Saba, Mary. 2022. “What’s the Use of a Strike Archive?: On Image Archives, Surplus, and Solidarity.” Critical Times (Berkeley, Calif.) 5(3):663–87. doi:10.1215/26410478-10030274.

Petran, Tabitha. 1987. The Struggle over Lebanon. London: Monthly Review Press.

Traboulsi, Fawaz. 2008. A History of Modern Lebanon. London: Pluto Press.

4 أنظر: Khuri 1975.

صورة عن الدمار الذي خلّفته
الحرب السورية لمحمود سليمان
منشورة في Unsplashed

ماذا يريد أحمد الشرع من الاقتصاد السوري؟

جيمي ألينسون

يتوقّف نجاح الإدارة السورية الجديدة، التي نشأت فوق أنقاض 15 عاماً من الحرب الأهلية والثورة المضادّة، على التعافي الاقتصادي. تُظهر مجمل تحرّكات النظام الجديد في دمشق على المستويين الدولي والإقليمي أنّها تصبّ في خدمة هذا الهدف، من العمل على تخفيف العقوبات الأميركية عبر القنوات السعودية إلى السعي لاستقطاب الاستثمارات الخليجية والتركية، وصولاً إلى التلميح بإمكان المضيّ في مسار التطبيع مع إسرائيل، في وقت تواصل فيه الأخيرة توسيع احتلالها لأراضٍ سورية سيادية.

لا يثير هذا التركيز أيّ مفاجأة، إذ تعيش سوريا حالة دمار اقتصادي عميق، ينعكس في عيش 90% من السكّان تحت خط الفقر، فيما يحتاج 69% منهم إلى مساعدات إنسانية. فقدت العملة الوطنية ما يقارب 99% من قيمتها مقابل الدولار الأميركي مقارنة بمستواها في العام 2011. بين عامي 2011 و2023، انخفض عدد السكّان وانكمش الناتج المحلي الإجمالي إلى النصف على الأقل، ما خفّض الناتج المحلي الإجمالي للفرد إلى ربع مستواه في العام 2011. كما تراجع الإنتاج الزراعي إلى ربع مستواه قبل الحرب، في حين بقيت الاحتياطات النفطية المحدودة خارج سيطرة دمشق في مناطق الإدارة الذاتية في روجافا. ومع اقتراب سقوطه، بات استمرار النظام السابق قائماً على الدعم الخارجي والابتزاز وتجارة الكبتاغون. تتحمّل البلاد ديوناً تقدَّر بـ 30 مليار دولار لروسيا وإيران، راعيتي النظام السابق، ما يوضح حجم التحدّي الاقتصادي الذي تواجهه الإدارة الانتقالية.

المزيد من الأمر نفسه؟
استمرار المراحل المتأخرة من حكم الأسد

مع ذلك، تُعيد السياسات التي اعتمدها أحمد الشرع وحكومته إنتاج خيارات المراحل المتأخّرة من النظام السابق. بخلاف والده، الاقتصادي الذي خدم الدولة السورية في عهد حافظ الأسد في خلال ذروة النزعة التنموية في بلدان العالم الثالث، يتبنّى الشرع الابن سياسات الخصخصة وتحرير الأسواق وتقليص التوظيف العام، وهي مقاربات سائدة إقليمياً وعالمياً، وصفها الشرع الأب نفسه بأنّها «خطأ جسيم». وقد أعلن الشرع أنّ سوريا ستتخلّى عن «اقتصاد السوق الاجتماعي» الذي طبع سنوات البعث المتأخّرة، ولا سيّما بعيداً عن «الاشتراكية» المعلَنة في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، لتتحوّل إلى «اقتصاد سوق تنافسي حرّ ». وفي هذا السياق، جرى صرف أو وضع نحو 250,000 موظف في القطاع العام في إجازات قسرية، من بينهم عاملون في القطاع الصحي وخدمات الطوارئ. بلغ الأمر حدّ تباين تصريحات مسؤولي الإدارة الانتقالية حول حجم التقليص، إذ رأى وزير المالية أنّ الحاجة تقتصر على 900,000 موظف من أصل 1.3 مليون، فيما خفّض وزير التنمية العدد إلى نحو 600,000.

لا شكّ في أنّ القطاع العام في سوريا شكّل إحدى أدوات المحسوبية في عهد النظام السابق، وأنّ جزءاً من الرواتب كان يُدفَع لموظفين لا وجود لهم فعلياً. لكن فكرة أن ثروة البلد سوف تنتعش بفعل المبادرة الخاصة، مع تأمين سبل عيش مئات آلاف العاملين المفصولين من القطاع العام، إضافةً إلى تعميق مخاوف الأقليات الدينية المُمثَّلة بنسبة مرتفعة في هذا القطاع، تبدو خيالية بالقدر نفسه. قبل أيّ شيء، من سيتولّى تعليم ورعاية قوّة عمل خضعت لـ15 عاماً من العنف والنزوح على نحو يفوق الوصف، في بلد دُمّرت أو تضرّرت فيه ثلث المدارس، ولا يستطيع سوى أقلية من الأطفال في سنّ 13 عاماً قراءة قصة عربية بسيطة من فقرة واحدة؟ وكما في غزّة، وفي اليمن أو السودان، وكما في سائر مناطق الإقليم التي خلّفت فيها الإبادة والثورة المضادّة والحرب الأهلية دماراً واسعاً، يتطلّب التعافي مزيداً من الاستثمار العام لا تقليصه.

إعادة تشكيل الذهنيات عبر الاقتصاد:
التكنوقراطية كأداة سياسية

تتجلّى الفكرة القائلة إنّ الحلّ الوحيد لأزمات سوريا الاقتصادية يكمن في مزيد من الخصخصة وتعميق اللامساواة في توصيف سياسات النظام الجديد بوصفها «تكنوقراطية». صحيح أنّ وزيري المالية والاقتصاد الجديدين ينحدران من خلفيات غير إسلامية، وأنّ وزير المالية شغل في مرحلة ما موقعاً وزارياً إبّان الانعطافة النيوليبرالية الأولى للنظام السابق. غير أنّ اعتماد سياسات السوق الحرّ ليس خياراً حتمياً ولا يُعدّ «براغماتياً» بالضرورة. في لحظة أزمة أخرى من تاريخ سوريا، التي انبثق منها نظام البعث في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، التقت الأحزاب السياسية والضبّاط العسكريون على إجماع مفاده أنّ الاستجابة البراغماتية للأزمة الاقتصادية في البلاد تمثّلت في تبنّي تنمية تقودها الدولة ضمن إطار «اقتصاد موجَّه».

ليست الخصخصة والأسواق الحرّة، أو ما استقرّ توصيفه بوصفة السياسات «النيوليبرالية»، خياراً تقنياً بل تمثّل اختياراً سياسياً واضحاً. ولا تقتصر السياسة الاقتصادية التي يتبنّاها أحمد الشرع وهيئة تحرير الشام على مقاربة تكنوقراطية ضيّقة، بل تتجاوزها إلى ما يمكن توصيفه، استعارةً من مارغريت تاتشر، بأنّ «الاقتصاد هو المنهج، أمّا الهدف فهو إعادة تشكيل الذهنيات». تنظر الإدارة الجديدة إلى السياسة الاقتصادية بوصفها جزءاً من مشروع أخلاقي وسياسي أوسع، وتسعى من خلالها إلى تمثيل ما تعتبره الأغلبية

السنية «المظلومة» في المجتمع السوري، ولو من خارج إطار الدولة الإسلامية بالمعنى الصريح.

يفضح هذا الاعتقاد استمرارية غير متوقعة مع النظام السابق. حين بحث بشار الأسد في العام 2005 عن مرتكز أيديولوجي يحلّ محلّ التزام الدستور السابق بـ«الاشتراكية»، استبدل هذا المفهوم بـ«اقتصاد السوق الاجتماعي». ولا شكّ في أنّ الشقّ الاجتماعي وفّر آنذاك غطاءً أيديولوجياً لحزب البعث الذي كان يطبّق عملياً ما يشبه إجماع واشنطن السائد في تلك المرحلة. غير أنّ لهذا المصطلح تاريخاً أطول في الفكر الاقتصادي الألماني، وتحديداً في مدرسة فرايبورغ أو ما عُرف بـ«الأوردوليبرالية»، التي سبقت النيوليبراليين المعروفين مثل فريدريش فون هايك وميلتون فريدمان. نظر الأوردوليبراليون، ومنهم من عمل في جمهورية فايمار ثم اضطر إلى المنفى هرباً من النازية، إلى السوق الحرّة بوصفها إنجازاً أخلاقياً هشّاً، لا مجرّد أداة تقنية لتوزيع الموارد. اشترطوا لعملها وجود نظام اجتماعي وأخلاقي متماسك، يُفضَّل أن يستند إلى المسيحية. ومع علمنة أوروبا، رأى مفكّرون أوردوليبراليون مثل فيلهلم روبكه ووالتر أوكن أنّ الناس بدأوا يتعاملون مع «الاقتصاد» بوصفه بديلاً عن الله، فبدل الاتّكال على العناية الإلهية في تأمين سبل العيش، أخذوا يطالبون أصحاب العمل والدولة بحقوقهم. أسهم هذا التحوّل، في نظرهم، في تعزيز الوعي الطبقي البروليتاري، الذي اعتبروه التهديد الأساسي للسوق، وبالتالي للمجتمع ككلّ.

بدل السعي إلى الهيمنة على المجتمع المدني وإدارته على طريقة داعش، عملت الهيئة مع قوة مستقلة جزئياً، هي حكومة الإنقاذ السورية. حصّن هذا الترتيب هيئة تحرير الشام من السخط المباشر

أمضى عدد من أبرز منظّري الأوردوليبرالية، ومنهم فيلهلم روبكه، سنوات منفاهم في إسطنبول، حيث ساهموا في بناء الأسس المعرفية والمنهجية لعلم الاقتصاد في الجامعات التركية. كان فتحي صبري أولغن، أحد تلامذة روبكه، شديد التأثير في ما سمّاه عبد الله غُل «الكالفينية الإسلامية»، وهي مقاربة فكرية تركت بصمتها على حزب العدالة والتنمية الحاكم. انعكس هذا الوسط الأيديولوجي بدوره على هيئة تحرير الشام، وإنْ بطرق غير مباشرة وبعيدة عن أيّ علاقة سببية بسيطة.

الأوردوليبرالية في التطبيق:
إدارة إسلامية للسوق الرأسمالي

تُعد فكرة فصل المجتمع المدني عن الدولة (الإسلامية) خروجاً عن التقليد السلفي الجهادي الذي خرجت منه هيئة تحرير الشام. مالت الجماعات السلفية الجهادية المسلّحة إلى اتّباع إحدى استراتيجيتين: «الدعاية عبر الفعل» الموجّهة ضد «العدو البعيد» المتمثل بالولايات المتحدة وإسرائيل والغرب عموماً؛ أو استغلال انهيار النظام لإقامة شكلها الخاص من الدولة بما لا يتيح وجود مجتمع مدني مستقلّ. حاول تنظيم داعش الجمع بين الأمرين وفشل. أما هيئة تحرير الشام، في طورها السابق بوصفها الفصيل المسلح المهيمن في إدلب، فعملت بطريقة جديدة. فبدل السعي إلى الهيمنة على المجتمع المدني وإدارته على طريقة داعش، عملت الهيئة مع قوة مستقلة جزئياً، هي حكومة الإنقاذ السورية. حصّن هذا الترتيب هيئة تحرير الشام من السخط المباشر، ويظهر ذلك مثلًا في استقالة حكومة الإنقاذ السورية عام 2019 عقب تظاهرات ضد الهيئة (ولا سيّما ضد ضريبتها الزراعية على زيت الزيتون) والتي قمعتها الأخيرة بعنف.

تواصل هذا النهج منذ هزيمة نظام الأسد. وعلى خلاف تنظيم داعش، وخلافاً لتوقعات كثير من خصومها، لا تُظهر الإدارة الانتقالية أي إشارة إلى رغبة في فرض نظام إسلامي متخيَّل على مجتمع مدني مفتّت. بدلاً من ذلك، توحي الأسس الدستورية الآخذة بالتبلور بإدارة إسلامية للسوق الرأسمالي. وردت الإشارة إلى التنمية الاقتصادية في الإعلان الدستوري الصادر في آذار/مارس 2025 على نحو محدود، لكنها ذات دلالة. تعدّد المادة 11 «العدالة الاجتماعية» و«التنمية الاقتصادية الشاملة» ورفع مستوى المعيشة بوصفها «أهدافاً» للاقتصاد الوطني. ترتكز هذه الأخيرة على «منافسة حرة وعادلة» و«منع الاحتكار» مع توفير «بيئة قانونية جاذبة» للمستثمرين في الوقت نفسه، وهو شرط غير مألوف لوروده في قانون أساسي مؤقت. بل إن توفير بيئة قانونية جاذبة للاستثمار يحظى في الإعلان الدستوري بمساحة تضاهي مساحة الإسلام. وبما أن الإعلان يُفترض أن يؤدي دور وثيقة انتقالية، تغلق هذه المادة أيضاً احتمال أن يختار السوريون وضع حاجاتهم إلى الاستثمار العام فوق حاجة المستثمرين إلى بيئة قانونية جاذبة. يشكّل هذا التثبيت الصريح لمبادئ السوق داخل البنية الدستورية مكوّناً أساسياً في الممارسة الأوردوليبرالية. ترددت أصداء هذه الأفكار في مداخلتَي وزير المالية محمد يسر برنية ووزير التنمية محمد نضال الشعار في المؤتمر التأسيسي للإدارة الانتقالية في آذار/مارس من هذا العام، إذ ركّزا على دور الدولة بوصفها ضامناً للاستثمار الخاص باعتباره محرك النمو.

نظراً إلى الكابوس الذي خرج منه السوريون وإلى الحال البائسة التي يعيش فيها معظمهم الآن، لا يثير الاستغراب أن كثيرين علّقوا آمالاً كبيرة على محاولة الإدارة الجديدة إنعاش الاقتصاد بوسائل السوق الحرة. لكن نظاماً جديداً تُحصر فيه الديمقراطية—في أفضل الأحوال—في المجال غير الاقتصادي، لا يُرجَّح أن يخفف معاناة السكان ولا أن يحل المشكلات التي قادت إلى الانتفاضة الثورية في العام 2011: وهي الحركة نفسها التي تسعى هيئة تحرير الشام إلى استمداد شرعيتها منها.

صورة عن الدمار الذي خلّفته
الحرب السورية لمحمود سليمان
منشورة في Unsplashed

ما هي استراتيجية هيئة تحرير الشام لترسيخ سلطتها على سوريا؟

جوزيف ضاهر

أثار سقوط نظام بشار الأسد في كانون الأوّل/ديسمبر 2024، ومسار رفع العقوبات الأميركية اللاحق توقّعات إيجابية لمستقبل سوريا. غير أنّه، بعد قرابة عام، بدأت صعوبات متزايدة تطفو إلى السطح أو تتكرّس بشكل أوضح. تشمل هذه الصعوبات التفكّك الإقليمي والتجزئة السياسية، والنفوذ الخارجي والاحتلالات الأجنبية، والتوترات الطائفية، ولا سيما بعد مجازر آذار/مارس بحقّ العلويين في المناطق الساحلية، التي أسفرت عن مقتل أكثر من 1,000 شخص، إضافة إلى هجمات ضدّ الدروز في نيسان/أبريل وأيار/مايو وتموز/يوليو، وتفجير انتحاري استهدف كنيسة في دمشق في حزيران/يونيو. وفي منتصف تموز/يوليو، زادت الأحداث الدراماتيكية في السويداء الوضع سوءاً، مع انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان ارتكبتها خصوصاً مجموعات مسلّحة مرتبطة بالسلطات المركزية في دمشق ومساندة لها.

منذ سقوط نظام الأسد، شهدت مناطق شمال وشمال شرق سوريا اشتباكات متكررة بين قوات سوريا الديمقراطية، التي تهيمن عليها وحدات حماية الشعب الكردية، والسلطات الحاكمة الجديدة بقيادة هيئة تحرير الشام، وذلك على الرغم من الاتفاق الذي جرى التوصل إليه في آذار/مارس 2025 بين دمشق والإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا، والذي نصّ على دمج المؤسسات المدنية والعسكرية التابعة للإدارة الذاتية ذات القيادة الكردية ضمن مؤسسات الدولة الوطنية. إلا أنّ مطلع عام 2026 شهد تجدّداً للاشتباكات بين الجانبين. فقد شنّت القوات المسلحة الحكومية هجوماً للسيطرة على حيّ الشيخ مقصود والأشرفية في مدينة حلب، وهما من الأحياء ذات الغالبية الكردية، ما أدى إلى نزوح قسري لعشرات الآلاف من المدنيين. ولم يتوقف التصعيد عند هذا الحد، إذ واصلت القوات الحكومية عملياتها العسكرية، وسيطرت على أجزاء واسعة من محافظتَي دير الزور والرقة عقب انسحاب قوات سوريا الديمقراطية منها.

وعقب اتفاق وقف إطلاق النار الذي جرى التوصل إليه في 20 كانون الثاني/يناير 2026 بين الحكومة الانتقالية السورية وقوات سوريا الديمقراطية، أُعلن في 30 كانون الثاني/يناير عن اتفاق جديد ينص على تثبيت وقف إطلاق النار والبدء بعملية دمج تدريجي لقوات سوريا الديمقراطية، عسكرياً وإدارياً، ضمن مؤسسات الدولة. ويتضمن الاتفاق سحب القوات العسكرية من نقاط التماس، ونشر قوات الأمن التابعة لوزارة الداخلية في مدينتي الحسكة والقامشلي، في خطوة تُعدّ بداية لدمج المنظومة الأمنية في المنطقة. كما ينص على تشكيل فرقة عسكرية مؤلفة من ثلاثة ألوية من قوات سوريا الديمقراطية، إضافة إلى لواء من قوات كوباني (عين العرب) يُلحق بإحدى الفرق العسكرية في محافظة حلب. ومن المقرر تنفيذ الدمج العسكري والأمني على أساس كل حالة على حدة داخل كل لواء، مع فرض سيطرة الدولة الكاملة على جميع المؤسسات المدنية ومؤسسات الحكومة الانتقالية. ومع ذلك، لا تزال الكثير من القضايا العالقة والمتعلقة بآليات التنفيذ الفعلي.

يجري كل ذلك في ظلّ غياب مستمر لمرحلة انتقالية شاملة سياسياً وديمقراطية. تؤثر هذه التحديات سلباً في إمكانات التعافي الاقتصادي وفي مسار إعادة الإعمار في المستقبل، فيما الحاجة إليهما ملحّة. يأتي هذا من دون إغفال أن أكثر من نصف السوريين ما زالوا نازحين، داخل البلاد أو خارجها. وفق الأمم المتحدة، تجاوزت نسبة السوريين تحت خط الفقر الـ90%، بينما بلغ عدد المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية 16.5 مليوناً، أي 3 من كل 4 أشخاص، في العام 2025.

في هذا الوضع الصعب، بدت النخبة الجديدة الحاكمة بقيادة هيئة تحرير الشام أكثر اهتماماً بترسيخ سلطتها على البلاد من العمل على تحقيق انتقال سياسي يعزّز مشاركة أوسع وأشمل من جانب المجتمع السوري. لتحقيق ذلك، عملت السلطات الحاكمة بقيادة الهيئة على تطوير إستراتيجية تقوم على ثلاثة عوامل رئيسة: تحالفات دولية جديدة، والهيمنة على مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، وتوظيف الطائفية كأداة.

تسعى هذه المقالة إلى تحليل الكيفية التي تُسهم بها سياسات هيئة تحرير الشام في تعزيز سيطرتها وهيمنتها على السكان، بما يناقض على نحوٍ كامل المطالب الأولى للانتفاضة السورية في آذار/مارس 2011، ويجعلها تمارس دور فاعلٍ مضادّ للثورة. كما تُظهر الممارسات المضادّة للثورة لدى السلطات بقيادة الهيئة أن مساراً ثورياً لا يواجه تهديداً واحداً محصوراً بـ«النظام القديم» أو بالعناصر المتصلة به؛ إذ قد تنشأ أقطاب مضادّة للثورة من خارج هذا المدار أيضاً، بما يهدّد مصالح الطبقات الشعبية.

ترسيخ سوريا داخل تحالف دولي جديد

تُرسّخ السلطات الجديدة الحاكمة بقيادة هيئة تحرير الشام في دمشق تموضعها داخل تحالف تقوده الولايات المتحدة، ويضمّ دولاً إقليمية مثل تركيا وقطر والسعودية. وبينما خرجت أنقرة والدوحة أكبر الرابحين من سقوط نظام الأسد، وحافظتا على علاقات مع هيئة تحرير الشام لسنوات، حرصت السلطات السورية الحاكمة على تنويع علاقاتها مع دول إقليمية أخرى، ولا سيما المملكة العربية السعودية. صرّح الرئيس الانتقالي السوري أحمد الشرع في أواخر كانون الأوّل/ديسمبر 2024 بأن «تحرير سوريا يضمن

أمن المنطقة والخليج وسوريا لـ50 سنة مقبلة»، فيما جاءت أولى زياراته الخارجية إلى السعودية في شباط/فبراير 2025، حيث التقى ولي العهد محمد بن سلمان. تبرز الرياض بالفعل بوصفها الفاعل الأساس القادر على تسريع الاعتراف والقبول إقليمياً ودولياً. وفي المملكة السعودية، أعلن الرئيس دونالد ترامب في منتصف أيار/مايو 2025 رفع العقوبات الأميركية، ثم التقى الرئيس الانتقالي السوري أحمد الشرع في الرياض، في اجتماع استضافه محمد بن سلمان.

تبع اعتراف القوى الدولية والإقليمية بالسلطات السورية الحاكمة الجديدة سلسلةُ أحداث رمزية أخرى في الأشهر اللاحقة، من بينها مشاركة دمشق في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في أيلول/سبتمبر 2025. كذلك أصبح الرئيس الانتقالي أحمد الشرع أول قائد سوري يشارك في اجتماع رفيع المستوى للأمم المتحدة منذ قرابة 60 عاماً، وألقى خطاباً أمام الجمعية العامة. كانت آخر مرة شارك فيها رئيس سوري في الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1967، قبل حكم سلالة الأسد الممتدّ 50 عاماً. وإضافة إلى ذلك، استُقبل الرئيس الانتقالي السوري أحمد الشرع في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 2025 في البيت الأبيض من قبل الرئيس الأميركي دونالد ترامب، في سابقة لرئيس سوري. وأشاد ترامب بالشرع بوصفه قائداً قوياً، وأبدى ثقة به، مع تعهّد ببذل كل ما يستطيع لإنجاح سوريا. وقبل الزيارة، أزالت واشنطن اسم الزعيم السوري من قائمتها للإرهاب، خصوصاً بعد طلبات من تركيا وإسرائيل. وقبل ذلك أيضاً، رفع مجلس الأمن في الأمم المتحدة العقوبات عن الشرع ووزير داخليته أنس خطاب، بإيعاز من الولايات المتحدة. في نهاية كانون الأوّل/ديسمبر 2025، رفعت الولايات المتحدة بشكل نهائي العقوبات المفروضة على سوريا، مع إلغاء قانون يُعرف باسم «قيصر».

عملت السلطات الحاكمة بقيادة الهيئة على تطوير إستراتيجية تقوم على ثلاثة عوامل رئيسة: تحالفات دولية جديدة، والهيمنة على مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، وتوظيف الطائفية كأداة

أتاحت هذه السياسة بدء مسار رفع العقوبات عن سوريا، وفتحت الطريق أمام تخفيف القيود على التبادلات المالية وإعادة إدماج الاقتصاد السوري في السوق المالية العالمية، بما يسهّل ديناميات التجارة ويهيّئ شروط جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وأعمال الاغتراب السوري، وهي جميعاً أهداف أساسية لدى السلطات الحاكمة الجديدة. في هذا السياق، حاولت دمشق التواصل مع شركات إقليمية ودولية واستقطابها للاستثمار في البلاد، ولا سيما من أجل تحديث البنى التحتية وتوليد إيرادات. وبعد الإعلان عن بدء مسار رفع العقوبات، كثّفت الحكومة السورية توقيع مذكرات تفاهم مع شركات إقليمية ودولية. وبلغ إجمالي مبلغ الاستثمارات الأجنبية المتعهد بها في سوريا لعام 2025 حوالي 56 مليار دولار.

تأتي هذه الوجهة الجيوسياسية وهذا التحالف أيضاً بهدف استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول الغربية، وكذلك من حلفائها الإقليميين، أي الملكيات الخليجية وتركيا، ضمن سياق تعميق التوجه النيوليبرالي لدى السلطات السورية الحاكمة الجديدة.

تبدو الوجهة السياسية-الاقتصادية لدى السلطات الحاكمة الجديدة، على نحو متزايد، منحازة إلى نموذج اقتصادي تجاري يقوم على استثمارات تسعى إلى أرباح قصيرة الأجل، على حساب القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد. وينعكس ذلك إلى حدّ كبير في طبيعة الاستثمارات الموعودة لسوريا، وفي تركيز سلطات دمشق الحاكمة على استقطاب الاستثمارات في قطاعات مثل السياحة والعقارات والخدمات المالية، التي غالباً ما تُدرّ عائداً ربحياً سريعاً، بدل محاولة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الإنتاجية مثل التصنيع والقطاعين الصناعي والزراعي.

يشمل هذا المسار أيضاً شكلاً من التطبيع مع إسرائيل، مباشراً كان أم غير مباشر. وقد كرّر الرئيس الانتقالي أحمد الشرع في مناسبات عديدة أنّ حكمه لا يشكّل تهديداً لإسرائيل. وفي هذا السياق، قال إن سوريا يمكنها أن تؤدي دوراً كبيراً في الأمن الإقليمي، مضيفاً أنّ سوريا تشترك مع إسرائيل في أعداء مشترَكين (إيران وحزب الله). ولافتٌ أن دمشق لم تُدن الضربات الإسرائيلية الواسعة ضد إيران، إذ ترى السلطات أنّ أي إضعاف للجمهورية الإسلامية (ولحزب الله في لبنان) أمر إيجابي. لا يرتبط هذا الموقف فقط بالدور العنيف الذي أدّته إيران في دعم الأسد في خلال الانتفاضة السورية، بل يعكس أيضاً التوجّه السياسي للنخبة الحاكمة الجديدة المنسجم مع سياسات الولايات المتحدة. ولهذا السبب أيضاً شدّدت السلطات الحاكمة السيطرة على الحدود السورية-اللبنانية، حيث صودرت أسلحة وأموال نقدية كانت متجهة إلى حزب الله في مناسبات مختلفة منذ بداية العام. ولا شكّ في أن سقوط نظام الأسد في كانون الأوّل/ديسمبر 2024 أحدث أثراً إقليمياً كبيراً في ميزان القوى الجيوسياسي على حساب الجمهورية الإسلامية الإيرانية وشبكات نفوذها، بما فيها حزب الله في لبنان.

فيما تصاعدت التوترات بين دمشق وتل أبيب في منتصف تموز/يوليو 2025، عقب المجازر التي ارتكبتها ميليشيات مسلّحة مرتبطة بسلطات دمشق أو داعمة لها في محافظة السويداء وما تلاها من غارات جوية إسرائيلية على سوريا، لم تتوقف المحادثات والاجتماعات بين مسؤولي البلدين. بل إن مفاوضات كانت جارية بين الطرفين عبر وساطة أميركية لإبرام اتفاق ذي طابع أمني يهدف إلى استقرار الحدود. كذلك قال الشرع مرة أخرى في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر إن سوريا منخرطة في مفاوضات مستمرة ومباشرة مع إسرائيل للتوصل إلى اتفاق نهائي.

علاوة على ذلك، تتضمّن الخطط الرامية إلى تعزيز السيطرة الأميركية على سوريا والمنطقة (وكذلك حماية حليفها إسرائيل) مشروع إنشاء قاعدة جوية أميركية في دمشق. يهدف هذا المشروع إلى دعم اتفاق أمني يعمل مسؤولون أميركيون على التفاوض بشأنه بوصفهم وسطاء بين سوريا وإسرائيل. وتُقام القاعدة العسكرية في موقع استراتيجي عند بوابة جنوب سوريا، بما يتيح مراقبة هذه المناطق، وضمان أمن إسرائيل، من بين أمور أخرى.

لكن محاولات الرئيس الشرع إحياء اتفاقية فك الاشتباك بين سوريا وإسرائيل عام 1974، قبل المضيّ أعمق في التطبيع السياسي، تتعثر بفعل عاملين: رفض تل أبيب الانسحاب من الأراضي السورية الجديدة التي احتلتها بعد سقوط نظام الأسد، ورفض دمشق الامتثال للمطلب الإسرائيلي القاضي بنزع السلاح من المحافظات الجنوبية الثلاث في البلاد.

عُقدت جولة جديدة من المحادثات برعاية الولايات المتحدة في باريس خلال كانون الثاني/يناير 2026، واستمرت على مدى يومين. وفي ختام هذه الجولة، أصدرت الولايات المتحدة وإسرائيل وسوريا بياناً مشتركاً أكدت فيه التزام كلٍّ من دمشق وتل أبيب بإبرام اتفاقيات أمنية دائمة. كما نصّ البيان على إنشاء «آلية مشتركة - خلية اتصالات خاصة -» تهدف إلى تسهيل التنسيق الفوري والمستمر بين الأطراف، في مجالات تبادل المعلومات الاستخباراتية، وخفض التصعيد العسكري، وتعزيز الحوار الدبلوماسي، إضافة إلى استكشاف الفرص التجارية، وذلك تحت إشراف الولايات المتحدة.

الهيمنة على مؤسسات الدولة والمجتمع والاقتصاد

على قاعدة الشرعنة المتواصلة لحكمها من جانب قوى إقليمية ودولية، مضت سلطات الحكم الجديدة التابعة لهيئة تحرير الشام في تدابير تهدف إلى ترسيخ سيطرتها على الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين. تُحكم هيئة تحرير الشام قبضتها على مواقع أساسية داخل مؤسسات الدولة، وفي الجيش والأجهزة الأمنية. وبالمثل، تتولاها شخصيات قريبة من الشرع في مواقع مفصلية داخل الحكومة الانتقالية. على سبيل المثال، احتفظ أسعد الشيباني وأبو قصرة بمنصبيهما وزيراً للخارجية ووزيراً للدفاع على التوالي، فيما عُيّن أنس خطاب وزيراً للداخلية في حكومة الانتقال السورية التي تأسست في أواخر آذار/مارس لتحل محل حكومة تصريف الأعمال السابقة.

شغل هؤلاء جميعاً مناصب رئيسة في هيكل سلطة هيئة تحرير الشام في إدلب قبل الإطاحة بالنظام السوري في كانون الأول/ديسمبر 2024. وقد اتسم حكم هيئة تحرير الشام في إدلب منذ عام 2017 بتركيزٍ شديد للسلطة على المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية، إلى جانب انتهاج سياسات جمعت بين استمالة الخصوم وقمعهم.

إلى جانب ذلك، أنشأت السلطات الحاكمة الجديدة مؤسسات موازية لمزيد من ترسيخ السلطة، مثل مجلس الأمن القومي في سوريا، الذي يترأسه الشرع ويضمّ مقرّبيه (وزير الخارجية، ووزير الدفاع، ووزير الداخلية، ومدير الاستخبارات العامة). وعلى نحو مماثل، أنشأت وزارة الخارجية في أواخر آذار/مارس 2025 الأمانة العامة للشؤون السياسية للإشراف على الأنشطة السياسية الداخلية، وصوغ السياسات العامة المتصلة بالشأن السياسي، وإدارة أصول حزب البعث المنحلّ. كذلك، في منتصف نيسان/أبريل، جرى تعيين ماهر الشرع، شقيق أحمد الشرع، أميناً عاماً لرئاسة الجمهورية، وهو منصب يتضمن إدارة الإدارة الرئاسية والعمل بوصفه حلقة وصل بين الرئاسة وهيئات الدولة.

انعكس غياب مسار ديمقراطي جامع داخل السلطة الحاكمة الجديدة في سلسلة مبادرات ومؤتمرات ولجان قُدِّمت بوصفها تشاركية ومكلّفة برسم الخطوات التالية لمستقبل البلاد. ومن أبرزها مؤتمر الحوار الوطني السوري في 25 شباط/فبراير، الذي واجه انتقادات واسعة بسبب ضعف التحضير، وضيق التمثيل، وافتقار جلساته إلى الجدية، في ظل الوقت المحدود المخصّص للنقاش. وطالت الانتقادات أيضاً الدستور المؤقت الذي وقّعه الرئيس السوري الانتقالي، سواء لغياب الشفافية في معايير اختيار لجنة الصياغة أو لمضمون النص نفسه. وإذ يعلن الدستور المؤقت، شكلياً، فصل السلطات، فإن هذا الإعلان يصطدم باتساع الصلاحيات الممنوحة للرئاسة. جاء المثال الأحدث في ما سُمّي انتخابات مجلس الشعب في تشرين الأوّل/أكتوبر، التي أثارت انتقادات واسعة. إذ افتقرت المنهجية والمسار المعتمدان لاختيار أعضاء البرلمان المقبل إلى الشفافية والشمول، وتحولا إلى أداة لترجيح كفة فاعلين مقرّبين من النظام الجديد الحاكم. كذلك عيّن الرئيس الانتقالي أحمد الشرع ثلث أعضاء البرلمان، فيما اختارت لجان فرعية إقليمية الثلثين المتبقيين، وهي لجان تعيّنها بدورها اللجنة العليا لانتخاب مجلس الشعب، التي اختير أعضاؤها من قبل الرئاسة. ويأتي ذلك من دون إغفال أن 21 مقعداً ما زال شاغراً حالياً في محافظات الحسكة والرقة في الشمال الشرقي ذي الغالبية الكردية، والسويداء في الجنوب ذي الغالبية الدرزية، وهي مناطق ما زالت خارج سيطرة الدولة في خلال الانتخابات. وقال متحدّث باسم لجنة الانتخابات إن المقاعد ستبقى شاغرة إلى حين توافر الشروط السياسية والأمنية المناسبة. وعلى نحو أعمّ، توسّعت شبكات غير رسمية تضمّ ما يُسمّى «مشايخ إداريين» ولجاناً سرّية أخرى داخل الوزارات ومؤسسات الدولة لإدارة قطاعات أساسية، من الأمن والمالية إلى السياسة الخارجية والإدارة الداخلية، مع قيود بيروقراطية معدومة أو محدودة. وفي هذه الظروف، كثيراً ما تُهمَل القنوات الرسمية لمؤسسات الدولة، وتُمارَس السلطة الفعلية عبر شبكة صغيرة غير رسمية من أفراد يعملون بقدر كبير من الاستقلالية والسرية.

تشكل الطائفية أداة لتثبيت السلطة وتقسيم المجتمع. فهي تصرف الطبقات الشعبية عن القضايا الاجتماعية-الاقتصادية والسياسية عبر تحميل المسؤولية لجماعة بعينها بوصفها أصل مشكلات البلاد وتهديداً أمنياً، بما يبرر سياسات قمعية وتمييزية

خارج مؤسسات الدولة، حاولت السلطات الحاكمة بقيادة هيئة تحرير الشام أيضاً توسيع نطاق هيمنتها على فاعلين سياسيين واجتماعيين آخرين. فعلى سبيل المثال، أعادت هيكلة غرف التجارة والصناعة في البلاد عبر استبدال غالبية الأعضاء بآخرين تم تعيينهم، وخفّضت عدد أعضاء مجالس الإدارة في الغرف الرئيسة، بما فيها دمشق وريف دمشق وحلب وحمص. ويُعرَف عدد من أعضاء مجالس الإدارة الجدد بقربهم من هيئة تحرير الشام، مثل الرئيس الجديد لاتحاد غرف التجارة السورية علاء العلي، الرئيس

السابق لغرفة تجارة وصناعة إدلب المرتبطة بهيئة تحرير الشام. إضافة إلى ذلك، أدخلت السلطات شخصيات جديدة مرتبطة بها لتتولى رئاسة النقابات العمالية والنقابات المهنية، من دون إجراء انتخابات لاختيار قياداتها الجديدة. وتشكل هذه الممارسات، القائمة على التعيين بدل تعزيز الانتخابات الداخلية، امتداداً مباشراً لنهج نظام الأسد السابق.

إضافة إلى ذلك، برز شقيق الرئيس السوري الذي نصّب نفسه، حازم الشرع، على نحو متزايد بوصفه شخصية مؤثرة في الشؤون الاقتصادية وفي إدارة نخب الأعمال. وقد رافق، على وجه الخصوص، أحمد الشرع في أولى زياراته الخارجية إلى السعودية وتركيا، وعيّن رسمياً نائباً لرئيس المجلس الأعلى للتنمية الاقتصادية في سوريا. وكشف تحقيق حديث لرويترز أن حازم الشرع، إلى جانب أفراد آخرين يشكّلون لجنة، يتولّى إعادة تشكيل الاقتصاد السوري عبر استحواذات سرّية على شركات يملكها رجال أعمال مرتبطون بنظام الأسد السابق. ووفقاً لهذا التحقيق، وضعت هذه اللجنة يدها على أصول تتجاوز قيمتها 1.6 مليار دولار، كانت تعود إلى رجال أعمال وشركات ارتبطت سابقاً بالنظام. كذلك تتمثل المهمة المحورية لحازم الشرع في إدارة العلاقات مع رجال الأعمال المحليين واستقطاب آخرين يقيمون خارج البلاد، إلى جانب إدارة الاستثمارات وصناديق التنمية التي أنشأها شقيقه، الرئيس الانتقالي أحمد الشرع. وفي الوقت نفسه، نجحت بعض الشخصيات البارزة القريبة من قصر الأسد السابق، مثل محمد حمشو—حليف ماهر الأسد تاريخياً—وسليم دعبول، الذي يملك أكثر من 25 شركة وهو ابن السكرتير المخضرم للحاكم السابق حافظ الأسد، في التفاوض على تسويات مع السلطات الحاكمة. وظهر ذلك خصوصاً مع حضور أبناء محمد حمشو في إطلاق صندوق تنمية سوريا في دمشق في 4 أيلول/سبتمبر، حيث قدّموا تبرعاً بقيمة مليون دولار.

الشخصية المحورية الأخرى في إعادة تشكيل المشهد الاقتصادي السوري هو محمد عمر قديد، الذي يشغل حالياً منصب مدير الهيئة المركزية للرقابة المالية، على الرغم من عدم صدور أي إعلان رسمي مسبق. وقد كان السيد قديد، المعروف سابقاً باسم عبد الرحمن زربة، شخصية مؤثرة داخل هيئة تحرير الشام لسنوات عديدة، وسيطر على جزء كبير من اقتصاد إدلب خلال فترة حكم الهيئة للمنطقة. وكان يُعتبر آنذاك الممثل الاقتصادي لأحمد الشرع. وهو متورط الآن أيضاً في قضايا أخرى منحته فيها السلطات الجديدة عقوداً حكومية، بهدف واضح هو تركيز الثروة والنفوذ في أيدي أفراد مرتبطين بهيئة تحرير الشام. وتتعلق القضية الأهم بشركة طيبة للبترول، المملوكة للسيد قديد، والتي تدرس تولي إدارة جميع محطات الوقود التابعة لشركة محروقات، وهي شركة حكومية مسؤولة عن نقل وتخزين وتوزيع المنتجات البترولية المحلية والمستوردة.

وبالمثل، أنشأت السلطات الجديدة الحاكمة مؤسسات اقتصادية تركز السلطة داخل الرئاسة وتضيّق هامش الرقابة المستقلة، بما في ذلك المجلس الأعلى للتنمية الاقتصادية وصندوق الثروة السيادي وصندوق التنمية. وفي كل حالة، تتركز صلاحيات ومسؤوليات واسعة داخل الرئاسة، مع آليات محدودة للرقابة أو المساءلة—ولا سيما أن البرلمان لم يُنشأ بعد. وبالمثل، باتت لجنة الإمداد والتوريد، التي أُنشئت تحت إشراف الأمين العام لرئاسة الجمهورية الخاضع لسيطرة شقيق الرئيس، تشرف الآن على جميع عمليات المشتريات الداخلية والخارجية لمؤسسات الدولة—بما يتيح لها، على الأرجح، ممارسة سيطرة على عقود تصل قيمتها إلى مليارات الدولارات. وعلى نحو مشابه، أدى إنشاء الشركة السورية للبترول في تشرين الأوّل/أكتوبر 2025، التي دمجت جميع مؤسسات النفط المملوكة للدولة في كيان واحد، إلى توسيع التحكم الرئاسي أكثر، بما يشمل التعاقد والاستخراج والتكرير والتوزيع عبر قطاع النفط والغاز.

في سياق متابعة هذا التوجه، أُنشئت في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر اللجنة الوطنية للاستيراد والتصدير بهدف الإشراف على الصادرات والواردات. وتخضع هذه اللجنة أيضاً لسلطة الأمين العام لرئاسة الجمهورية، ويرأسها رئيس الهيئة العامة للمرافئ والجمارك، وتضمّ في عضويتها 5 نوّاب وزراء ومدير الجمارك. وقد عبّر بعض التجّار عن مخاوف من أن تمنح هذه اللجنة أفضلية لتجّار مقرّبين من السلطات الحاكمة الجديدة.

إن خطر احتكار هيئة تحرير الشام وحلفائها للسيطرة على مؤسسات الدولة وتوسيع نفوذهم داخل المجتمع قد يطلق دورات إضافية من العنف والتوترات الطائفية، فيما يفضي إلى انتقال وإعادة إعمار تقودهما النخب، بما يعيد إنتاج اللامساواة الاجتماعية والإفقار وتركّز الثروة في أيدي أقلية، مع استمرار غياب تنمية إنتاجية.

على نحو أعمّ، اتخذت السلطات الحاكمة إجراءات لتعزيز سيطرتها على المجتمع، بما في ذلك السعي إلى تقليص الحقوق الديمقراطية. ولم تتردد السلطات المحلية في خلال الأشهر الماضية في فرض أشكال من القيود على تنظيم المؤتمرات السياسية.

ومع أن هذه الإجراءات اتخذت في البداية طابعاً غير رسمي في الغالب، فإنها اكتسبت في الآونة الأخيرة ديناميات أكثر رسمية. فقد أصدرت وزارة السياحة السورية مثلاً في تشرين الثاني/نوفمبر تعميماً يطلب من المنشآت السياحية الامتناع عن استضافة أي فعاليات أو مؤتمرات ذات طابع سياسي من دون الحصول على موافقة مسبقة من الأمانة العامة للشؤون السياسية، وهي جهة أُنشئت بقرار من وزارة الخارجية عقب سقوط نظام الأسد السابق. يأتي هذا الإجراء ضمن سياق توسيع صلاحيات الأمانة العامة للشؤون السياسية لتشمل مراقبة الأنشطة السياسية.

الطائفية، أداة للهيمنة والسيطرة على المجتمع

أخيراً، ومن أجل ترسيخ سلطتها داخل المجتمع، تستخدم هيئة تحرير الشام الطائفية بوصفها أداة هيمنة وسيطرة على السكان. وبينما كان العنف الطائفي الذي انفجر في آذار/مارس ضدّ مدنيين علويين قد بدأ، وفق النص، بفعل بقايا نظام الأسد الذين نظموا هجمات منسّقة ضدّ عناصر من الأجهزة الأمنية ومدنيين، فإن ردّ الفعل اللاحق شمل جميع العلويين، وفق منطق الكراهية الطائفية والانتقام. وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو، شنّت مجموعات مسلّحة مرتبطة بالسلطات أو داعمة لها هجمات ضدّ السكان الدروز، قبل المجازر التي ارتُكبت في السويداء في منتصف تموز/يوليو.

تقع مسؤولية مجازر آذار/مارس وتموز/يوليو، وعمليات القتل والخطف المستمرة بحق مدنيين علويين في المناطق الساحلية، والحصار المتواصل لمحافظة السويداء، على عاتق السلطات السورية الجديدة في الأساس. فقد أخفقت في منعها، بل إن بعض

الميليشيات كان متورطاً مباشرة في الهجمات، وكانت القيادات العليا في الدولة على علم بالمجازر وقدّمت موافقتها عليها، وفق ما أفادت به رويترز وهيومن رايتس ووتش. إضافة إلى ذلك، أنتجت السلطات الحاكمة بقيادة هيئة تحرير الشام الشروط السياسية التي جعلت هذه الوقائع ممكنة.

حازم الشرع، إلى جانب أفراد آخرين يشكلون لجنة، يتولّى إعادة تشكيل الاقتصاد السوري عبر استحواذات سرّية على شركات يملكها رجال أعمال مرتبطون بنظام الأسد السابق

في الواقع، شهدت انتهاكات حقوق الإنسان بحق أفراد وجماعات علوية ارتفاعاً في الأشهر الماضية، بما في ذلك حالات خطف (خصوصاً النساء) وعمليات اغتيال، وقد بدا أن بعض هذه الوقائع—مثل مجزرة فاحل في أواخر كانون الأوّل/ديسمبر 2024 ومجزرة أرزة في مطلع شباط/فبراير 2025—شكّل نوعاً من البروفات قبل مجازر الساحل. ثم وقعت هجمات طائفية ضد الدروز في دمشق وفي الجنوب في السويداء قبل مجازر منتصف تموز/يوليو. وفي المقابل، وصفت السلطات الحاكمة هذه الأفعال بصورة متواصلة بأنها حوادث معزولة، من دون اتخاذ إجراءات جدية بحق أبرز المرتكبين، على الرغم من تشكيل لجان تحقيق للنظر في الجرائم المرتكبة في المناطق الساحلية والسويداء، وبدء محاكمة أولى في حلب في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، لاحقت فيها السلطات كلاً من موالين للنظام القديم وأفراداً من قوى الأمن الجديدة على خلفية انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في آذار/مارس 2025 في المناطق الساحلية.

إضافة إلى ذلك، قدّمت هيئة تحرير الشام ومسؤولون سوريون مراراً تصويراً مضلّلاً للجماعة العلوية بوصفها أداةً استخدمها النظام السابق ضد الشعب السوري. فعلى سبيل المثال، قال وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني في كلمته في الدورة التاسعة من مؤتمر المانحين بشأن سوريا في بروكسل: «54 عاماً من حكم الأقلية أدّت إلى تهجير 15 مليون سوري...»، وهو تصريح يلمّح ضمنياً إلى أن العلويين كجماعة حكموا البلاد لعقود، بدل الإشارة إلى ديكتاتورية تسيطر عليها عائلة الأسد. ومع أنه لا خلاف على أن شخصيات علوية شغلت مواقع أساسية في النظام السابق، ولا سيما داخل الجهازين العسكري والأمني، فإن اختزال طبيعة الدولة ومؤسساتها المهيمنة إلى هوية علوية، أو تصوير النظام بوصفه منحازاً إلى الأقليات الدينية فيما يميّز بصورة منهجية ضد الأغلبية العربية السنية، أمر مضلّل وبعيد عن الواقع.

أخفقت السلطات أيضاً في إنشاء آلية تعزّز مساراً شاملاً للعدالة الانتقالية يهدف إلى معاقبة جميع الأفراد والمجموعات المتورطة في جرائم حرب خلال النزاع السوري. وكان يمكن لمثل هذه الآلية أن تؤدي دوراً حاسماً في الحدّ من أعمال الانتقام وكبح تصاعد التوترات الطائفية.

إضافة إلى ذلك، يمكن للعدالة الانتقالية أن تتضمن أيضاً بعداً اجتماعياً عبر إدماج جهود استرداد أصول الدولة ومساءلة المسؤولين عن جرائم مالية جسيمة، مثل خصخصة أصول الدولة والملك العام، أو توزيع الأراضي العامة على رجال أعمال مرتبطين بالنظام السابق، على حساب الطبقة الشعبية والدولة العامة.

وعلى نحو أعمّ، ثمة ثلاثة أهداف رئيسة في هذه التوترات الطائفية والهجمات. أولاً، توظيف التوترات الطائفية وسردية المظلومية السنّية في محاولة لبناء قبول شعبي وتوحيد شرائح واسعة من المجتمع العربي السني حولهم، على الرغم من تعدد الاختلافات السياسية والاجتماعية داخل هذا المجتمع.

في جوهرها، تشكل الطائفية أداة لتثبيت السلطة وتقسيم المجتمع. فهي تصرف الطبقات الشعبية عن القضايا الاجتماعية-الاقتصادية والسياسية عبر تحميل المسؤولية لجماعة بعينها—تُعرَّف وفق الطائفة أو الإثنية—بوصفها أصل مشكلات البلاد وتهديداً أمنياً، بما يبرر سياسات قمعية وتمييزية بحقها. إضافة إلى ذلك، تعمل الطائفية كآلية قوية للضبط الاجتماعي، إذ تعيد تشكيل مسار الصراع الطبقي عبر إنتاج علاقات اعتمادية بين الطبقات الشعبية وقياداتها النخبوية. نتيجة لذلك، تُجرَّد الطبقات الشعبية من الفاعلية السياسية المستقلة، وتغدو مُعرَّفة—وتنخرط سياسياً—من خلال هويتها الطائفية. وفي هذا المجال أيضاً، تسير السلطة الحاكمة الجديدة على خطى نظام الأسد السابق، عبر مواصلة استخدام سياسات وممارسات طائفية كوسيلة للحكم والتحكم وتقسيم المجتمع.

ثانياً، تسعى هذه الهجمات الطائفية والتوترات إلى كسر أي حيّز ديمقراطي أو ديناميات من الأسفل. فمنذ مجازر آذار/مارس 2025، بات الناس يخشون التنظيم. فعلى سبيل المثال، نُظّمت احتجاجات في محافظات مختلفة في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2025 من قبل موظفين عموميين صُرفوا من العمل، كما ظهرت محاولات لتنظيم نقابات عمالية بديلة، أو على الأقل إنشاء هياكل تنسيق. غير أن المجازر الطائفية في المناطق الساحلية خفّضت إلى حدّ كبير فاعلية الحركة الاحتجاجية، بفعل الخوف من أن ترد مجموعات مسلّحة قريبة من السلطات الحاكمة الجديدة أو تابعة لها بعنف. ثم جاءت مجازر السويداء لتكرّس هذا المسار أكثر. وقد وقعت العنف والإجراءات القمعية جديدة ضد المتظاهرين العلويين عقب مظاهرات ديسمبر/كانون الأول التي احتجت على الانتهاكات المستمرة التي يتعرض لها قطاعات واسعة من السكان العلويين منذ سقوط الأسد. وطالبت المظاهرات بتوفير الأمن، لا سيما في مواجهة عمليات القتل والاختطاف المتواصلة (خاصة ضد النساء)، والنظام الفيدرالي، كما نددت بعمليات التسريح التعسفي غير المتناسب التي تعرضوا لها على أيدي إدارات الدولة، فضلاً عن غلاء المعيشة.

ثالثاً، أتاحت هذه الهجمات الطائفية للسلطات الحاكمة الجديدة في دمشق إعادة تقييم هيمنتها في بعض المناطق (المناطق الساحلية) ومحاولة بسطها أيضاً في المناطق ذات الحضور الدرزي الواسع، وإن ظل ذلك غير متحقق، ولا سيما في محافظة السويداء، بما أحبط السلطات المركزية. وبذلك، اندرجت أهداف السلطات الحاكمة في هذه الوقائع ضمن استراتيجية أوسع لمركزة السلطة وترسيخ الهيمنة في مناطق تقع خارج السيطرة الكاملة لها.

الديمقراطية صراع يومي ينبغي انتزاعه

في حين أن أي حكومة ما بعد الأسد كانت سترث حزمة هائلة من المشكلات السياسية والاقتصادية، فإن السلطات الحاكمة الحالية بقيادة هيئة تحرير الشام تحمل معها بدورها مجموعة خاصة من التحديات. إذ يجعل توجهها السياسي والاقتصادي من الأصعب تأسيس شروط مسار إعادة إعمار ديمقراطي قابل للحياة وشامل. وإضافة إلى ذلك، تفضي سياساتها إلى تزايد فقدان السيادة لصالح فاعلين خارجين. وفي الوقت نفسه، سعت هيئة تحرير الشام إلى ترسيخ سلطتها داخل مؤسسات الدولة والجيش والمجتمع.

لهذا السبب، لا ينبغي النظر إلى سياسات السلطات الحاكمة الجديدة التي تهيمن عليها هيئة تحرير الشام بوصفها ملفات منفصلة؛ فهي مترابطة. إذ إن ترسيخ سوريا الجديدة داخل تحالف كامل مع المحور الذي تقوده القوى الغربية وحلفائه الإقليميين، والسعي إلى أشكال من التطبيع مع إسرائيل، يساعدان على تدعيم الشرعية الخارجية للنخبة الحاكمة الجديدة واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، بما في ذلك عبر خصخصة أصول الدولة وتحرير الاقتصاد. غير أن تطبيق هذه السياسات—أي التطبيع مع إسرائيل وديناميات نيوليبرالية تزيد إفقار المجتمع وتعمّق اللامساواة الاجتماعية-الاقتصادية—قد يولّد عدم استقرار في البلاد، بما في ذلك عبر حركات احتجاجية وتصاعد المعارضة.

هنا، تصبح الطائفية أداة نافعة لمحاولة بناء ما يُفترض أنه تكتل سنّي متجانس، عبر تجاهل وإخفاء الفوارق الاجتماعية-الاقتصادية والإقليمية، بهدف تحييد الاعتراض داخل البلاد أو تعبئة شرائح من السكان ضد جماعات بعينها لصرفهم عن ديناميات الصراع الطبقي وتقسيم المجتمع.

يجب أن نكون واضحين: لن تغيّر السلطات الحاكمة سياساتها وسلوكها، أو تقدم تنازلات فعلية لمصلحة المصالح السياسية والاجتماعية-الاقتصادية للطبقات الشعبية السورية، من دون تغيّر في ميزان القوى، ومن دون بناء وتطوير قوة مضادّة داخل المجتمع تجمع شبكات وفاعلين ديمقراطيين وتقدميين. الديمقراطية صراع يومي: تُنتزع ولا تُمنَح.

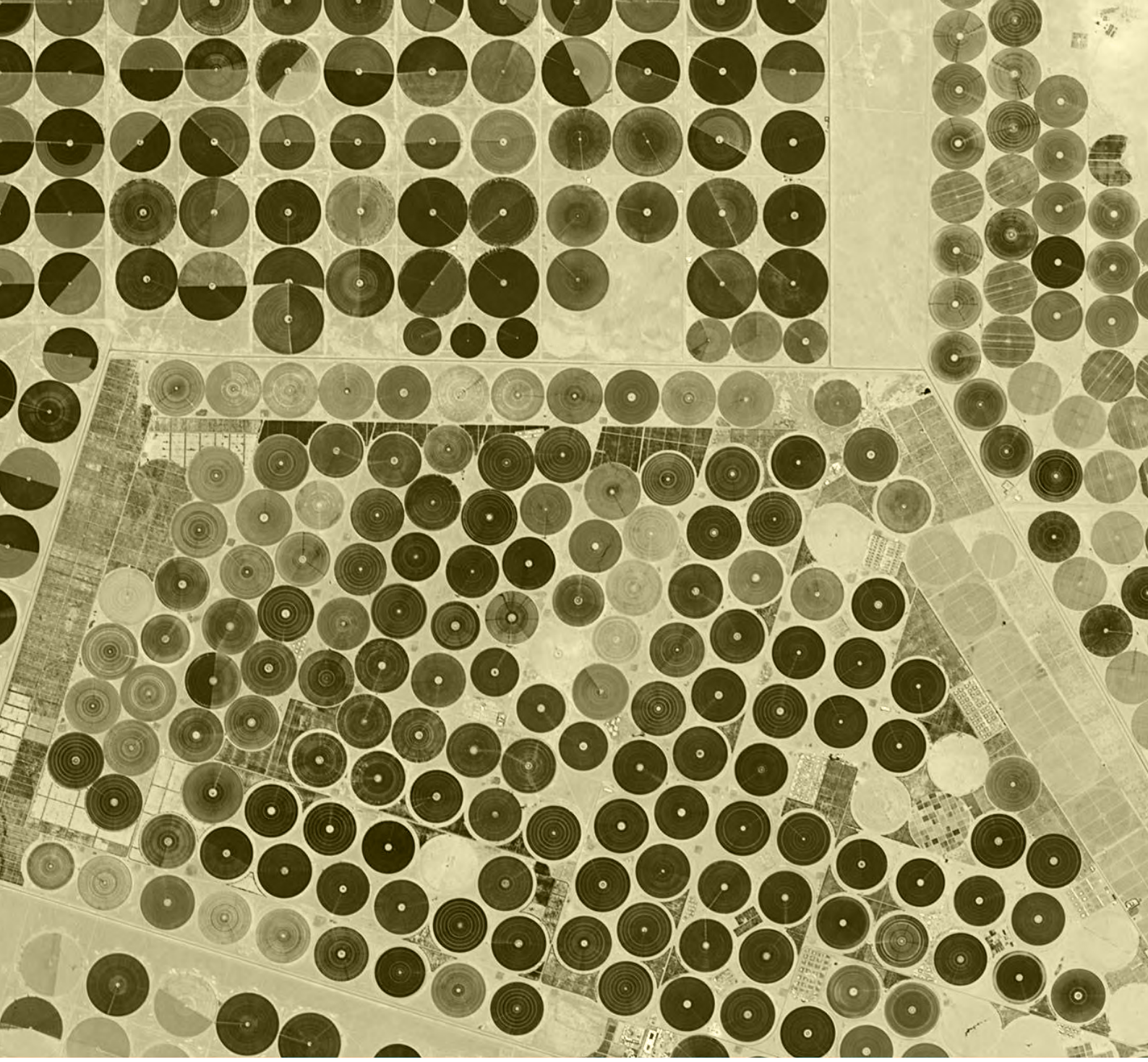

صورة من الجوّ لمزارع سعودية
في الصحراء من ويكيميديا

النفط والزراعة والتكنولوجيا في الخليج العربي

زراعة الصحراء

سينتيا غاريوس

إعادة التفكير في سردية «تخضير الصحراء»

في واحدة من أكثر مناطق العالم جفافاً، تتوهّج بيوت زجاجية من الفولاذ والزجاج تحت شمس الصحراء. هناك، تزدهر صفوف من الطماطم والفراولة والخس في غرف مضبوطة المناخ، تُغذّيها مياه مُحلاّة وطاقة مستمدّة من النفط والغاز. ما يبدو خيالاً علمياً ليس سوى واقع الزراعة في الخليج العربي. المفارقة لافتة. إذ أسهمت الخصائص الزراعية-الإيكولوجية للمنطقة، من انخفاض حاد في معدلات الأمطار ومحدودية موارد المياه العذبة المتجددة وملوحة التربة وطول ساعات الإشعاع الشمسي وتكرار العواصف الغبارية، في بقاء الزراعة تاريخياً محصورة جغرافياً ومحدودة الامتداد. ومع ذلك، تعيد الإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية اليوم تقديم نفسها بوصفها دولاً مبتكرة زراعياً، عبر استثمارات كثيفة في الزراعة المائية والهوائية، والريّ الدقيق، والذكاء الاصطناعي. وقد تعهّدت هذه الحكومات بتحقيق «الأمن الغذائي» من خلال تقنيات زراعية متقدمة. وفي حديثها عن الزراعة الخاضعة للرقابة (CEA)، قالت مريم بنت محمد المهيري، وزيرة الدولة للأمن الغذائي في دولة الإمارات، في العام 2021 إنّ «الزراعة الخاضعة للرقابة غيّرت قواعد اللعبة بالنسبة لنا ولعديد من الدول الأخرى التي تواجه تحديات مماثلة، ودَفعتنا إلى إعادة التفكير في خططنا في مجال الأمن الغذائي».

غالباً ما يُحتفى بصورة ازدهار الزراعة في الأراضي القاحلة بوصفها انتصاراً لقدرة الإنسان على التكيّف، وتُقابَل التمثيلات الإعلامية للمزارع الذكية في مختلف أنحاء الخليج بآمال وتوقّعات مرتفعة حيال مستقبل الغذاء والزراعة في المنطقة. يُختزل الشحّ في هذا الإطار إلى مسألة تقنية، وتُقدّم التكنولوجيا كحلّ غير سياسي لحدود الطبيعة، بما ينسجم مع الاعتقاد بأن البشر قادرون على هندسة طريقهم للخروج من أي قيود بيئية (Koch 2022، 98). وتوحي هذه السردية بأن الخليج يستطيع، عبر الابتكار والتكنولوجيا، التغلّب على حدوده الإيكولوجية. ليست هذه التفسيرات ذات النزعة التكنولوجية المتفائلة جديدة، إذ هيمنت طويلاً على الخطاب المتعلّق بالغذاء والتكنولوجيا، أساساً بفعل نزع الطابع السياسي عن القضايا التكنولوجية. غير أنّ هذه السردية مضلِّلة، فهي تخفي القوى السياسية والاقتصادية التي جعلت الصحارى الخضراء ممكنة، وتتجاهل في الوقت نفسه التناقضات العميقة التي تنطوي عليها. ومن هنا لا تكون التكنولوجيا محايدة في أي حال، بل إنّ كيفية تطويرها، والآليات التكنولوجية والاجتماعية المرتبطة بنموّها، تطرح في جوهرها أسئلة سياسية. ولا يمكن فهم توسّع الزراعة في الخليج على أنّه مجرّد تطبيق للمعرفة العلمية، بل ينبغي قراءته كفعل سياسي يعيد تنظيم العلاقات بين البشر والموارد والسلطة. فمحطات تحلية المياه وأنظمة الري والزراعة الداخلية والتقنيات الزراعية لا تُختزل في كونها بنى تحتية، بل تعمل بوصفها أدوات تُسقِط من خلالها الدول سلطتها وتحدّد تصوّراتها للمستقبل وتدير عدم اليقين البيئي. من هذا المنظور، يغدو ما يُحتفى به بوصفه «معجزة زراعية» في الخليج أقلّ استجابةً لضرورة بيئية، وأكثر نتاجاً لرأسمالية الوقود الأحفوري. أطروحتي هنا أنّ الأنظمة التكنولوجية في الزراعة الخليجية لا تشكّل، في المقام الأول، استجابة إيكولوجية للشحّ، بل تمثّل مشروعاً سياسياً متجذّراً في الثروة النفطية والسلطة الريعية والطموحات الإقليمية وعلاقات التكنولوجيا. والسؤال الذي يطرح نفسه هو كيف تصبح الزراعة ممكنة في الصحراء، وماذا تكشف عن اقتصادات النفط، وعلى نحو أوسع ماذا يحدث حين تُسخَّر الثروة النفطية لزراعة أنظمة غذائية في بيئة صحراوية.

لتفكيك هذه الديناميات، يستند تحليلي إلى حقلين متكاملين هما الإيكولوجيا السياسية ودراسات العلم والتكنولوجيا. تُعدّ الإيكولوجيا السياسية حقلاً نقدياً يبحث في الكيفية التي تُشكّل بها السلطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية العلاقات بين البشر والبيئة، ويُبرز كيف تحدّد علاقات القوة وعدم المساواة من يسيطر على الموارد ومن يستفيد من مسارات التنمية ومن يتحمّل الأكلاف الإيكولوجية. ومن هذا المنظور، أفهم التحدّيات البيئية لا بوصفها مشكلات تقنية معزولة، بل باعتبارها متداخلة بعمق مع السلطة السياسية والسيطرة على الموارد وتشكيلات الدولة-رأس المال، إذ تعكس قرارات تتعلّق بما يُعدّ جديراً بالإنتاج وكيف ولصالح من. أمّا دراسات العلم والتكنولوجيا، فتطرح سؤال الكيفية التي تتخيّل بها المجتمعات آفاقها التكنولوجية. ويعتبر مفهوم المتخيّلات السوسيوتقنية (Jasanoff and Kim 2015) عن الطريقة التي توجّه بها الرؤى الجمعية للتقدّم، مثل حلم تخضير الصحراء، السياسات العامة وتشكّل تصميم التكنولوجيا. ويُظهر الجمع بين هذين المنظورين كيف تنغرس التكنولوجيا ضمن علاقات السلطة والاقتصاد والبيئة. فالتكنولوجيا لا تكتفي بالاستجابة لحدود البيئة، بل تُنتج عتبات جديدة للإمكان، وفي الوقت نفسه تُعمّق أشكالاً معيّنة من الاعتماد والإقصاء. وانطلاقاً من ذلك، أعتمد مقاربة الإيكولوجيا السياسية للتكنولوجيا، وهي مقاربة تؤكّد أنّ التكنولوجيا متشابكة بعمق مع علاقات القوة والبنى الاجتماعية والسياقات البيئية (Goldstein and Nost 2022؛ Boyer et al. قيد الإنجاز). تنتقد هذه المقاربة السرديات التي تقدّم التكنولوجيا بوصفها موضوعية ومحايدة، وتسعى إلى الكشف عن الكيفية التي تتشكّل بها التكنولوجيا بفعل الديناميات السياسية والاجتماعية والبيئية وكيف بدورها تعيد تشكيل هذه الديناميات. وفي هذا التوتّر تحديداً بين خطاب الابتكار وواقع

الاعتماد على الوقود الأحفوري ينبغي فهم التحوّلات الزراعية في الخليج. وفي ما يلي أبيّن أنّ الزراعة في الخليج مادية ورمزية في آن واحد، فهي مشروع مادي تسنده بنى تحتية كثيفة الاستهلاك للطاقة، ومشروع رمزي يضفي الشرعية على السلطة السياسية ومسارات التنويع الاقتصادي تحت راية الاستدامة.

الخلفية التاريخية: النفط والتحديث ووعد الصحارى الخضراء

لا ينفصل التاريخ الحديث للزراعة في الخليج عن صعود النفط. منذ أوائل القرن العشرين. مع اكتشاف النفط واستخراجه في أنحاء المنطقة، برزت جهود لتحديث الممارسات الزراعية، غالباً بدعم من فاعلين أجانب. أُعيد تصوّر الزراعة، التي ظلّت طويلاً هامشية ومحدودة النطاق وكثيفة العمل، مدفوعة بعائدات النفط أو بوعدها. حتى أواخر تسعينيات القرن العشرين، أتاحت الإيرادات النفطية للدول حديثة التشكّل المضيّ في مشاريع تحديث طموحة هدفت إلى إحداث مسافة رمزية ومادية بينها وبين ماضيها السابق للنفط. وفي هذا التحوّل، تحوّلت الصحراء، التي كان يُنظر إليها سابقاً بوصفها فضاءً معادياً، إلى المجال الذي جرى عليه تمثيل الحداثة نفسها.

كانت المملكة العربية السعودية أول من حاول الزراعة الصحراوية على نطاق واسع. في ثلاثينيات القرن العشرين، سعت مزرعة الخرج، التي أُطلقت بمساعدة أميركية عبر شركة أرامكو، إلى زراعة القمح والبرسيم ومحاصيل أخرى. اعتمد هذا المشروع على مكننة زراعية مكثّفة وعلى أنظمة ريّ ناتجة عن الحفر العميق في الطبقات الجوفية الأحفورية، إضافة إلى الاستخدام الكثيف للمبيدات والأسمدة. قدّمت الدولة لمواكبة هذا التوجّه دعماً للآبار والأسمدة والوقود، ما أفضى إلى مرحلة قصيرة من الوفرة الظاهرية. مع التوسّع الذي تلا طفرة النفط في سبعينيات القرن العشرين، اقتربت المساحات المزروعة من التضاعف بين ستينيات القرن العشرين والعام 2010. وبحلول ثمانينيات القرن نفسه، بلغ إنتاج القمح مستوى التصدير. لكن هذا المسار كان قصير الأمد، إذ استنزف المياه الجوفية غير المتجددة بوتيرة مقلقة، وأدّى إلى تملّح التربة، كما بات غير قابل للاستمرار من الناحية المالية. ومع مطلع العقد الأول من الألفية، فُكّك البرنامج.

سعت السلطات البريطانية في الإمارات المتصالحة أيضاً إلى تحديث الممارسات الزراعية. في أربعينيات القرن العشرين، انخرطت في جهود لاستكشاف المياه بهدف تحسين كميتها وجودتها. كما أطلقت مشروع مزرعة ومدرسة دِقداقة التجريبيتين، سعياً إلى تلقين السكان المحليين ممارسات زراعية تقودها بريطانيا وتعتمد على الآلات والمحاصيل المستوردة. وبعد عقد من ذلك، سعى الشيخ زايد إلى تحسين الشروط الزراعية. وقد أسّس «مركز أبحاث الأراضي القاحلة» في جزيرة السعديات في أبو ظبي نظاماً هجيناً جمع بين الزراعة داخل البيوت المحمية واستخدام المياه المُحلّاة. مُوِّل المشروع من الثروة النفطية المكتشفة حديثاً في أبو ظبي، بميزانية تجاوزت 3 ملايين دولار أميركي، وبالتعاون مع علماء من جامعة أريزونا، بوصفه نموذجاً لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الخضار. غير أنّ البيوت المحمية فُكّكت بعد أقل من عقد، وأُعيد توجيه الموقع نحو التطوير العمراني. في الوقت نفسه، سعى الشيخ زايد إلى استحداث رقع زراعية جديدة في الصحراء، فسوّى الكثبان الرملية باستخدام الجرّافات، وأضاف طبقة من الطين إلى الحقول المستحدثة وأحاطها بالأشجار. أتاح التطوّر المتزامن لمحطات تحلية مياه واسعة النطاق هذا التوسّع. ووفقاً ل هيرد-بي (1982، 181) لم تعد الحديقة بحاجة إلى أن تقوم في منخفض ملاصق لأفضل موقع بئر، بل يمكن إنشاؤها على أرض مستوية على مسافة من الكثيب. أدّت هذه المبادرات إلى تمدّد المزارع الزراعية تدريجياً على حساب الصحراء.

لم تكن هذه المبادرات والابتكارات الزراعية موجّهة أساساً لإطعام السكان، بقدر ما سعت إلى تأكيد السيادة وإظهار القدرة على التحديث وترسيخ شرعية هذه الدول الريعية الناشئة. استمر البعد الرمزي لهذا الاختبار؛ إذ مثّل مرحلة غدا فيها التحكم بالمياه والتربة والمناخ مرادفاً للتقدّم الوطني والحضارة. يتجلّى هذا التصوّر في العبارة التي كثيراً ما نُسبت إلى الشيخ زايد: «أعطوني زراعة، أضمن لكم حضارة». لم تكن الزراعة مجرّد نشاط اقتصادي، بل علامة حضارية ودليلاً على قدرة الدولة على تجاوز بيئتها وحدودها عبر البراعة والثروة. وقد ترسّخت فكرة أن النفط قادر على شراء مستقبل زراعي في صلب التفكير التنموي الخليجي، واستمر السعي إلى "تخضير الصحراء" عبر التكنولوجيا على الرغم من الإخفاقات السابقة.

الاستراتيجيات الزراعية المعاصرة:
الأمن الغذائي والتكنولوجيا والاستحواذ على الأراضي

بحلول أوائل الألفية الثانية، شهد الإنتاج الزراعي في دول الخليج تحوّلات متسارعة. فقد كشفت عقود من الاستخراج المكثّف للمياه الجوفية عن الحدود الإيكولوجية للإنتاج المحلي: تراجع منسوب المياه الجوفية، وتملّح التربة، وارتفاع الطلب على الطاقة. وما كان يُنظر إليه سابقاً بوصفه رمزاً للحداثة والاكتفاء الذاتي بات يُدرك على نحو متزايد باعتباره غير قابل للاستدامة. ومع ذلك، لم تتخلّ حكومات المنطقة عن طموحاتها في الإنتاج الغذائي المحلي، بل أعادت تأطيرها. فقد أصبحت النماذج الزراعية المتمحورة حول التكنولوجيا، إلى جانب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأراضي الزراعية والأعمال الزراعية، المسوَّغة بطموحات تحقيق الأمن الغذائي، مهيمنة على الخطاب السياسي وموجّهة لتدخّلات الدول والفاعلين من القطاع الخاص.

تُقدّم التكنولوجيا كحلّ غير سياسي لحدود الطبيعة، بما ينسجم مع الاعتقاد بأن البشر قادرون على هندسة طريقهم للخروج من أي قيود بيئية وتوحي هذه السردية بأن الخليج يستطيع، عبر الابتكار والتكنولوجيا، التغلّب على حدوده الإيكولوجية

زادت أزمة الغذاء العالمية في عامي 2007-2008 من حدّة الوعي بقضية الأمن الغذائي، إذ أبرز ارتفاع أسعار الغذاء وفرض قيود

على التصدير هشاشة المنطقة إزاء صدمات الإمداد العالمية. غير أنّ التحدّي الذي واجهته هذه الدول الغنية بالنفط لم يَكُن قدرتها على تمويل واردات الغذاء أو دعم أسعاره، بل اعتمادها على السوق التجارية الدولية والمخاطر المرتبطة بإمكانية الوصول إلى الغذاء. وهكذا أصبح الأمن الغذائي مكوّناً مركزياً في التخطيط الوطني، ما أفضى إلى أطر مؤسسية جديدة. في الإمارات العربية المتحدة، على سبيل المثال، أُنشئت وزارة دولة معنية بالأمن الغذائي في العام 2017، عقب سلسلة من التغييرات المؤسسية التي شملت إلغاء وزارة الزراعة والثروة السمكية (التي أُسّست في العام 1971). وفي العام 2018، نشرت الوزارة «الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2051»، مقدّمة رؤية شاملة لمستقبل قطاع الأغذية والزراعة.

كما أطلقت كلّ من المملكة العربية السعودية وقطر خططاً استراتيجية مماثلة ارتكزت إلى مقاربة مزدوجة: تعزيز الإنتاج المحلي عبر الاستثمار في الزراعة الحديثة والتكنولوجيا، وتأمين سلاسل الإمداد الدولية من خلال الاستثمار في الأراضي الزراعية الخارجية والبنى اللوجستية. أشارت هذه الرؤى إلى مسعى متنامٍ لربط الغذاء والمياه والمناخ ضمن تصوّر موحّد لمستقبل هذه الدول. وبالفعل، ومع سعي حكومات الخليج المتزايد إلى تنويع اقتصاداتها بعيداً عن النفط، أدرجت الزراعة ضمن رؤاها الاقتصادية بعيدة المدى — أي «مئوية الإمارات 2071»، و«رؤية قطر الوطنية 2030»، و«رؤية السعودية 2030» — بما عزّز سياسات الصمود.

تظلّ هذه المشاريع كثيفة الاستهلاك للطاقة وتعتمد بدرجة كبيرة على الوقود الأحفوري في التحلية والتبريد والإضاءة والتهوية والريّ. وهذا، بالمعنى الحرفي، نمط زراعي يعمل بطاقة النفط

عملياً، انتشرت الزراعة المائية والهوائية والمزارع العمودية وأنظمة المراقبة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي. تَعِد هذه النماذج بإنتاج كميات أكبر من الغذاء باستخدام مساحات أقل من الأرض والمياه والمواد الكيميائية. وأصبحت البيوت المحمية القادرة على العمل على مدار العام في ظروف صحراوية رموزاً للتقدّم والقدرة على الصمود. غير أنّ ثمة مفارقة تكمن تحت واجهة الاستدامة: تظلّ هذه المشاريع كثيفة الاستهلاك للطاقة وتعتمد بدرجة كبيرة على الوقود الأحفوري في التحلية والتبريد والإضاءة والتهوية والريّ. وهذا، بالمعنى الحرفي، نمط زراعي يعمل بطاقة النفط. وبعبارة أخرى، فإنّ الانتقال «ما بعد النفطي» في المنطقة يُموَّل ويُدعَم بالهيدروكربونات ذاتها التي يسعى إلى تجاوزها. ومن خلال إعادة توصيف بنى تحتية نهمة للطاقة على أنّها مستدامة، تمارس دول الخليج نوعاً من الخيمياء البيئية، تحوّل الثروة الأحفورية إلى حداثة خضراء. وهكذا يعاد تصوّر الصحراء مرة أخرى.

امتدّت الطموحات الزراعية لدول الخليج أيضاً إلى ما وراء حدودها، عبر الاستثمار في الأراضي الزراعية والأعمال الزراعية وشبكات اللوجستيات في الخارج لتأمين واردات الغذاء وتوسيع النفوذ. موّلت قطر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية مشاريع زراعية واسعة النطاق واستحوذت على حيازات كبيرة من الأراضي في مناطق جغرافية متعدّدة. ومن خلال الاستحواذات العابرة للحدود، تُرحِّل دول الخليج عملياً متطلبات الأرض والمياه إلى الخارج، ناقلةً الأكلاف البيئية للإنتاج إلى دول تعاني غالباً أصلاً من ضغوط على مواردها. يقوم هذا المنطق على اعتبارات اقتصادية وجيوسياسية في آن. تضمن الاستثمارات في الأراضي سلاسل توريد محصّنة نسبياً من تقلّبات الأسعار العالمية، فيما تُعمّق في الوقت نفسه الروابط الدبلوماسية والتجارية. غير أنّ المشاريع الممولة خليجياً في البلدان المضيفة قد تجلب بنى تحتية وفرص عمل، لكنها تنطوي أيضاً على مخاطر تفاقم أوجه عدم المساواة. إذ تُؤجّر مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة لزراعة محاصيل موجّهة للتصدير، ما يؤدّي إلى إزاحة صغار المزارعين وتحويل المياه الشحيحة بعيداً عن النظم الغذائية المحلية. وغالباً ما تتبع ذلك أضرار بيئية وتوتّرات اجتماعية. وفي الوقت نفسه، تعزّز هذه الاستثمارات الخارجية داخل الخليج سردية الحداثة الخضراء. يقدّمها الخطاب الرسمي بوصفها استثمارات مسؤولة تُسهم في استقرار الإمدادات الغذائية إقليمياً. غير أنّ المفارقة تظلّ قائمة: ما يبدو استدامة من الدوحة أو أبو ظبي يتحوّل غالباً في أماكن أخرى إلى ضغط إيكولوجي وهشاشة متزايدة. وهكذا يوسّع تصدير نموذج الزراعة الصحراوية الإيكولوجيا السياسية للنفط إلى ما وراء الحدود الوطنية، مُدمِجاً إياها في شبكة عابرة للأقاليم من علاقات التبعية.

الزراعة في الخليج العربي: سلطة النفط بوسائل أخرى

لا تتعلّق الزراعة في الخليج العربي بإنتاج الغذاء في الصحراء وحسب، بل تمثّل تعبيراً مادياً عن سلطة النفط. فهي تُظهر كيف تمكّن الرأسمالية الأحفورية الدول من تشكيل مشاهد طبيعية تتحدّى القيود الإيكولوجية، وفي الوقت نفسه كيف تُنتج هذه العملية تبعيات جديدة ولا مساواة متفاقمة. وبعيداً عن كونها استجابة لشحّ طبيعي، تعمل الزراعة في الخليج بوصفها استمراراً لسلطة النفط بوسائل أخرى. فالبنى التحتية التي تسند إنتاج الغذاء، من محطات تحلية المياه إلى البيوت المحمية المبرّدة والأبراج الهيدروبونية، تُموَّل وتُشغَّل وتُشرعَن بالعائدات الأحفورية نفسها التي شيّدت مدن المنطقة. وبهذا المعنى، أصبحت الزراعة امتداداً للدولة الريعية: مسرحاً جديداً تؤدّي عليه الثروة النفطية قدرتها على توليد الحياة في فضاء تحدّده حدود بيئية صارمة. ومن خلال تحويل القلق البيئي إلى فرصة استثمارية، تُحوّل دول الخليج الهشاشة إلى منصّة للنفوذ الجيوسياسي. وهكذا تؤدّي الزراعة وظائف متعدّدة في آن واحد: استراتيجية لتنويع الاقتصاد، وأداة للقوة الناعمة، وآلية لترسيخ شرعية الدولة تحت راية الاستدامة.

تُبقي هذه الازدواجية بين الاعتماد وإعادة الابتكار جاذبيةَ سردية «تخضير الصحراء» حيّة. غير أنّ ما يختبئ تحت أسطحها المصقولة هو إيكولوجيات غير متكافئة وأكلاف اجتماعية تمتدّ إلى ما وراء حدود الخليج. وهكذا تغدو الزراعة في الصحراء معجزةً وسراباً في آن واحد؛ فهي تُبرز براعة تكنولوجية لافتة، لكنها تحجب تناقضات الرأسمالية الأحفورية. وعندما تُسخَّر الثروة النفطية لزراعة نظم غذائية في بيئة صحراوية، تُنتج آفاقاً زراعية مُبهرة بصرياً، لكنها مكلفة إيكولوجياً وغير متكافئة سياسياً. ومع توجّه العالم نحو نزع الكربون، يطرح نموذج الخليج سؤالاً صعباً: هل يمكن قيام زراعة «ما بعد نفطية» فعلاً داخل اقتصاد نفطي؟

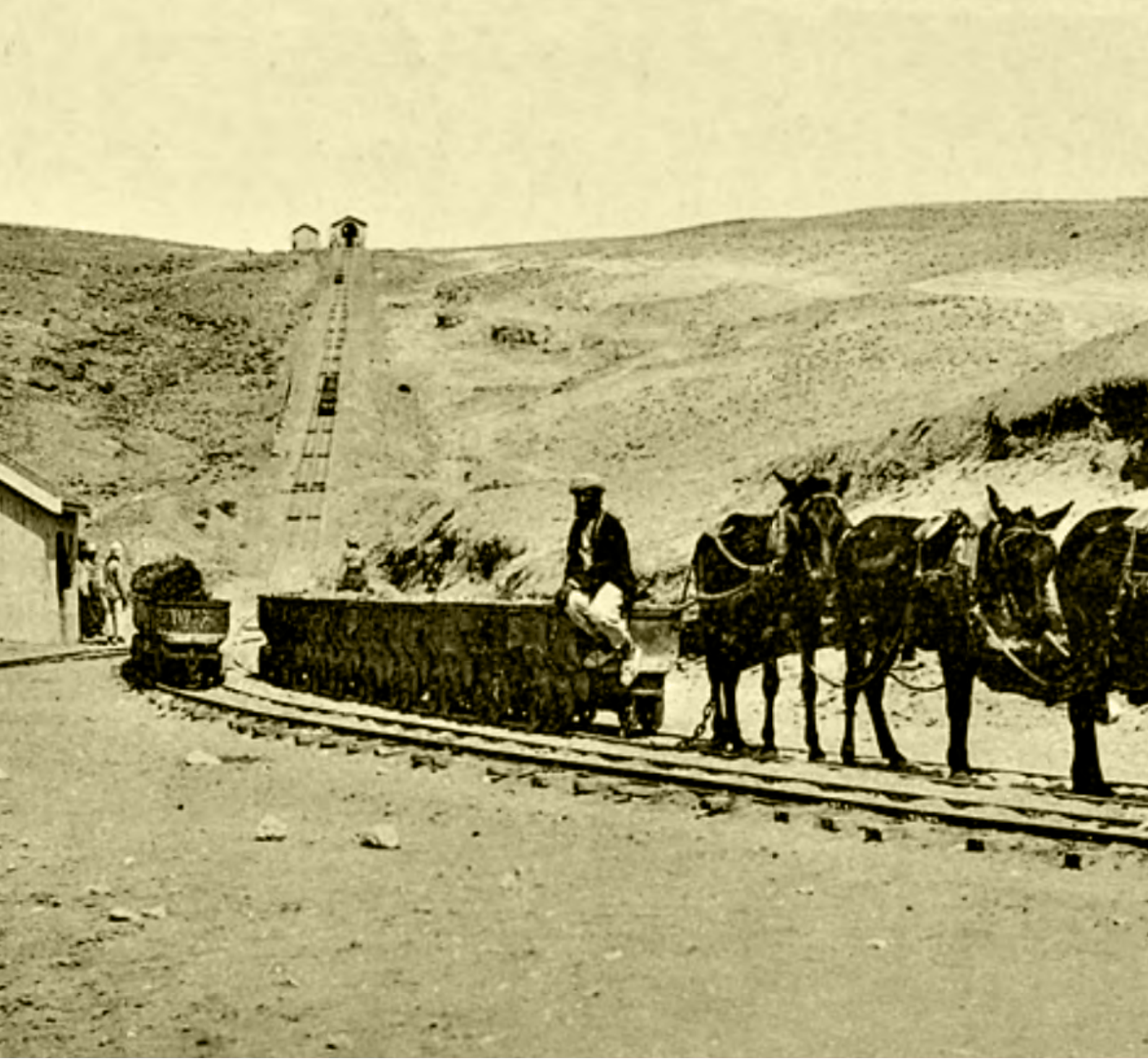

منجم الرديّف، الواقع في قفصة في تونس، يُعدّ مركزاً تاريخياً رئيسياً لاستغلال الفوسفات (من الأرشيف)

من المناجم إلى الشوارع

بنية الاستخراجية وديناميات الاحتجاج في إرث شركة فسفاط قفصة

هالة اليوسفي

«يتعلّق الأهالي بأرضهم، ولو أوردتهم موارد الهلاك».
المقيم العام، تونس، 31 كانون الثاني/يناير 1912

تشكّل تجربة شركة الفوسفات والسكك الحديدية بقفصة (Compagnie des phosphates et du chemin de fer de Gafsa)، التي تأسّست في العام 1897 في ظل الحكم الاستعماري الفرنسي، مخبراً فريداً يبيّن كيف نظّمت الرأسمالية الاستخراجية الاستعمارية ليس فقط المشهد الاقتصادي في تونس، بل أيضاً أنماط تنظيم العمل والتراتب الاجتماعي والصراعات السياسية.

تهدف هذه الورقة إلى إعادة تناول تاريخ شركة الفوسفات والسكك الحديدية بقفصة، بوصفها في قلب القوى الاقتصادية والسياسية التي صاغت بنية الرأسمالية الاستخراجية الاستعمارية الفرنسية في تونس، ووفّرت الإطار البنيوي المؤسّس لمسار تونس الاقتصادي والسياسي بعد الاستقلال. تستكشف هذه المقالة بالاعتماد أساساً على الأرشيف الشركة الاستعماري، الذي يوثّق الانتقال من الزراعة والترحال إلى عالم عمّال المناجم، إضافة إلى الصراعات النقابية، كيف شكّلت المؤسسة الاستعمارية كلاً من الاقتصاد السياسي في تونس وتنظيم العمل. أرسى نظام الإدارة في الشركة، بوصفه استخراجياً وقائماً على الفصل العنصري، أسس التفاوتات الإقليمية طويلة الأمد وأشكالاً من الهيمنة الاجتماعية، واستمرار الحوكمة الزبائنية في تونس ما بعد الاستعمار.

تتتبع هذه المقالة، من خلال ثلاث حركات تحليلية، التشكّل الاستعماري للرأسمالية الاستخراجية والتنظيم العنصري والقبلي للعمل ثم إعادة إنتاج التباينات والتفاوتات الإقليمية بعد الاستقلال، وصولاً إلى انتفاضة قفصة في العام 2008، لتبيّن كيف شكّلت المؤسسة الاستعمارية كلاً من الاقتصاد السياسي في تونس وتنظيم العمل.

الرأسمالية الاستعمارية وأُسُس الإدارة الاستخراجية

1. الاقتصاد السياسي للاستخراج الاستعماري

مثّل إنشاء شركة CPG في العام 1897 ترسيخاً للسيطرة الاقتصادية الفرنسية على تونس. ففي أعقاب اتفاقية الحماية للعام 1881، عملت السلطة الاستعمارية على إعادة توجيه الاقتصاد التونسي ليصبح مزوّداً للمواد الخام اللازمة لتوسّع الصناعة في المتروبول. ووفق ما توضحه يوسفي (2017)، تحوّلت الشركة إلى نموذج مكثّف للرأسمالية الاستخراجية، أي نظام يقوم على الاستخراج واسع النطاق للموارد الطبيعية من أجل التصدير، مع حدّ أدنى من التحويل المحلي أو إعادة الاستثمار (أكوستا، 2013).

تزامن اكتشاف طبقات الفوسفات في حوض قفصة على يد الجيولوجي فيليب توماس في العام 1885 مع لحظة تشكّل الشرعنة الإيديولوجية للمشروع الإمبراطوري الفرنسي. أضفت عبارة جول فيري الشهيرة: «واجب الأعراق المتفوّقة تمدين الأعراق الدنيا»، مشروعية أخلاقية على ما لم يكن في حقيقته سوى مشروع افتراس اقتصادي. ضمنت CPG بتمويل من مؤسسات مصرفية باريسية كبرى مثل ميراباود وهوتّينغر، وبمشاركة مجموعات صناعية من بينها شركة «موكتا الحديد»، امتيازاً لستين عاماً لاستغلال مساحة تبلغ 500 كم^2، وإنشاء شبكة سكة حديد تربط المناجم بميناء صفاقس.

كان المنطق الاقتصادي للمشروع واضح: تعظيم الأرباح عبر الحد الأدنى من الاستثمار والعمل الرخيص وبنية تحتية مدعومة من الدولة. بين عامَي 1897 و1956، صُدِّر ما بين 90 و100 مليون طن من الفوسفات التونسي، أساساً إلى فرنسا وقوى أوروبية أخرى، ما راكم أرباحاً ضخمة للمستثمرين، فيما خلّف فقراً واسعاً وتدهوراً بيئياً (ديبون، 1952). تمثّل دور الإدارة الاستعمارية في ضمان هذه الربحية عبر نزع الملكية وضبط العمل والحفاظ على النظام بالقسر. وفي خلال الفترة الاستعمارية، صُدِّر ما بين 90 و100 مليون طن من الفوسفات التونسي بصورة مجحفة إلى دول أوروبية مثل فرنسا وإيطاليا وبلجيكا والمملكة المتحدة وألمانيا. يوضّح هذا المقتطف من مقال لموريس ديبون في العام 1952 آليات الاقتصاد الأحفوري الاستعماري الذي ترسّخ في تونس:

> «كشف الاستعمار في شمال أفريقيا عن مسار انتهى إلى تجريد المسلمين من ملكية أراضيهم ودفعهم نحو الأراضي الأقل خصوبة، بينما اتخذت المضاربة الزراعية اتجاهاً جعل الإنتاج المعاشي في منزلة هامشية ساخرة. أمّا استغلال ما تحت السطح، على الرغم من قِدَمه—وخصوصا مناجم الرصاص—فقد أُهمل في زمن الاستيلاء. استولى الأوروبيون على باطن الأرض من دون مقاومة، وقبل كل شيء من دون تقاسم. إن الصناعة المنجمية بأسرها ملكية استعمارية. تخضع

صناعة المناجم لهيمنة التمويل الكبير بدرجة أشد مباشرة من الزراعة. نجحت شركات مالية محددة في فرض احتكار شبه كامل على سلع باطن الأرض. وهي سلع لأن تنظيم الصناعة المنجمية تم، كما في كل مرة، على حساب دافعي الضرائب. يتكوّن التعدين من عمليات متعددة متفاوتة الربحية. ففي بلد كانت جيولوجيته غير مفهومة في البداية، تكون أعمال البحث والتنقيب مكلفة وغالباً غير قابلة للتنبؤ. كذلك فإن الاستثمارات الأساسية، مثل إنشاء السكك والطرق والموانئ لنقل المعادن، مرتفعة الكلفة ولا تُجدي إلا على المدى الطويل. غير أنه، ما إن تُحدّد الأبحاث الجيولوجية والتنقيب بعض المكامن وتُنجز الطرق والموانئ، حتى يصبح استخراج السلع ممكناً من دون قلق. في شمال أفريقيا، فوّضت الشركات الكبرى الدولة بـ«العمليتين الأوليين»، واحتفظت لنفسها بالثالثة. وهنا يتصادم الإنفاق العام مع الربح الخاص عند بدء الأنشطة التعدينية، ويقود المسار المعتمد إلى وأد أي أمل في تحسين مستوى عيش السكان. وغالباً ما يُصدَّر الخام من دون معالجة، ومن دون إثراء، فتُحرم شمال أفريقيا من الأجور التي كان سيولّدها الإثراء، ومن رأس المال الذي كان يمكن أن يبقى داخل البلد. لن نخوض في تاريخ ترسيخ هذه «المصالح» في باطن الأرض، ولا في المضاربات التي بدا أن قوانين التعدين المحلية صُمّمت لتشجيعها. سنكتفي بتحليل الراهن.»

2. الدولة بوصفها ضامناً للاستغلال

أدّت الدولة الاستعمارية دوراً حاسماً في إضفاء الشرعية على عمليات شركة CPG وحمايتها. من خلال أدوات قانونية مثل مرسوم العام 1893 الذي صنّف مكامن الفوسفات بوصفها «محاجر» تعود ملكيتها إلى مالك الأرض، أي عملياً الدولة الاستعمارية، جرى تسهيل نقل أراضي السكان الأصليين إلى مستثمرين أجانب. كما نُشر الجيش من أجل قمع المقاومة المحلية وتأمين مناطق التعدين (دوقي، 1982).

عكس هذا الأسلوب من الحكم منطق «النفقات العامة في مقابل الأرباح الخاصة»، حيث موّل دافعو الضرائب في تونس الاستثمارات التحتية مثل السكك الحديدية والموانئ، في حين تسرّبت الأرباح إلى الخارج. وبذلك، أرسى النموذج الاستعماري اقتصاد الجيب بوصفه اقتصاداً مفصولاً عن التنمية المحلية. وكما يشير بادويل (1981)، قضت الشركة على الأنظمة الزراعية-الرعوية التقليدية من دون إنشاء بدائل صناعية، ما أدخل التبعية البنيوية في صميم الاقتصاد الإقليمي.

3. الاستخراجية بوصفها إدارة استعمارية

جسّدت ممارسات الإدارة في CPG العقلانية الاستعمارية للضبط والكفاءة. فقد عكست التراتبية الإدارية فيها النظام العنصري للإمبراطورية: احتلّ المهندسون والمديرون الأوروبيون المستويات العليا، فيما اضطلع العمّال «المحليين» بالأعمال اليدوية في ظروف قاسية. أعطى تنظيم العمل الأولوية للانضباط على حساب تطوير المهارات وفضّل الكفاءة على الرفاه. واقتلعت القوة العاملة التونسية من الزراعة وتحولت إلى بروليتاريا بلا حقوق ولا تمثيل، وهي عملية ستطبع لاحقاً نشأة الحركة العمالية.

على هذا النحو، تحوّلت الشركة إلى مختبر للحكم الاستعماري وإلى نموذج تمهيدي لمسار التنمية في تونس ما بعد الاستعمار—مسار مُمركَز، قائم على الريع، ومرتهن لرأس المال الأجنبي.

العمل المُعنصَر وصناعة «أهل المناجم»

1. العزل والوصاية الأبوية

أنتجت CPG فضاءً اجتماعياً يقوم على التمييز المكاني والعرقي. سكن العاملون الأوروبيون في مجمّعات سكنية مجهّزة بالكهرباء والخدمات الصحية ومرافق الترفيه، في مقابل إقامة العمّال التونسيين واليد العاملة المهاجرة من الجزائر وليبيا والمغرب في مناطق مكتظّة ومتخلّفة عمرانياً. لم يقتصر التمييز على البعد الاجتماعي، بل امتد إلى تنظيم العمل نفسه: إذ انسجم تقسيم المهام مع الهرمية الاستعمارية القائمة على العرق والمنشأ. تولّى الأوروبيون مناصب رقابية، فيما شغل التونسيون وسائر شمال الأفارقة مواقع العمل غير الماهر.

من خلال التحكّم بالسكن والرعاية الصحية والتعليم، أدّت CPG وظيفة صاحب العمل والدولة المحلية في آنٍ واحد، بوصفها صورةً مصغّرةً للحكم الاستعماري حيث يتطابق «الراعي» مع «المستعمِر». وقد أفضى ذلك إلى شكل من الضبط المؤسسي

عزّزت البنية الإدارية الأبوية للشركة علاقات التبعية. فمن خلال التحكّم بالسكن والرعاية الصحية والتعليم، أدّت CPG وظيفة صاحب العمل والدولة المحلية في آنٍ واحد، بوصفها صورةً مصغّرةً للحكم الاستعماري حيث يتطابق «الراعي» مع «المستعمِر». وقد أفضى ذلك إلى شكل من الضبط المؤسسي الكلّي يطمس الحدود بين الاستغلال الاقتصادي والهيمنة السياسية.

2. العمل والقبيلة والطبقة

بينما اعتاد المسؤولون الاستعماريون النظر إلى العمّال التونسيين بوصفهم «متخلّفين» أو «قبليين»، تحوّلت هذه الروابط التضامنية الاجتماعية ركيزة أساسية في استمرار المقاومة. وكما يشير كلّ من يوسفي (2017) وعمّامي (2008)، تشابك تنظيم العمل في CPG بين علاقات الأجر الرأسمالية والبُنى القبلية والإقليمية السابقة. غالباً ما عاش وعمل العمّال المنتمون إلى القبيلة أو المنطقة نفسها معاً، ما أسهم في إنتاج هويات جمعية تخطّت التراتبيات العرقية. لقد ولّد هذا التكوين الاجتماعي الهجين شكلاً من البروليتاريا المحلية، حيث تتقاطع علاقات العمل مع روابط القرابة لتشكّل هوية طبقية خاصة. وعلى النقيض من الأحكام الاستعمارية المسبقة التي عدّت القبلية نقيضاً للتحديث، أفسحت هذه الشبكات التضامنية المجال أمام تنظيم العمّال جماعياً، ما أفضى

إلى تشكّل البدايات النقابية. بحلول العشرينيات، ومع تهميش التونسيين داخل النقابات الفرنسية من قبيل CGT المرتبطة بالحزب الشيوعي، اتجه العمّال إلى إنشاء تنظيمات مستقلة مثل الكنفدرالية العامة التونسية للشغل، ثم الاتحاد العام التونسي للشغل ، التي ستغدو لاحقاً دعامة أساسية للتحرر الوطني (يوسفي، 2017).

3. التمرّد والقمع

شكّل القمع العنيف لإضراب عمّال المناجم في العام 1937 نقطة تحوّل في تاريخ العمل في تونس. فعندما دخل 6,000 عامل مناجم في إضراب للمطالبة بأجور أفضل وشروط عمل محسّنة، ردّت القوات الاستعمارية بقوة قاتلة، ما أسفر عن مقتل 17 وجرح 29. كشفت المجزرة عدم قابلية الفصل بين الصراع العمالي والمقاومة المناهضة للاستعمار. وكما كتبت سيمون فايل في (Le Sang Coule en Tunisie 1937)، عرّى سفك الدماء الانهيار الأخلاقي للمشروع الاستعماري، واستبق صعود «الانتقام الكبير للشعوب المستعمَرة».

صاغت هذه الأحداث أسطورة «أهل المناجم»، مجموعة تتحدّد بالمعاناة والكرامة والتحدّي. وغدت الذاكرة الجمعية للمقاومة في قفصة عنصراً تأسيسياً في الوعي السياسي التونسي، يعود للظهور في موجات احتجاج لاحقة طوال القرن العشرين.

مثّلت ثورة/انتفاضة قفصة 2008 أهم حراك اجتماعي في تونس منذ «انتفاضة الخبز» في عام 1984. وقد أشعلتها مزاعم الواسطة والمحاباة في سياسات التوظيف لدى CPG، لكنها ما لبثت أن اتسعت لتغدو مساءلة شاملة للفساد الممنهج والإقصاء والاستبداد

الاستمرارية بعد الاستقلال وانتفاضة قفصة في العام 2008

1. تأميم بلا تغيير

في أعقاب الاستقلال في العام 1956، عمدت الدولة التونسية إلى «تونسة» شركة CPG، فحصلت على حصة قدرها 51% عام 1959. غير أنّ هذا التحوّل السياسي، كما تبيّن يوسفي (2017)، لم يُحدِث تغييراً جوهرياً في النموذج الاستخراجي. إذ استبدلت الدولة رأس المال الاستعماري بسيطرة بيروقراطية، لكنها حافظت على المنطق نفسه للتراكم المركزي. وظلّت صناعة الفسفاط تشكّل مصدراً رئيسياً للإيرادات الوطنية، غير أنّ الأرباح بقيت متركّزة في المناطق الساحلية، فيما تُرك الحوض المنجمي في حالة فقر.

في العقود التي تلت ذلك، تذبذب دور الشركة بين مؤسسة صناعية ومزوّد اجتماعي. فقد موّلت الإسكان والمدارس والمستشفيات، وأدّت وظيفة شبه-دولة في جهة قفصة. غير أنّ الاختلالات البنيوية الموروثة من الحكم الاستعماري—اللامساواة الإقليمية، والاعتماد على تصدير الخام، والإدارة السلطوية—استمرّت تحت خطاب قومي جديد.

2. الإصلاحات النيوليبرالية والتفكّك الاجتماعي

دشّن الانفتاح الاقتصادي في الثمانينيات طوراً جديداً من تقويض القوة الاجتماعية للفئات المهمّشة. ففي ظل برامج التكييف الهيكلي التي فرضها البنك الدولي، خضعت CPG لإعادة هيكلة واسعة النطاق، ما أدى إلى فقدان أكثر من 10,000 وظيفة بحلول العام 1986 (علّال، 2010). وحلّت الكفاءة والربحية محلّ التشغيل والرعاية الاجتماعية بوصفهما المبادئ الناظمة لسياسة الشركة.

عمّقت هذه الإصلاحات اللامساواة القائمة: ففي الوقت الذي حدّثت فيه CPG عملياتها، واجهت الجماعات المحلية بطالة متصاعدة وتدهوراً بيئياً. وتحول التوظيف إلى ساحة فساد وزبائنية، تُدار عبر شبكات تربط مسؤولي الشركة بالفروع المحلية للحزب الحاكم (التجمع الدستوري الديمقراطي) وبالاتحاد العام التونسي للشغل.

وتحوّل هذا الإحساس العميق بالظلم إلى انتفاضة سنة 2008، عندما نزل شباب الرديّف والعاطلون عن العمل، ومعهم المترشّحون المرفوضون، إلى الشوارع مطالبين بـ«الشغل والكرامة والعدالة».

3. انتفاضة 2008: تمرين تمهيدي لثورة 2011 في تونس

مثّلت ثورة/انتفاضة قفصة 2008 أهم حراك اجتماعي في تونس منذ «انتفاضة الخبز» في عام 1984. وقد أشعلتها مزاعم الواسطة والمحاباة في سياسات التوظيف لدى CPG، لكنها ما لبثت أن اتسعت لتغدو مساءلة شاملة للفساد الممنهج والإقصاء والاستبداد. وفي خلال 6 أشهر من النضال الاحتجاجي المتواصل، واجه المتظاهرون، وقد التحقت بهم نساء وطلاب ونقابيون، مشروعية نظام بن علي (شويخة وجيسر، 2010).

كان ردّ الدولة عنيفاً: اعتقالات جماعية وتعذيب وقتل عدد من المحتجّين. لكن، كما تلاحظ يوسفي (2017)، كانت الانتفاضة قد كشفت بالفعل تصدّعات «المعجزة الاقتصادية» في تونس. فقد أظهرت كيف أعادت عقود من الحوكمة النيوليبرالية والزبائنية إنتاج الديناميات الاستخراجية نفسها التي تأسست في ظل الاستعمار، أي اقتصاداً مرتهناً لريوع الموارد الطبيعية ومحروساً بسلطة دولة قسرية.

وبالنظر إلى ما جرى لاحقاً، يمكن اعتبار حركة قفصة تمهيداً لثورة 2010-2011. فقد استبقت شعاراتها وفاعلوها ومظالمها الانتفاضة التي انطلقت من سيدي بوزيد، وهي بدورها منطقة داخلية مهمّشة، وانتهت بسقوط بن علي. إن هذا التواصُل بين الاستخراج الاستعماري، والريعية ما بعد الاستعمار، والهشاشة النيوليبرالية يبرز الإرث المستمر لشركة فسفاط قفصة بوصفها رمزاً وبنيةً للهيمنة في آن واحد.

إعادة قراءة الأثر الاستعماري
من منظور المؤسسات العمومية الوطنية

يجسد تاريخ شركة الفوسفات والسكك الحديدية بقفصة مسار الاقتصاد السياسي التونسي من الإخضاع الاستعماري إلى الارتهان ما بعد الاستعمار.

وكما أوضح هذا البحث، لم تكن الشركة مجرّد منشأة منجمية، بل مؤسسة اجتماعية أعادت تنظيم العمل والمجال والسلطة وفق منطق الرأسمالية الاستخراجية. وقد شكّل نموذج إدارتها القائم على التمييز العِرقي والتراتب الهرمي نموذجاً تأسيسياً لنظام الحكم الاستعماري الأوسع، بينما حافظ وريثها ما بعد الاستعمار على الهياكل ذاتها، ولكن تحت شعارات أيديولوجية جديد.

يُجسّد «نموذج قفصة» ثلاثة أبعادٍ راسخة للإدارة الاستعمارية. أولها البعد الاقتصادي، حيث أدّى الاستخراج دون تحويلٍ إنتاجي إلى تكريس التبعية واللامساواة. وثانيها البعد التنظيمي، إذ صاغت علاقات العمل الهرمية والمُعرقَنة ملامح الثقافة الإدارية في تونس. أمّا ثالثها فهو البعد السياسي، حيث إن تزاوج السيطرة الاقتصادية مع القهر السلطوي هو ما ضمن استمرارية الهيمنة عبر العصور.

وفي نهاية المطاف، تُظهر استمرارية الاضطرابات الاجتماعية — من مجزرة 1937 إلى انتفاضة 2008 — حدود نماذج التنمية القائمة على الاستخراج والإقصاء. قد تحوّل «أهل المناجم»، الذين كانوا يوماً رعايا للاستغلال الاستعماري، إلى ضمير الأمة، مذكّرين بأن التحديث الحقيقي لا يمكن أن ينبثق من أنظمة تعيد إنتاج اللامساواة والتجريد من الحقوق والموارد.

إن إعادة النظر في تاريخ شركة فسفاط قفصة تفتح الباب لإعادة التفكير في مفهوم الإدارة ذاته، لا بوصفه ممارسة تقنية محايدة، بل مشروعاً اجتماعياً وسياسياً متجذّراً في علاقات الهيمنة. ففهم حاضر تونس يقتضي هذا الإرث الاستعماري، والإقرار بأن الإدارة الاستخراجية لم تُشكّل اقتصادها فحسب، بل صاغت أيضاً تصوّراتها عن العدالة والعمل والانتماء الجماعي.

المراجع

Acosta, A. (2013). Extractivism and neoextractivism: Two sides of the same curse. In Beyond Development: Alternative Visions from Latin America.

Allal, A. (2010). Neoliberal reforms, clientelism, and protest under authoritarianism: The Gafsa mining basin in Tunisia. Politique Africaine, 117, 107–125.

Baduel, P.R. (1981). Gafsa comme enjeu. Annuaire de l'Afrique du Nord, CRESM.

Dougui, N. (1995). Histoire d'une grande entreprise coloniale : la CPG, 1897–1930. Tunis: Faculté des lettres de La Manouba.

Dupont, M. (1952). Les intérêts français contre l'intérêt de la France en Afrique du Nord. Esprit, July.

Yousfi, H. (2017). Trade unions and Arab revolutions, the Tunisian case of UGTT, Routledge.

Chouikha, L., & Geisser, V. (2010). Retour sur la révolte du bassin minier. L'Année du Maghreb, VI, 415–426.

Benjamin, W. (1942/2000). On the Concept of History. In Œuvres III. Paris: Gallimard.

جدارية لفنان الغرافيتي بانكسي

جينيالوجيا نقدية للتنمية في المنطقة العربية

الملكية والتكنولوجيا والإيكولوجيا

رولان الرياشي

إذا أردتَ الوصول إلى مركز البحوث والتعليم الزراعي (AREC) التابع للجامعة الأميركية في بيروت (AUB) في سهل البقاع، فالأجدى أن تسأل عنه باسم «النقطة الرابعة». يستعيد بقاء هذا الاسم شبحاً من زمن الحرب الباردة، يوم تحوّل برنامج المساعدة التقنية للرئيس الأميركي ترومان، المسمّى على اسم النقطة الرابعة من خطابه التنصيبي، إلى لغةٍ جديدة للتنمية العالمية، شملت البنى التحتية والإرشاد الزراعي والتعليم والصحة، بدلاً من «مهمة التمدين» الاستعمارية القديمة (Rist, 1997). بوصفه جزءاً من سياسة الاحتواء، جرى تأطير التدخل التكنولوجي في زمن الحرب الباردة ضمن نظرية التحديث الشاملة لدى و.و. روستو (1960)، التي تفترض مساراً خطياً نحو الحداثة، مع الاستهلاك الجماهيري وفق النموذج الأميركي بوصفه نقطة النهاية القصوى. تحوّل عمل روستو، المعنون صراحةً «مراحل النمو الاقتصادي: بيان غير شيوعي»، إلى أداة أيديولوجية للتدخل الغربي، تهدف إلى انتشال الدول من حالتها «التقليدية» ودفعها نحو حالة «حديثة»، مع إبعادها عن الشيوعية. يتردد صدى ذلك في عمل ديانا ك. ديفيس (2007) حول قيام السلطات الاستعمارية الفرنسية ببناء سردية منهجية عن تدهور بيئي محلي ناجم عن إدارة «تقليدية» وبائدة، استخدمت لتبرير الحاجة إلى تدخل غربي «مستنير». يواصل الخطاب السياسي والاقتصادي السائد اليوم إعادة إنتاج هذه الرؤية، عبر تقديم تحديات المنطقة بوصفها نتائج حتمية للحدود الطبيعية وسوء الحوكمة، بما يستدعي سياسات التكيّف الهيكلي ذات الطابع المالي الانضباطي، فيما يُحجب في الوقت نفسه الدور التاريخي للسلطة في إنتاج الندرة واللامساواة وسوء الإدارة بصورة نشطة ومنهجية.

تتوفر دراسات نقدية عن التنمية في المنطقة، لكنها تبقى متفرقة، في حين تبرز الحاجة إلى مدوّنة معرفية مشتركة تعترف صراحةً بالحقل والمنهج، لمواجهة إنتاج المعرفة المهيمن وعلاقات السلطة الراسخة والمفروضة، المتخفية تحت مسمّى «التنمية». يُظهر الاستناد إلى الاقتصاد السياسي والإيكولوجيا السياسية ودراسات ما بعد الاستعمار كيف تعمل التفسيرات السائدة بوصفها سرديات مهيمنة صُمّمت لـ«تطبيع اللامساواة»، وتعزيز اختلالات القوة العالمية، وإضفاء الشرعية على التدخل الخارجي (Escobar, 1995; Said, 1978). تجادل هذه القراءة بأن «التنمية» في إقليم جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا لم تكن يوماً عملية محايدة للتحديث، بل آلية للضبط، تكيفت فيها أنماط التراكم والتنظيم عبر الحقب التاريخية المختلفة لخدمة الرأسمالية.

عبر المراحل الإمبريالية-الاستعمارية (1830–1960)، والتنموية ما بعد الفوردية (1950–1970)، والنيوليبرالية (1970–الوقت الحاضر)، اشتغلت التنمية بصورة متسقة لا بوصفها مساراً إحسانياً للتحديث، بل كآلية قوية لتعزيز الضبط، ونزع ملكية الجماعات، ومحو الفاعلية المحلية والأنساق المعرفية (Rist, 1997; Shiva, 1993; Riachi and Martiniello, 2023). يسعى هذا النص من خلال فحص أداتين رأسماليتين محوريتين، هما الملكية الخاصة والتكنولوجيا، عبر عدسات التنمية النقدية، إلى إبراز العنف الكامن في فكرة «التنمية» ذاتها، وكشف الكيفية التي عمّقت بها كل مرحلة تاريخية الكوارث الإيكولوجية ونزع وسائل العيش لدى المجتمعات المحلية.

الملكية الخاصة كنزع للملكية قانونياً

شكّل فرض الملكية الخاصة الغربية أساساً تاريخياً لإدماج إقليم جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا في النظام-العالمي الرأسمالي. وبينما صاغ كارل ماركس هذه العملية أصلاً تحت مفهوم «التراكم البدائي»، وعمد ديفيد هارفي (2003) لاحقاً إلى تنقيحها بمفهوم «التراكم عبر السلب»، ترى روزا لوكسمبورغ (1952) أنّ الرأسمالية تعتمد، في جوهرها، على الاستيلاء العنيف على التشكيلات الاجتماعية غير الرأسمالية عبر ترسيخ مؤسسات الملكية الخاصة وقوانينها. وكما يجادل فرشاد أراغي (2012)، فإنّ هذه العملية من خصخصة الأراضي تمثّل لحظة ضرورية في إعادة الإنتاج الموسّع لرأس المال، وتنطوي على مصادرة عنيفة للحقوق والعادات المشاعية المرتبطة بالأراضي والمياه. ويُظهر تحليل مايك ديفيس (2001) في كتاب «محارق العصر الفيكتوري المتأخر» أنّ مجاعات أواخر القرن التاسع عشر لم تكن «كوارث طبيعية»، بل «كوارث إمبريالية»، إذ يبيّن ديفيس كيف أدّى الإدماج القسري لاقتصادات الفلاحين في السوق الرأسمالية العالمية إلى إنتاج هشاشة اجتماعية على نحو منهجي، بما أتاح لأزمات مناخية، مثل تذبذب النينو الجنوبي، أن تفضي إلى مجاعة واسعة النطاق.

مثّل التراكم الاستعماري على نطاق عالمي اعتداءً ممنهجاً على علاقات الملكية المشاعية المتنوّعة في المنطقة، مستهدفاً على نحو خاص نظام المشاع في بلاد الشام وأراضي العرش في شمال أفريقيا. كانت الآثار الاجتماعية-الإيكولوجية لهذا نموذج الملكية الخاصة عميقة؛ إذ حُوّل الإنتاج من زراعة معيشية متنوّعة إلى أحاديات المحصول الموجّهة للتصدير من محاصيل صناعية، ولا سيما القطن والحرير والتبغ، المخصّصة للصناعات الأوروبية. ففي الجزائر الخاضعة للاستعمار الفرنسي، عمل مرسوم مجلس الشيوخ الفرنسي (Sénatus-consulte) للعام 1863 وقانون وارني للعام 1873 على تفكيك أراضي العرش المشاعية بصورة منهجية، حيث نقلت السلطات الاستعمارية نحو 2.5 مليون هكتار إلى مستوطنين

أوروبيين بحلول العام 1900 (Ruedy, 1992). أساء الإطار القانوني عن عمد توصيف أنظمة الحيازة المشاعية بوصفها أراضي «شاغرة» أو «غير كفوءة»، بما سهّل نزع ملكيتها. وفي تونس، يناقش لويس (2013) مراسيم استعمارية في ثمانينيات القرن التاسع عشر أنشأت إيجارات دائمة (إنزال)، ونقلت السيطرة على أكثر الأراضي خصوبة إلى مستوطنين أوروبيين. أتاح هذا التلاعب القانوني المتقن بعملية تسييج الأراضي للسلطات الاستعمارية تقديم نزع الملكية على أنّه تحديث لا غزو.

في بلاد الشام، أطلق قانون الأراضي العثماني للعام 1858، المنبثق عن ضغوط إمبريالية كتلك التي رافقت اتفاقية بلطة ليمان، تحوّلاً موازياً. أتاح إنشاء إطار قانوني هجين حنفي-نابليوني عبر مجلة الأحكام العدلية للعام 1877 تسجيلاً منهجياً للأراضي المشاعية بموجب سندات ملكية خاصة. وعلى الرغم من تأطير هذه العملية بوصفها تحديثاً، فإنها خدمت في جوهرها تركيز ملكية الأراضي في أيدي الأعيان المحليين (الزعامات) والمصالح الأجنبية، مع نزع ملكية الفلاحين. كانت النتائج مُدمّرة بصورة خاصة في فلسطين، حيث يُظهر الخالديلي (2017) أنّ خصخصة أراضي المشاع غدت أداةً محورية في المشروع الصهيوني للاستحواذ الإقليمي. ظلّت أراضي المشاع تمثّل 70% من فلسطين في ثلاثينيات القرن العشرين (Issawi 1988 p. 286). أقيمت المستوطنات الصهيونية أساساً على أراضي المشاع المنزوعة الملكية، التي جرى شراؤها من السلطات البريطانية عبر المجلس الصهيوني المشترك وجمعية الاستيطان اليهودي، ولاحقاً الصندوق القومي اليهودي.

على مدى قرنين، وُظفت الملكية والتكنولوجيا بصورة منهجية من أجل إدماج إقليم جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا وضبطه واستخراج موارده، ونزع ملكية العمل والفلاحين فيه، في مسار تكيّف من الفتح الاستعماري إلى الحكم النيوليبرالي

أعاد نموذج التصنيع لاستبدال الواردات (ISI) في الحقبة التنموية تشكيل أنظمة حيازة الأراضي في إقليم جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا على نحو جذري، مُنتجاً أشكالاً جديدة من الرأسمالية بقيادة الدولة. وغالباً ما خدمت إصلاحات الأراضي بعد الاستقلال الطبقات الريفية العليا والوسطى، مع تكريس سيطرة الدولة على الفائض الزراعي. في مصر، ترافقت إصلاحات الأراضي الناصرية مع سياسات فضّلت المزارعين التجاريين الكبار القادرين على إنتاج محاصيل نقدية بكفاءة لتأمين عوائد التصدير (Beinin 2001; Bush and Ayeb 2012). وبالمثل، يوثّق بطاطو (1999) في سوريا كيف عزّزت إعادة توزيع الأراضي البعثية نفوذ الأعيان الريفيين عبر بيروقراطية موسّعة لزراعة المحاصيل النقدية، ولا سيما القطن، بدل تمكين الفلاحين. وهكذا، غدت الدولة التنموية، على الرغم من خطابها حول الإنصاف، المديرَ الأساسي لمشروع زراعي رأسمالي-دولتي. قُدّم توزيع الأراضي بوصفه أداة للتحرّر، بينما كان في الواقع آليةً لضبط الريف واستيعابه، وتفكيك المقاومة المشاعية، وتعميق إدماجه في دوائر السوق العالمية.

تمثّل الظاهرة المعاصرة المتمثّلة في «الاستيلاء على الأراضي» جبهةً جديدة من التراكم عبر نزع ملكية الأراضي. وكما يجادل فرانكو وبوراس (2013)، تُعيد هذه الصفقات إنتاج أنماط استعمارية للاستحواذ على الموارد، مع توظيف لغة الاستثمار والتنمية تحت مسمّى الاستثمار الأجنبي المباشر. شهد ما يسمّيه مكمايكل (2013) «مركنتيلية الأمن الغذائي» استحواذ صناديق الثروة السيادية الخليجية وشركات الأعمال الزراعية على ملايين الهكتارات في السودان ومصر وإثيوبيا وغيرها من البلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. لا يقتصر ذلك على حيازة الأراضي فحسب، بل ينطوي على إنشاء سلاسل غذائية مؤسسية متكاملة تُعزّز هيمنة رأس المال الخليجي على النظام الغذائي الإقليمي (Hanieh, 2018). تعكس النتائج أنماطاً تاريخية من نزع الملكية: يُهجّر صغار الحائزين، وتُعاد هيكلة النظم الإيكولوجية لصالح إنتاج موجّه للتصدير، وتُلغى حقوق الأراضي التقليدية عبر صفقات تتوسّطها الدولة.

التكنولوجيا بوصفها أداةً للهيمنة

غدت القوة المالية والتكنولوجية الأوروبية في القرن التاسع عشر أدواتٍ أساسية لممارسة الضبط على الإمبراطورية العثمانية الهشّة سياسياً ومالياً. ومع تفاقم الديون، باشر الباب العالي بـ«التنظيمات»، غير أنّ هذه الإصلاحات استلزمت في الغالب قروضاً خارجية، ما أفضى إلى نشوء حلقة من التبعية والاستدانة (Quataert, 2005). توّج ذلك بإنشاء إدارة الدين العام العثماني في العام 1881، وهي مؤسسة خاضعة للسيطرة الأوروبية عملت فعلياً على استعمار قطاعات أساسية من مالية الدولة العثمانية. اكتمل نموذج التنمية عبر الضبط المالي في مصر في عهد الخديوي إسماعيل، من خلال حملة تحديث شرسة ممولة بالديون. بعد الإفلاس، خضعت مصر لسلطة لجان ديون تُدار أوروبياً، مثل صندوق الدين العام (Caisse de la Dette Publique)، التي امتلكت حق النقض على إيرادات الدولة (Hunter, 1999). وقد ضمن نموذج الامتيازات للبنى التحتية سداد الديون، وتيسّر ذلك عبر الاستيلاء على النظامين المالي والإداري في مصر، وهو مسار قوّض السيادة العثمانية بصورة عميقة، وأدّى مباشرةً إلى الاحتلال العسكري البريطاني لمصر في العام 1882(Owen, 1981). وفي إطار الامتيازات المالية والتكنولوجية هذا، أُطلقت مشاريع مبكرة مثل سكة حديد الإسكندرية-القاهرة في العام 1856 وقناة السويس في العام 1858. وبالتوازي، جرى هندسة هيدرولوجيا النيل باتجاه ريّ دائم ذي ضبط مركزي، ما أعاد تشكيل استخدامات الأراضي لصالح زراعة مكثفة لمحاصيل نقدية، ولا سيما القطن، مع تهجير السكان المحليين، وطمس الممارسات التقليدية، وربط الاقتصادات المحلية على نحو محكم بالصناعات الأوروبية ورأس المال الأوروبي (Mitch-ell, 2002).

في إطار نظام الامتيازات القائم هذا، أسقطت الإمبراطورية الألمانية الموحَّدة حديثاً طموحاتها في سكة حديد برلين-بغداد. وقد شكّل هذا الامتياز الضخم إعلاناً عن مكانة ألمانيا بوصفها قوة عالمية، متحدّياً مباشرةً الهيمنة الراسخة لبريطانيا وفرنسا، ومطالباً بما

سمّته ألمانيا «مكانها تحت الشمس» (Özyüksel, 2016). نظر رجال الدولة البريطانيون والفرنسيون إلى ذلك بوصفه تهديداً جيوسياسياً عميقاً (McMurray, 2001)، إذ يقوّض التفوّق البحري البريطاني على طريق آسيا والخليج الفارسي، ويطعن في الوقت نفسه الصدارة المالية والسياسية الفرنسية في بلاد الشام. وخدمت السكة الحديد أداةً بيد الدولة لتوسيع الضبط على القبائل والمناطق ذاتية الحكم (Rogan, 1999). وفي مطلع القرن العشرين، أعادت بريطانيا إنتاج هذا المنطق عبر ترسيخ نفوذها من خلال معاهدات سياسية، ولا سيما مراسلات مكماهون-حسين، في مواجهة نداء الجهاد العثماني ضد قوى الوفاق، المدعوم من الرايخ الألماني؛ وقد مهّد ذلك الطريق أمام امتيازات النفط البريطانية مع مشايخ الخليج. وبعد الحرب العالمية الثانية، انتقلت هذه الوصاية الخارجية إلى الولايات المتحدة، حيث رسّخت شركات النفط الأميركية وشراكتها الوثيقة مع الملكية السعودية شكلاً جديداً ودائماً من النفوذ عبر تأسيس شركة الزيت العربية الأميركية (أرامكو) (Vitalis, 2007).

هذه العملية من خصخصة الأراضي تمثّل لحظة ضرورية في إعادة الإنتاج الموسّع لرأس المال، وتنطوي على مصادرة عنيفة للحقوق والعادات المشاعية المرتبطة بالأراضي والمياه

بعد الحرب العالمية الثانية، أدخلت الحقبة التنموية بقيادة الولايات المتحدة مخططات بنى تحتية حداثوية عليا، استُلهمت من نموذج هيئة وادي تنيسي ((Tennessee Valley Authority Ekbladh, 2002)). بلغ هذا التوجّه ذروته في مشاريع السدود العملاقة التي تحوّلت إلى كاتدرائيات للفخر القومي والقوة التكنو-سياسة في زمن الحرب الباردة. فقد رُوّج لكلّ من السد العالي في أسوان في مصر وسدّ الطبقة في سوريا، المموَّلين من الاتحاد السوفياتي، إلى جانب مشروع الليطاني في لبنان ومشاريع الري في الأردن المموَّلة عبر برنامج النقطة الرابعة، بوصفها رموزاً للاستقلال والحداثة. غير أنّ سدّ أسوان أطلق سلسلة متتابعة من الأزمات الإيكولوجية، من تآكل السواحل وتملّح التربة إلى انتشار الأمراض المنقولة بالمياه (Mitchell, 2002). في سوريا، أغرق سدّ الطبقة مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة، من دون أن يحقّق أهداف الري التي وُعد بها (Hinnebusch and Zintl, 2012). استندت هذه المشاريع إلى سردية مفادها أنّ المياه تهدر في البحر وتحتاج إلى الترويض والتحديث، في حين أسهمت عملياً في إنتاج أشكال جديدة من اللامساواة المائية وكوارث إيكولوجية، مع تهميش منهجي للفلاحين والنساء وتعزيز التراتبيات الاجتماعية.

أدّى التحوّل النيوليبرالي منذ سبعينيات القرن العشرين إلى تفكيك دعم الدولة وفتح الأسواق، ناقلاً مركز الثقل التكنولوجي من التنمية الوطنية إلى نظام تراكم نيوليبرالي يتّسم بالأموَلة وتحرير القيود وعولمة سلاسل الإنتاج (Harvey, 2005). وقد فُرض نمط التنظيم الموافق لذلك، والمعروف على نحو سيّئ الصيت بوصفات «إجماع واشنطن»، عبر برامج التكيّف الهيكلي (SAPs) التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. أنتج هذا الإطار على نحو منهجي تبعيّات عميقة، حبست الدول داخل حلقة مفرغة من الدَّين والتنمية. وغدت الدولرة عارضاً لهذه التبعية، إذ قوضت السيادة النقدية وربطت الاستقرار الاقتصادي الوطني بقيود خارجية. كما عزّزت المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) والقروض الأجنبية هذه الحلقة. أدّت المعونات وقروض التنمية المشروطة بمزيد من التحرير إلى خلق فخّ تنموي عبر زيادة التبعية للاستيراد والهشاشة أمام الصدمات، ما قاد إلى أزمات ميزان المدفوعات استدعت مزيداً من الدَّين وتقشّفاً أعمق للحفاظ على الملاءة. بلغ هذا المسار ذروته مع الانهيار النقدي في لبنان، حيث جعلت عقود من تحرير النظام المصرفي والاقتراض الخارجي ونموّ قائم على الاستيراد الاقتصادَ عاجزاً عن الاستمرار في نظامه النقدي. تدفع ضغوط مماثلة اليوم مصر وتونس إلى حافة أزمات قابلة للمقارنة، مع ارتفاع فواتير الاستيراد وتخفيضات العملة وتراكم الدين الخارجي.

بفضل عائدات النفط، ربما تكون دول الخليج قد تجنّبت من جهة التقشف الذي فرضه صندوق النقد الدولي، لكن من جهة أخرى، استوعبت الرأسمالية القائمة على الوقود الأحفوري منطق التنمية النيوليبرالية من خلال توجيه عائدات النفط إلى الأسواق المالية العالمية، والمجمعات الصناعية العسكرية، وأمن استيراد الغذاء، والاستيلاء على الأراضي في أفريقيا عبر برامج الاستثمار الأجنبي المباشر، وصناديق الثروة السيادية، ومشاريع المدن العملاقة المستقبلية، والاستثمارات الضخمة في سوق أسهم الذكاء الاصطناعي. وقد أصبحت تقنية الذكاء الاصطناعي محورية في هذا النموذج، حيث تستخدمها حكومات دول مجلس التعاون الخليجي كأداة سياسية تضفي الشرعية على رؤى الدولة للكفاءة الفائقة، ومستقبل ما بعد النفط. وتُرسّخ الاستراتيجيات الوطنية للذكاء الاصطناعي، وبنى المدن الذكية، وصفقات تقنية الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات، ومشاريع مثل نيوم السعودية ومناطق دبي للابتكار في الإمارات، المنطقة بعمق في دوائر التكنولوجيا العالمية الكبرى، مما يعزز الاعتماد على الخبرات الأجنبية، والمنصات الاحتكارية، وبنى البيانات العابرة للحدود.

التنمية بوصفها عملية نزع ملكية

تمثّل الشواطئ غير المتكافئة للبحر الأبيض المتوسط نتاجاً تاريخياً لعلاقات اقتصادية عالمية تشكّلت عبر تدفّقات رأس المال والأيديولوجيات والمؤسسات القمعيّة. وعلى مدى قرنين، وُظفت الملكية والتكنولوجيا بصورة منهجية من أجل إدماج إقليم جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا وضبطه واستخراج موارده، ونزع ملكية العمل والفلاحين فيه، في مسارٍ تكيّف من الفتح الاستعماري إلى الحكم النيوليبرالي. وقرّت الملكية الخاصة الوسائل القانونية والمؤسسية لخصخصة الأراضي المشاعية، وإعادة تنظيم العلاقات الاجتماعية، وتوجيه الثروة نحو الطبقات المهيمنة، في حين مكّنت البنى التحتية التكنولوجية من تغلغل أعمق لرأس المال الخارجي، وفرض تدابير التقشّف المالي، وتوسيع أشكال سلطة الدولة النيوليبرالية السلطوية. ومن ثمّ، لا تحكي قصة التنمية عن تحديث أو تقدّم لم يكتمل، بل عن نجاحات في نزع الملكية والاستخراج، فُرضت عبر الهيمنة العالمية وسهّلتها قوة النخب المحلية الآخذة في الترسّخ، سواء كانت ملكيات أو زعامات طائفية أو أنظمة ديكتاتورية.

Issawi, C. (1988). The Fertile Crescent, 1800-1914: A Documentary Economic History. Oxford University Press.

Lewis, M. D. (2013). Divided rule: Sovereignty and empire in French Tunisia, 1881-1938. Univ of California Press.

Luxemburg, R. (1952). The Accumulation of Capital. Routledge.

McMichael, P. (2013). Food Regimes and Agrarian Questions. Fernwood Publishing.

McMurray, J.S. (2001). Distant Ties: Germany, the Ottoman Empire, and the Construction of the Baghdad Railway. Praeger.

Mitchell, T. (2002). Rule of Experts: Egypt, Techno-Politics, Modernity. University of California Press.

Owen, R. (1981). The Middle East in the World Economy, 1800-1914. Methuen

Özyüksel, M. (2016). The Berlin-Baghdad Railway and the Ottoman Empire: Industrialization, Imperial Germany and the Middle East. Bloomsbury Publishing..

Quataert, D. (2005). The Ottoman Empire, 1700-1922. Cambridge University Press.

Riachi, R., and Martiniello, G. (2023). Manufactured regional crises: The Middle East and North Africa under global food regimes. Journal of Agrarian Change, 23(4), 792-810.

Rist, G. (1997). The History of Development: From Western Origins to Global Faith. Zed Books.

Rogan, E.L. (1999). Frontiers of the State in the Late Ottoman Empire: Transjordan, 1850-1921. Cambridge University Press.

Rostow, W.W. (1960). The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto. Cambridge University Press.

Ruedy, J. (1992). Modern Algeria: The Origins and Development of a Nation. Indiana University Press.

Said, E.W. (1978). Orientalism. Pantheon Books.

Shiva, V. (1993). Monocultures of the Mind: Perspectives on Biodiversity and Biotechnology. Zed Books.

Vitalis, R. (2007). America's Kingdom: Mythmaking on the Saudi Oil Frontier. Stanford University Press.

Alkhalili, N. (2017). Enclosures from below: The Mushaa'in contemporary Palestine. Antipode, 49(5), 1103-1124.

Araghi, F. (2012). The invisible hand and the visible foot: peasants, dispossession and globalization. In Peasants and globalization (pp. 111-147). Routledge.

Batatu, H. (1999). Syria's Peasantry, the Descendants of Its Lesser Rural Notables, and Their Politics. Princeton University Press.

Beinin, J. (2001). Workers and Peasants in the Modern Middle East. Cambridge University Press.

Bush, R. (2007). Poverty and Neoliberalism: Persistence and Reproduction in the Global South. Pluto Press.

Bush, R., and Ayeb, H. (Eds.). (2012). Marginality and Exclusion in Egypt. Zed Books.

Davis, D.K. (2007). Resurrecting the Granary of Rome: Environmental History and French Colonial Expansion in North Africa. Ohio University Press.

Davis, M. (2001). Late Victorian Holocausts: El Niño Famines and the Making of the Third World. Verso.

Ekbladh, D. (2002). "Mr. TVA": Grass-Roots Development, David Lilienthal, and the Rise and Fall of the Tennessee Valley Authority as a Symbol for U.S. Overseas Development, 1933-1973. Diplomatic History, 26(3), 335–374.

Escobar, A. (1995). Encountering Development: The Making and Unmaking of the Third World. Princeton University Press.

Borras Jr, S. M., and Franco, J. C. (2013). Global land grabbing and political reactions 'from below'. Third World Quarterly, 34(9), 1723-1747.

Hanieh, A. (2018). Money, Markets, and Monarchies: The Gulf Cooperation Council and the Political Economy of the Contemporary Middle East. Cambridge University Press.

Harvey, D. (2003). The New Imperialism. Oxford University Press.

Harvey, D. (2005). A Brief History of Neoliberalism. Oxford University Press.

Hinnebusch, R., and Zintl, T. (2014). Syria from reform to revolt: political economy and international relations. Syracuse university press.

Hunter, F.R. (1999). Egypt Under the Khedives, 1805-1879. University of Pittsburgh Press.

الأرض · العمل · رأس المال

«صفر» يمارس الصحافة الاقتصاديّة كفعل سياسي عكس التيّار السائد واقتصاده المُبتذل، صوت إضافي مع المستغَلين ضد المستغِلين، مساحة مفتوحة لآراء ومقاربات جديدة.

sifrmag.org

@sifrmag